GIB
بنـك الخليـج الدولـي

بنك الخليج الدولي
التقرير السنوي ٢٠٢٢

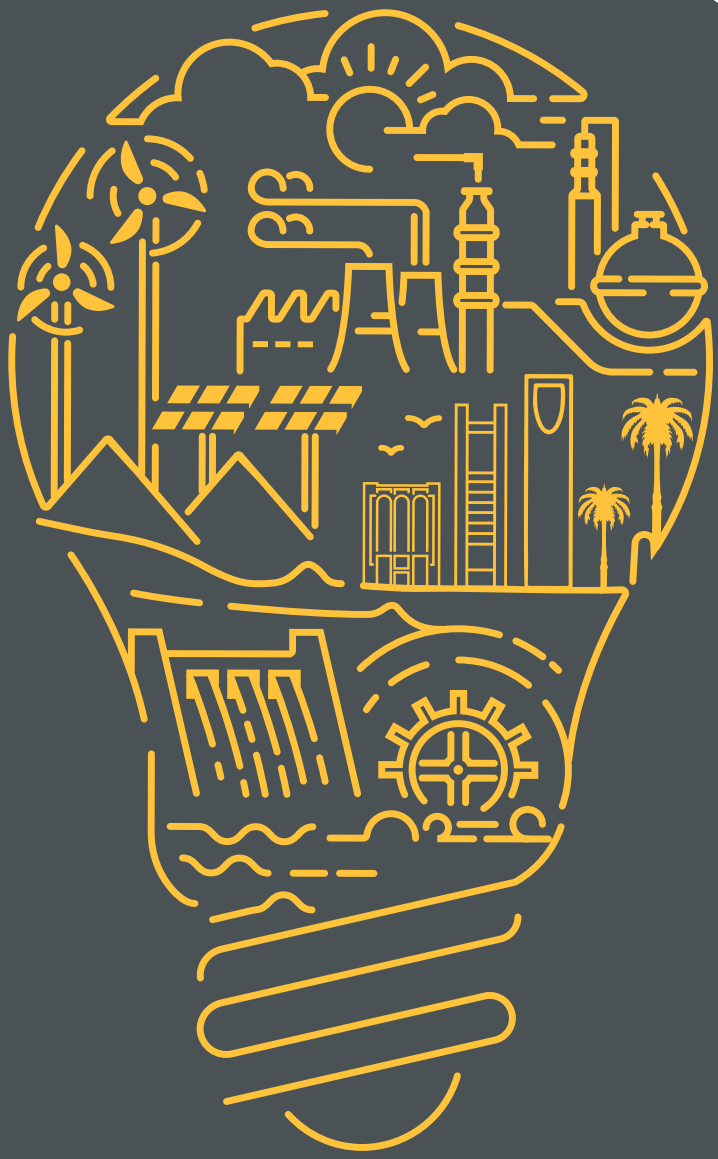

www.gib.com

المحتويات

٢ نبذة عامة
٤ أعضاء مجلس الإدارة
٥ الإدارة التنفيذية
٧ المؤشـرات الماليـة
٨ تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٢ تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
١٦ تقرير الإدارة
٢٤ تقرير الاستدامة
٢٥ تقرير المسؤولية الاجتماعية
٢٧ نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية
٣٢ استعراض الوضع المالي
٣٩ تقرير حوكمة الشركات
٥٨ نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٦٢ نبذة عن أعضاء الإدارة العليا
٦٤ الهيكل التنظيمي للمجموعة
٦٥ الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
٦٦ دليل الشركات

GIB
بنـك الخليـج الدولـي

نبذة عامة

بنك الخليج الدولي (ش.م.ب.) هو مؤسسة مصرفية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي. تأسس البنك في عام ١٩٧٥م، ويخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي.

يقدم البنك منتجات وخدمات مالية متنوعة وحلولاً مصرفية متخصصة لقاعدة واسعة من العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، تشمل: الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والمعاملات المصرفية العالمية، وخدمات الاستثمار، والخزينة وإدارة الأصول، ومصرفية "ميم" للأفراد؛ أول مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم.

وتنشط مجموعة بنك الخليج الدولي في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال شركتيها الفرعيتين «بنك الخليج الدولي – السعودية» و «بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود»، وفروعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد بنك الخليج الدولي – السعودية أول بنك أجنبي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة العربية السعودية. ويقع مقر البنك في الخبر وله مكاتب في كل من الرياض و جدة، ويقدم البنك خدماته المصرفية الاستثمارية عبر شركته الفرعية جي آي بي كابيتال ومقرها الرياض. وتشمل نشاطات الشركة: الاكتتابات في حقوق الملكية، وعمليات الدمج والاستحواذ، وحلول أسواق رأس مال الدين، وخدمات الاستشارات المالية الاستراتيجية، والوساطة المالية وإدارة الأصول.

أما بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، فهو مدير أصول عالمي، له مقر في المملكة المتحدة ومقر آخر في الولايات المتحدة، ويدير أصولاً تزيد قيمتها عن ٨ مليار دولار أمريكي. ونظراً لتوقيع البنك على وثيقة مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UNPRI)، فقد توجه بشكل جاد إلى التوسع في تقديم استراتيجيات استثمار مستدامة.

وتعود ملكية بنك الخليج الدولي إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، أما أغلبية أسهمه فتعود ملكيتها إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

بنك إقليمي رائد يتواجد عالمياً ويقدم لعملائه منتجات وخدمات متميزة على أعلى المستويات.

أعضاء مجلس الإدارة

المهندس عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور نجم بن عبدالله الزيد
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، رئيس مجلس الإدارة - بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن
عضو مجلس الإدارة

الدكتور خالد بن عبدالله السويلم
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف
عضو مجلس الإدارة

السيد راجيف كاكار
عضو مجلس الإدارة

السيد فرانك شواب
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ نزار بن محمد الساعي
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

عبدالعزيز الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جمال الكشي
الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

كاثرين غاريت كوكس
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

أسامة شاكر
الرئيس التنفيذي، جي آي بي كابيتال

GIB
بنك الخليج الدولي

المؤشرات المالية

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إيرادات (مليون دولار أمريكي)					
صافي الدخل بعد الضرائب	**٩٦,١**	٥٢,٧	(٣٠٨,٠)	٦٣,٠	(٢٢٧,٠)
صافي إيرادات الفوائد	**٣٤٥,٨**	٢٤٦,١	٢٣٢,٨	٢٨٠,٤	٢٧٣,٧
إيرادات الرسوم والعمولات	**١٠١,٤**	٧٢,٥	٥٩,٠	٦٤,٧	٦١,٢
المصاريف التشغيلية	**٣٤٦,٥**	٢٩٦,٧	٢٧٦,٩	٢٨٥,٩	٢٦٥,٤
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الأصول	**٣٢,٦٤٦,٢**	٣١,٧٩٧,٠	٢٩,٦٠٦,٣	٣٠,٢٤١,٧	٢٧,٥٤٦,١
القروض	**١١,٤٩٧,٦**	١١,٦٥٧,٥	١٠,٤٨٩,٧	٩,٨٧٦,١	٩,٨١٧,٨
أوراق استثمارية	**٥,٧٨٥,٥**	٥,٩٦٨,٥	٤,٦٨٩,٨	٣,٨٢٨,٤	٣,٨٩٧,٢
التمويل الأولي لأجل	**٤,٩٤٠,٩**	٥,١٠٠,١	٤,٩٢٤,٩	٣,٥٠٢,٤	٣,٣٣٨,٠
حقوق الملكية	**٣,١٨٤,٢**	٣,٠٩٣,٠	٣,٠١٢,٥	٣,٢٩٦,٣	٢,١٩٦,٢
النسب (%)					
الربحية					
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**٣,٠**	١,٧	(٩,٨)	٢,٣	(٩,٩)
العائد على متوسط الأصول	**٠,٣**	٠,٢	(١,٠)	٠,٢	(٠,٩)
رأس المال					
نسبة مخاطر الأصول (بازل ٣)					
- المجموع	**١٧,٣**	١٦,١	١٧,٢	١٨,٤	١٤,٥
- الفئة الأولى	**١٤,٨**	١٤,٠	١٦,٤	١٧,٥	١٣,٦
نسبة حقوق الملكية من مجموع الأصول	**٩,٨**	٩,٧	١٠,٢	١٠,٩	٨,٠
مكونات الأصول					
نسبة الاستثمارات من مجموع الأصول	**١٨,٣**	١٩,٢	١٦,٢	١٣,١	١٤,٨
نسبة القروض من مجموع الأصول	**٣٥,٢**	٣٦,٧	٣٥,٤	٣٢,٧	٣٥,٦
السيولة					
نسبة الأصول السائلة (%)	**٥٩,٧**	٦١,١	٦١,٨	٦٤,٩	٦١,٦
نسبة تغطية الودائع إلى القروض (%)[١]	**٤٢,٨**	٤٤,٧	٤٢,٨	٣٩,٩	٤٥,٣
نسبة تغطية السيولة (%)	**٢٩٩,٣**	١٧٦,٣	١٥٥,٢	١٦٣,٨	٣٩١,٠
معدل صافي التمويل المستقر (%)	**١٦١,٥**	١٤٦,٢	١٥٦,٠	١٦٣,٥	١٢٨,٠

[١] الودائع تشمل التمويل الأولي لأجل

تقرير رئيس مجلس الإدارة

تعكس إنجازات البنك في عام ٢٠٢٢ مدى الجد والالتزام والجهد العظيم الذي بذله أعضاء فريق العمل في جميع الكيانات المنضوية تحت لواء المجموعة في مختلف مكاتبها وفروعها حول العالم.“

عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

تقرير رئيس مجلس الإدارة

أصالةً عن نفسي ونيابةً عن زملائي في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي، يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك الخليج الدولي للعام المالي المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

لقد أشار تقرير العام الماضي ٢٠٢١ إلى عودة بيئة الأعمال إلى سابق عهدها بعد رفع القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا حول العالم، وواكب ذلك الانفراج نجاحُ البنك في تحقيق أداء مالي قوي. وواصل البنك بفضل الله في هذا العام ٢٠٢٢ مسيرته نحو تحقيق رؤيته المستقبلية وسجّل أداءً ماليًا قياسيًا زادت معه الإيرادات، وتراجعت نسبة التكاليف إلى الدخل، وانخفضت قروضه المتعثرة بشكل كبير وارتفعت نسبة تغطيتها. وأدى ذلك كله إلى احتلال البنك مراتب متقدمة بين المؤسسات المصرفية الإقليمية في العديد من مؤشرات الأداء الرئيسة.

وتعكس إنجازات البنك في عام ٢٠٢٢ مدى الجد والالتزام والجهد العظيم الذي بذله أعضاء فريق العمل في جميع الكيانات المنضوية تحت لواء المجموعة في مختلف مكاتبها وفروعها حول العالم.

البيئة الاقتصادية والأسواق

لقد كان إيجاد طريقة مناسبة للتعامل مع زيادة ضغوط التضخم التي أثرت على العالم بأسره هَمّاً يؤرِّق صنّاع السياسات والبنوك المركزية منذ بداية عام ٢٠٢٢م. وقد بدأت هذه الضغوط أساساً مع بداية مشكلات سلاسل التوريد الناجمة عن التأثيرات السلبية لجائحة فيروس كورونا، والتي تفاقمت مع اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وأدت كل هذه العوامل في نهاية المطاف إلى إحداث تداعيات سلبية متتابعة على أسواق السلع الأساسية، ارتفعت على إثرها أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي والصُلب والحبوب وغيرها من السلع بشكل كبير. وفي ظل تلك الظروف، اتخذت البنوك المركزية والحكومات عدة إجراءات حازمة لمواجهة ضغوط التضخم أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم.

ووصل متوسط أسعار النفط إلى ١٠٤ دولارات أمريكية للبرميل خلال عام ٢٠٢٢م، ما أسهم في تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط وفرةً في الإيرادات، لاسيما المملكة العربية السعودية التي تعد الأكبر بينها في حجم إنتاجها. ولهذا سجّلت دول المجلس فائضًا قويًا في مجموع حساباتها الجارية، ونجحت في خفض متطلبات الاقتراض ومستويات الديون الخارجية. واستمد هذا النمو اللافت قوته من زخم المبادرات الوطنية الهادفة للإصلاح الاقتصادي وتعزيز الانفتاح، ويأتي في مقدمتها «رؤية السعودية ٢٠٣٠».

وسجّلت أسواق الأسهم بدول مجلس التعاون الخليجي مكاسب لافتة في الربع الأول من عام ٢٠٢٢م مقارنةً بغيرها من الأسواق العالمية، لكنها عانت بعد ذلك حالةً من التقلب بسبب الظروف العالمية غير المواتية. ومع ذلك، سجّلت مختلف الشركات في المنطقة أرباحًا قوية؛ إذ استفادت البنوك – على سبيل المثال – من ارتفاع أسعار الفائدة، وتوقعات النمو الإيجابية. وكان عام ٢٠٢٢م عامًا مميزًا للاكتتابات العامة الأولية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

الأداء المالي

كان الأداء المالي لمجموعة بنك الخليج الدولي في ٢٠٢٢م ممتازًا؛ إذ أسهمت استراتيجيته في التركيز على العملاء والأولويات واقترن ذلك مع تحسن ظروف الأسواق، ما ساعد على تمكين البنك من جني ثمار استثماراته في الموارد البشرية والتقنية وآليات الحوكمة، وتحقيق نتائج متميزة.

وبلغ صافي دخل المجموعة ٩٦٫١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢م، بزيادة كبيرة نسبتها ٨٢ بالمئة مقارنةً بدخل عام ٢٠٢١م الذي بلغ ٥٢٫٧ مليون دولار أمريكي. وواصل البنك تقليل الاعتماد على صافي إيراد الفوائد المكتسبة، والتركيز عوضاً عن ذلك على مجموعة من المنتجات والخدمات المميزة المدرة للدخل في مختلف مجالات نشاطه. وأدى ذلك إلى زيادة الإيرادات وصافي الدخل دون تحمل مخاطر كبيرة. وتتجلى ثمار هذه المبادرة الاستراتيجية في زيادة الدخل الناتج عن الرسوم من ٧٢,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م إلى ١٠١,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢م.

وساهمت الجهود الموجهة لاستقطاب مزيد من العملاء والتركيز على المنتجات ذات القيمة التراكمية – مدعومةً بارتفاع أسعار الفائدة – في زيادة صافي إيراد الفوائد المكتسبة بنسبة ٤١ بالمئة. وساعد إنشاء «وحدة الأصول الخاصة» التي تتمتع بصفة مستقلة وبنظام حوافز مناسب على تمكين البنك من استرداد مبلغ قدره ٣٥,٤ مليون دولار أمريكي من الأصول المشطوبة سابقًا مقارنةً بمبلغ ٢٠,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م. وإضافة إلى ذلك، بدأت خطة التركيز على توزيع المخاطر في تحقيق منافع كبيرة للبنك حيث مكنته من قيادة عدد من أكبر صفقات التمويل في المنطقة والاكتتاب فيها وتوزيعها، وجني رسوم تداول في الأصول زادت على ١٧ مليون دولار أمريكي لهذا العام. وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في رفع إجمالي الدخل التشغيلي السنوي للبنك ليصل إلى ٥٢١,٨ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ٣٩٤,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م، على الرغم من تقلبات أسواق المال التي أثرت سلبًا على الإيرادات الناتجة عن تداول الأسهم. وزاد صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب بشكل ملحوظ ليصل إلى ١٧٥,٣ مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ٩٨,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م. وتماشيًا مع النهج الحصيف لإدارة المخاطر، فقد خصص البنك ٧١,٦ مليون دولار أمريكي لخسائر الائتمان المتوقعة في عام ٢٠٢٢م مقارنةً بـ ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م.

كما حافظ بيان المركز المالي للبنك على قوته، فبلغ إجمالي قيمة الأصول المجمعة في نهاية العام ٣٢,٦ مليار دولار أمريكي، ما يعني تحقيق البنك مستوى عالٍ من السيولة والاستقرار. وبلغت قيمة النقد وما في حكمه من الأصول السائلة، والإيداعات والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع، مبلغاً قدره ١٣,٥ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٤١ بالمئة من إجمالي الأصول. كما تجاوزت ودائع البنك لدى البنوك الأخرى الودائع من هذه البنوك، ليحافظ البنك على مكانته بوصفه مَصدراً للإقراض الصافي في سوق الإقراض بين البنوك. وبلغ إجمالي القروض والسُّلف ١١,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٢م، مقارنةً بـ١١,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود تحليل شامل للأداء المالي للبنك لعام ٢٠٢٢م في تقرير استعراض الأداء المالي.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

محفظة التمويل

حافظت محفظة التمويل لبنك الخليج الدولي على استقرارها في عام ٢٠٢٢م، حيث نمت ودائع العملاء بنسبة ٥ بالمئة لتصل إلى ٢١,٩ مليار دولار أمريكي وتُشكّل ٩٨ بالمئة من إجمالي الودائع، وتتجاوز قيمتها مجموع القروض والسُّلف بمقدار ٤٢,٨ بالمئة. وتعززت قاعدة التمويل للبنك بفضل ٤,٩ مليار دولار أمريكي من القروض طويلة الأجل علاوةً على ٣,٢ مليار دولار أمريكي من حقوق المُلكية.

وبفضل السمعة الطيبة التي يحظى بها بنك الخليج الدولي بين البنوك والمؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط، فقد نجح في الحصول على قرض لإعادة الشراء مرتبط بالاستدامة قدره ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، هو الأول من نوعه في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لغرض زيادة مصادر تمويله وتنويعها. ويُعد الوضع المستقر للتمويل في بنك الخليج الدولي دليلاً على الثقة الكبيرة للعملاء والنظراء في البنك، كما يُعد دليلاً واضحاً يؤكد التزام البنك بتوسيع مصادر تمويله وتنويعها واستغلال مختلف وسائل التمويل المناسبة للوصول إلى تكلفة تمويل مثالية. ولهذا يسعى البنك دائماً إلى الحصول على صفقات تمويل تتميز بارتفاع تنافسيتها واستقرارها من خلال التركيز المستمر على أنشطة مصرفية الأفراد والمعاملات المصرفية العالمية.

التصنيفات الدولية

جددت وكالات التصنيف الدولية ثقتها في الوضع المالي لبنك الخليج الدولي خلال عام ٢٠٢٢م، وأكدت وكالة «فيتش» على التصنيف الائتماني طويل المدى (IDR) لبنك الخليج الدولي عند المستوى «+BBB» مع نظرة مستقبلية إيجابية. كما أكدت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الخليج الدولي عند مستوى «Baa1» مع نظرة مستقبلية مستقرة. في حين أكدت «كابيتال إنتليجنس» تصنيف البنك على المدى الطويل للعملات الأجنبية عند «+A» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتشير هذه التصنيفات بكل وضوح إلى ثقة وكالات التصنيف العالمية المستمرة في قوة مساهمي البنك ومتانة رأس ماله وكفاءة إدارته، فضلًا عن جودة قاعدة أصوله وارتفاع سيولته. وتعد هذه التصنيفات اعترافًا دوليًا من أطراف مستقلة لها ثقلها في القطاع المالي بنجاح استراتيجية البنك الهادفة إلى بناء مجموعة مصرفية قوية في منطقة الخليج. كما تجلى الاعتراف بالنجاحات الاستراتيجية والتجارية لبنك الخليج الدولي بحصوله على مجموعة من الجوائز المرموقة خلال العام، وهي تقدير يشير إلى مدى قوة البنك واستقراره ورقي سمعته، إضافةً إلى قدرته على مواجهة التحديات في بيئة مالية تتسم بشدة المنافَسة وسرعة التّغير.

التوجه الاستراتيجي

نجح البنك في تنويع مصادر إيراداته من خلال التركيز على تلبية متطلبات العملاء، والتركيز كذلك على اقتناص الفرص التي يخلقها التعاون الوثيق بين مختلف وحدات البنك لتعزيز خدمة العملاء على نحو شامل. وقد انعكس ذلك في الأداء القوي الذي حققته مختلف وحدات البنك مثل إدارة الأصول والخزينة والمعاملات المصرفية العالمية والخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات الاستشارية في «جي آي بي كابيتال»، ما أدى إلى ارتفاع كبير في الدخل من الرسوم والعمولات. كما حقق قطاعا الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأفراد نجاحات باهرة. وبشكلٍ عام، فقد نجحت مختلف وحدات البنك في تحقيق نمو قوي على مستوى الدخل والأرباح، ما أسهم في تعزيز الأداء الكلي للبنك وتحقيق نتائج قياسية خلال العام.

وواصل بنك الخليج الدولي اتباع نهج تحفظي في إدارته لميزانيته العمومية في عام ٢٠٢٢م، ما أسهم في الحفاظ على قوة ميزانيته ومستوى السيولة لديه.

وتشير زيادة التكاليف في عام ٢٠٢٢م إلى الاستثمارات المهمة المستمرة التي يقوم بها البنك لتنفيذ استراتيجيته؛ إذ قام بتعيين مزيد من الموظفين للاهتمام بالعملاء، وضخ استثمارات كبيرة في أنظمة تقنية المعلومات للمضي قُدمًا في جهود التحول الرقمي. ومع ذلك، فقد أسهم نمو إيرادات البنك خلال عام ٢٠٢٢م في تعويض هذه الاستثمارات، ما أثمر عن انخفاض كبير في نسبة التكاليف إلى الدخل على مستوى البنك. وهذا يثبت بأن توجه البنك الاستراتيجي نحو الاستثمار في ثروته البشرية وبنيته التقنية يسهم في تعزيز الإيرادات وصافي الدخل، ولهذا سيظل البنك حريصاً كل الحرص على مواصلة السير على هذا النهج.

ويسعى بنك الخليج الدولي إلى أن يكون أحد أهم المجموعات المالية الرائدة في المنطقة. وحتى يتمكن من بلوغ هذه الغاية، فقد توجه البنك استراتيجياً إلى تبني مفاهيم الجودة والتميّز فعلياً في تقديم خدماته. وسجّل البنك أداءً مالياً متميزاً على صعيد زيادة الإيرادات وتنويعها، ونجح بشكل ملموس في تعزيز قوة ومتانة ميزانيته العمومية. كما وضع البنك استراتيجية طويلة الأجل للتحول إلى مؤسسة مالية عالمية متميزة للغاية تُركِّز على تقديم التمويل المهيكل، والاستشارات المالية للشركات والمؤسسات، وخدمات إدارة الأصول والثروات بالاعتماد على الابتكارات في مجال النُّظم المفتوحة Open Architecture. وسيتبنى البنك هذه الاستراتيجية على مدى عدة سنوات قادمة، وستُنشر مستويات التقدم في إنجازها بشكل دوري عبر التقارير المستقبلية.

أما على صعيد شركة «جي آي بي كابيتال»، فقد شهد عام ٢٠٢٢م تشكيل فريق أبحاث فيها على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، واستقطبت تقاريره وتحليلاته أنظار حشد كبير من المستثمرين في المملكة العربية السعودية. كما نجحت الشركة في تعيين رئيس تنفيذي للاستثمار يتمتع بخبرة عريضة ومؤهلات مرموقة، وذلك ضمن خططها الرامية لبناء قدرات عالمية المستوى في مجال إدارة الأصول في المملكة.

وحقق بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة أداءً قوياً في عام ٢٠٢٢م وسجّل نتائج مالية متميزة مقارنة بالعام السابق، وواصل الاستثمار في قدراته الفريدة في الإدارة النشطة للأصول التي تركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. كما حققت أعمال الخزينة في البنك ذاته أداءً رائعاً خلال العام بفضل ما يقدمه من حلول مميزة ومخصصة، وكذلك بفضل إدارة مخاطر المنتجات بشكل فاعل.

وعززت مصرفية «ميم» الرقمية (ذراع البنك للخدمات المصرفية للأفراد) من حلولها وخدماتها للعملاء عبر توظيف أحدث التقنيات والالتزام بأعلى مستويات الخدمة. وقد أثمر ذلك عن نمو كبير في عدد العملاء الأفراد الجدد وحجم الأصول المتأتية منهم.

ويُعد الالتزام الواضح للبنك بالاستثمار في ثروته البشرية ركيزةً أساسية من ركائز استراتيجيته، حيث يسعى بكل عزم إلى أن يصبح جهة عمل مفضلة ومقصداً للتوظيف. لقد أصبح «الدوام المرن» - الذي طُبِّق أول مرة على نطاق واسع خلال جائحة كورونا بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١م - ممارسةً معتادة في البنك حالياً، حيث يستطيع الموظفون مباشرة العمل من أي مكان بالطريقة التي تناسبهم، وذلك وفق ترتيبات سهلة.

ويلتزم البنك التزاماً أكيداً بمبادئ التنوع والشمول الوظيفي، بما في ذلك تحقيق التوازن بين الجنسين في بيئة العمل. ولقد سعى البنك خلال عام ٢٠٢٢م إلى تحسين نسبة الموظفين إلى الموظفات، حيث بلغت نسبة الإناث ٣٢ بالمئة من مجموع الموظفين، في حين بلغت نسبة الموظفات المستجدات ٣٩ بالمئة من إجمالي المنضمين حديثاً للبنك.

ويُعد التزام البنك بالصحة البدنية والنفسية لموظفيه إحدى الركائز التي يقوم عليها سعيه الدائم ليجسّد فعلاً طموحه في أن يكون «جهة العمل المفضلة»، حيث أن صحة الموظف عامل أساسي يدفع الإنتاج ويحقق أهداف العمل ويعزز حيوية المجتمع. ومن أجل تجسيد اهتمامه بصحة

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

موظفيه، نظّمَ البنك على مدار العام الماضي العديد من ورش العمل والدورات التي كانت موضوعاتها تدور حول صحة الموظفين وسلامتهم المهنية. وتُعد هذه المبادرات وغيرها جزءاً من التزام البنك تجاه موظفيه، وهي بلورة حقيقية للاهتمام المتبادل الذي يعود بالفائدة على الجميع بلا استثناء.

كما واصل البنك استثماره في بناء موارده البشرية، في مجال التطوير المهني على وجه الخصوص، وقدم العديد من مسارات التدريب المتنوعة للموظفين الجدد، واستمر باستقطاب الخريجين الجدد، ونظم العديد من الدورات التدريبية والمهنية. وأصبح البنك بذلك مكاناً جذاباً للعمل وجاذباً للكفاءات، وهي ميزة قيّمة يجدر الحفاظ عليها وتنميتها حتى يواصل البنك تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

الاستدامة

يواصل بنك الخليج الدولي بكل حرص تطبيق مبادئ الاستدامة في جميع أنشطته وتعاملاته؛ إذ يمتلك إطاراً خاصاً بالاستدامة ينص على جعلها من صميم مسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه، إضافةً إلى مسؤوليات الإدارة التنفيذية للبنك. ويدل ربط اعتبارات الاستدامة بسياسات البنك وإجراءاته وحتى مكافآت تنفيذييه دلالة واضحة ليس فقط على تجذر ثقافة الاستدامة في بيئة عمل البنك، بل وعلى اضطراد نموها وازدهارها أيضاً.

ويمكن قياس مستوى تقدم البنك في هذا الصدد بالنظر إلى عدد الصفقات المبرمة في عام ٢٠٢٢م التي ركزت على اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وضم ملف هذه الصفقات أسماء كبرى في السوق، مثل: لوسيد، وألبا، والشركة القابضة للنفط والغاز، وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل موسعة حول هذه الصفقات في استعراض الإدارة وأجزاء متفرقة أخرى من هذا التقرير.

إن الاستدامة في البنك مكوّن أساسي متغلغل في ثقافته وتكوينه، تتجاوز نطاقها بكثير الصفقات المالية التي تتضمن معايير تُعنى بجوانب البيئة والمجتمع والحوكمة. ويشمل نطاق الاستدامة في البنك مختلف المستويات الوظيفية والسياسات والممارسات والنشاطات، في سعي ممنهج واضح نحو تشكيل ثقافة تنظيمية عمادها الاستدامة، تُعزز التوجهات الاستراتيجية للبنك وتُطابِقَ الأقوال مع الأفعال، وهذا أثر بشكل فعلي على كل شؤون العمل داخل البنك، بما في ذلك أسلوب التعامل مع التوظيف والموظفين، ونهج الشفافية والإفصاح، وقواعد السلوك المهني القويم.

ولقد بدأ البنك فعلياً في جني فوائد تركيز استثماراته حول شؤون الاستدامة، فأصبح مَرجِعاً في المجال ومقصدًا للكيانات الباحثة عن خدمات استشارية تتعلّق بالاستثمارات المستدامة؛ ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل على مستوى أوروبا وأمريكا الشمالية أيضاً.

وفي ضوء استراتيجيته الداعمة للاستدامة، يبذل البنك اهتماماً بالغاً بشؤون المجتمعات التي ينشط فيها، خصوصاً بالأمور المتعلقة برفع مستويات الوعي المالي فيها. وفي هذا الصدد، يعمل البنك باستمرار وبشكل وثيق مع الجهات التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي على تنسيق وتنظيم جهود إطلاق حملات التوعية المستمرة الهادفة إلى مكافحة الاحتيال المالي، ما يعزز حماية بيانات العملاء ويحفظ أصولهم، ويعزز بذلك الاستقرار المجتمعي ويقيه من شرور الجرائم المالية.

وشارك موظفو البنك في العديد من الأنشطة المجتمعية انسجاماً مع توجهات البنك المستدامة ودعماً لها، وبادروا بكل فخر خلال عام ٢٠٢٢م بغرس أكثر من ٢٠٠٠ شجرة في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

المستقبل

إننا نرى في الأداء المالي المتميز لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٢م مؤشراً حيوياً لافتاً يعزز تفاؤلنا بمستقبل يحفل بالنجاحات والإنجازات المالية بإذن الله. وليس النمو الكبير المستدام وغير المكلف الذي شهدناه في عام ٢٠٢٢م سوى بداية وثّابة لمسيرتنا الاستراتيجية نحو ترسيخ مكانة بنك الخليج الدولي بين كبرى المؤسسات المالية في المنطقة.

ولدى بنك الخليج الدولي نظرة إيجابية للغاية للمستقبل لعدة أسباب، منها: النمو الحالي في الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد، والتوسع في أعمال إدارة الأصول والخدمات الاستشارية المالية، والتحول الاستراتيجي في نموذج عمل البنك، واستمرار البنك في دمج الاستدامة في ثقافته وفي كل أنشطته وعملياته.

وفي الختام، نحمد الله على تسجيل أداء مالي قوي وأرباح قياسية علاوة على إطلاق مبادرات استراتيجية مهمة في عام ٢٠٢٢م، ونعدكم بمواصلة العمل وتكثيف الجهود والبناء على ما تحقق من نتائج إيجابية متميزة لتحقيق الأفضل في عام ٢٠٢٣م بحول الله.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وفائق تقديري،

عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

”حقق بنك الخليج الدولي إنجازات متميزة في عام ٢٠٢٢، ويواصل الآن التقدم بثبات وثقة نحو تحقيق المزيد في عام ٢٠٢٣، ملتزماً بتعزيز ركائزه الاستراتيجية المستمدة من ثقافته التنظيمية، ومكانته المالية، ورأسماله القوي، ودعم مساهميه الدائم، وقدراته القيادية.“

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

في عام ٢٠٢٢، اكتملت الرؤية المستقبلية لبنك الخليج الدولي وأصبحت تفاصيلها جلية للعيان. فبعد تعافيه من الاضطرابات التي واجهناها في الماضي القريب، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، حقق البنك في عام ٢٠٢٢ أفضل نتائج مالية له منذ ما يزيد على عقد من الزمن، حيث زادت الأصول حجماً وجودةً، وأثبتت الميزانية العمومية تنوعها ودقتها، وأديرت المخاطر على نحو فعال، ورسّخ البنك ثقافة تنظيمية إيجابية ومُمَكِّنة.

وعلاوةً على كل هذه الأمور الإيجابية، إلا أن أكثر ما أسعدني هو السمعة الطيبة التي يحظى بها حالياً بنك الخليج الدولي والمكانة السوقية التي بات يحتلها الآن وبجدارة. لقد تحول البنك إلى مؤسسة مالية رائدة تقدم لعملائها الاستشارات المالية والصفقات النوعية القائمة على الاستدامة التي تتبنى معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. كما بات المعنيون بسوق العمل يُكنّون تقديراً كبيراً للبنك ويُعدونه جهة توظيف متميزة ومُلهمة وجاذبة للمواهب والكفاءات.

وقد أدت هذه المكانة السوقية المتميزة التي يحظى بها البنك بشكل مباشر إلى نجاح كثير من الصفقات المالية المبتكرة والرائدة التي سعدنا بإتمامها في عام ٢٠٢٢م. وباتت المؤسسات والحكومات، والشركات العامة والخاصة على حد سواء، على ثقة تامة في إمكانات البنك وقدرته الكبيرة على تقديم خدمات استشارية مالية عالمية المستوى، مع امتلاكه كفاءة مشهودة في التنفيذ الناجح، يدعم ذلك كله رصيد حافل بالإنجازات يميّزه عن بقية نظرائه من البنوك في المنطقة.

الموارد البشرية

إننا حين نتأمل هذه الإنجازات، فلا بد أن نتذكر الكفاءات العظيمة التي تقف خلفها؛ فلم يكن لكل هذه الإنجازات أن تتحقق لولا الجهود السخية والمخلصة التي بذلها كل العاملين في بنك الخليج الدولي.

لقد أصبح معتاداً أن تتكرر على مسامعنا داخل كل منظومة مؤسسية مقولة «موظفونا هم أعظم أصولنا»، ولكننا في بنك الخليج الدولي تجاوزنا الكلام إلى الأفعال، حيث يُشكّل موظفونا الآن المكوِّن الأهم في بناء استراتيجيتنا وخططنا وتنفيذ كل عملياتنا، كما أنا نستثمر بكثافة في بناء قدراتهم وضمان تزودهم بكل المهارات اللازمة لنكون بنكاً رائداً، كما أننا نستثمر في رفاهية موظفينا وصحتهم لنتأكد من اتزان حياتهم ليتمكوا من العمل والإنتاج بصورة مستدامة. ولم ننس توفير التطوير المتقدم الضروري لإعداد قادة المستقبل في البنك، ولم ننس أيضاً إعداد برامج استقطاب وتدريب متميزة تهدف إلى جذب أفضل الخريجين وتنمية مهاراتهم المهنية الأساسية وكل ما يُمكّنهم من التقدم الوظيفي بسلاسة.

يدل على هذه الاستثمارات الناجحة في الموارد البشرية التقدم الواضح في جميع جوانب أعمالنا؛ فقد ارتفع عدد الإناث العاملات في البنك، وارتفع أيضاً عدد المواهب المحلية المنضمة حديثاً إلينا من مختلف أنحاء المنطقة، إضافةً إلى ما نشهده من توسع كبير في البرامج الموجهة نحو الفئات الشابة لتهيئة الجيل القادم من المصرفيين الطموحين لدينا وتأهيلهم لاحتلال مناصب قيادية في البنك مستقبلاً.

التقنية

تعد التقنية عاملاً مهماً للغاية في تمكين الأعمال ومحركاً قوياً للنمو، ولا يمكن لأي مؤسسة مالية أن تحقق النجاح في عصرنا دون الاستغلال الأمثل للتقنيات المتاحة. ولقد حقق بنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٢ تقدماً كبيراً في سعيه الطموح نحو التحول إلى مؤسسة رقمية بشكل كامل.

وتعد التقنية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البنك ولها تأثير كبير على أولوياتنا الاستراتيجية وذلك بتوظيف أحدث النظم والتطبيقات توظيفاً ذكياً لدعم إطلاق منتجات جديدة ومبتكرة، وخفض تكاليف التشغيل، وتعزيز خدمة العملاء ورفع جودتها.

وقد حقق فريق تقنية المعلومات في البنك العديد من الإنجازات في عام ٢٠٢٢م، بما في ذلك النجاح في أتمتة العمليات وآليات سير العمل، وتحقيق التحول الرقمي للعمليات بشكل فعّال. كما أطلق الفريق مُسرِّعاً تقنياً يقدم الحلول الرقمية للبنك بشكل أسرع من أي وقت مضى، ويعزز قوة البنية التحتية لأنظمة البنك من خلال تطبيقات الحوسبة السحابية.

وفي الوقت الذي تستخدم فيه الشركات الكبيرة نظام التحويل الإلكتروني بين البنوك (سويفت SWIFT) للوصول إلى حسابات متعددة، كانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني لتحقيق ذلك، ما يدفعها إلى فتح العديد من بوابات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لتسيير أعمالها. أما اليوم، وبفضل التقنية التي يمتلكها البنك، أصبح بمقدور عملائنا من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى حساباتهم لحظياً لدى بنوك مختلفة في الوقت ذاته باستخدام منصة واحدة، دون الحاجة إلى تسجيل دخول متعدد أو إدخال أي بيانات تحقق.

لقد أتاحت الحلول الرقمية من بنك الخليج الدولي العديد من الخدمات والمزايا التي تمكّن جميع المديرين الماليين وأمناء الخزينة، وكذلك أصحاب المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من إدارة أمورهم المالية والاستثمارية بكل سهولة وكفاءة.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

الاستدامة

يعد بنك الخليج الدولي من أوائل البنوك الخليجية الرائدة في ترسيخ مفهوم الاستدامة وذلك بالالتزام بالمستقبل الأخضر وتبني معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع أنشطته وأعماله. ونسعى من خلال اعتماد الاستدامة في جميع عملياتنا إلى إحداث تأثير إيجابي ملموس في محيطنا وكوكبنا، لنا ولأجيالنا القادمة، وذلك من خلال:

- تقديم حلول تمويل مستدامة وجذابة لعملائنا
- دمج اعتبارات الاستدامة في نموذج عملنا، وأساليب التخطيط لدينا، ومنهجية إدارة أعمالنا

لقد استطعنا إحراز تقدم كبير في عام ٢٠٢٢ أثناء سعينا الحثيث نحو تحقيق غايات الاستدامة، وما يزال البنك يواصل رحلته وسعيه نحو دمج الاستدامة في جميع أنشطته وأعماله لتحقيق الأثر الإيجابي المنشود، كما أنه يسعى باستمرار إلى تحسين التزامه بالاستدامة من خلال تحديد الأهداف مع تنفيذ إجراءات التقييم والقياس وفق أفضل الممارسات الدولية. وسيوضح تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٣ التقدم الذي أحرزناه في هذا الشأن، مع شرح للمعايير والإجراءات التي توجه أعمالنا.

لقد أصبحت الاستدامة اليوم جزءاً مهماً من الأولويات الاستراتيجية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعمل الهيئات التنظيمية هناك على تهيئة بيئة مواتية لإدارة الأعمال مع دمج اعتبارات الاستدامة ضمن معاييرها. وتنفذ دول المجلس استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بهذا الخصوص بشكل جاد، ويفخر بنك الخليج الدولي بدعم هذه الجهود.

وتبرز في سجل نجاحاتنا في عام ٢٠٢٢ صفقتان مهمتان تجسدان عزمنا على الريادة في مجال الاستدامة:

في أكتوبر ٢٠٢٢، شاركنا في أكبر مزاد من نوعه على مستوى العالم لتداول الائتمان الكربوني والذي أطلقه صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية خلال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في دورته السادسة بمدينة الرياض. وتم خلال المزاد تداول ١٫٤ مليون طن من الائتمان الكربوني. وتهدف «مبادرة السوق الطوعية لتداول الائتمان الكربوني» إلى تشجيع الشركات في المملكة على تداول وشراء الائتمان الكربوني لتسريع التحول إلى مستقبل محايد للكربون. ونجح بنك الخليج الدولي في شراء ائتمان كربوني عالي الجودة، سيسهم إلى جانب المبادرات الأخرى في تعويض انبعاثات البنك لعام ٢٠٢٢ بشكل كامل. وقد ساعدَنا ذلك في اختبار مدى استعدادنا للمشاركة في هذا التوجه لكي ندعم تطوير سوق الكربون الطوعي السعودي بصفتنا وسيطاً مالياً.

كما وقع بنك الخليج الدولي اتفاقية أخرى بالغة الأهمية، يساهم بموجبها بتمويل إنشاء أول مصنع للسيارات الكهربائية في المملكة العربية السعودية لفائدة شركة لوسيد موتورز؛ الشركة الأمريكية الرائدة في مجال تصنيع السيارات الكهربائية الفاخرة. وتعد هذه الخطوة مؤشراً واضحاً على طموح دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على الوصول إلى الحياد الصفري للكربون في المستقبل.

المستقبل

لقد حقق بنك الخليج الدولي إنجازات متميزة في عام ٢٠٢٢، ويواصل الآن التقدم بثبات وثقة نحو تحقيق المزيد في عام ٢٠٢٣، ملتزماً بتعزيز ركائزه الاستراتيجية المستمدة من ثقافته التنظيمية، ومكانته المالية، ورأسماله القوي، ودعم مساهميه الدائم، وقدراته القيادية. وتتمتع أسواقنا الرئيسة في دول مجلس التعاون الخليجي ببيئة اقتصادية إيجابية، تدعمها سياسات وتنظيمات حكومية توفر الاستقرار، حيث توفر البيئات الاقتصادية ذات معدلات الفائدة المستقرة قوة محفزة لتحقيق الأرباح.

كل العوامل الإيجابية المشجعة التي ذكرتها تدفعني بكل ثقة إلى التفاؤل بمستقبل أفضل لبنك الخليج الدولي وهو يواصل الاستثمار في الموارد البشرية والتقنية وتطبيقات الاستدامة. ويقاسمني هذا التفاؤل جميع أعضاء مجلس إدارتنا وفريقنا التنفيذي.

وختاماً تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير،

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

Collabo rative

تقرير الإدارة

”كان عام ٢٠٢٢ عاماً استثنائياً لبنك الخليج الدولي، فقد بدأ البنك فيه بقطف ثمار العمل الجاد والجهود الحثيثة التي بذلها على مدى السنوات القليلة الماضية.“

الأستاذ جمال بن علي الكشي
الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

تقرير الإدارة

كان عام ٢٠٢٢ عاماً استثنائياً لبنك الخليج الدولي، فقد بدأ البنك فيه بقطف ثمار العمل الجاد والجهود الحثيثة التي بذلها على مدى السنوات القليلة الماضية، وهذا يظهر بوضوح في الأرقام والمؤشرات المسجلة، حيث ارتفعت الإيرادات السنوية بنسبة ٣٢ بالمئة، كما ارتفع صافي الإيرادات بنسبة ٨٢ بالمئة.

ورغم ارتفاع التكاليف نتيجة مواصلتنا الاستثمار في مواردنا البشرية وفي أنظمتنا التقنية والإدارية، إلا أن نسبة التكلفة إلى الدخل انخفضت من ٧٥ بالمئة إلى ٦٦ بالمئة إثر ارتفاع الإيرادات. ويدعم هذا الأداء المستدام البنك ويجعله مستعداً لمواجهة أي تحديات قد تنشأ على المدى الطويل، كما يمنحه القدرة على تقديم القيمة الأفضل والحلول الأنسب لعملائه.

ومع أن ارتفاع الإيرادات يُعزى بشكل جزئي إلى عوامل اقتصادية كلية مواتية، إلا أن البنك أحدث تغييرات داخلية إيجابية أسهمت في تحسين وضعه في السوق، حيث عزز أنشطته الأساسية في مجال الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات على جميع خطوط العمل (من خدمات الاستشارات إلى الهيكلة والتمويل وتوزيع المخاطر).

أبرز الإنجازات خلال العام

الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات

ارتفع إجمالي الدخل لمجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات بأكثر من ٣٠ بالمئة، وحقق الدخل المتأتي من الرسوم والعمولات نمواً كبيراً بأكثر من ٥٠ بالمئة. وتواصل المجموعة تنمية قاعدة عملائها في المناطق الجغرافية التي يزاول البنك فيها أعماله، سواء عبر المنتجات القائمة على الاقتراض أو المنتجات الأخرى، وأدى ذلك إلى تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات غير المدعومة مالياً.

وقد أدت زيادة التركيز على خدمة العملاء (التي تشمل إدارة العلاقات وفرق المنتجات المختلفة – بما فيها إدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وتوزيع القروض، والمعاملات المصرفية والخزينة) إلى إيجاد حلول متكاملة مصممة بشكل يناسب العملاء، وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق نمو استثنائي في الإيرادات خلال العام.

المعاملات المصرفية العالمية

واصلت وحدة المعاملات المصرفية العالمية مسيرة نموها بنجاح، وذلك بفضل تنفيذ عددٍ من المبادرات المهمة. ويعد جذب التمويل بتكلفة أقل أحد مجالات التركيز الاستراتيجية للبنك، وتظل زيادة عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير هدفاً رئيسياً للوحدة. وقد كان لتطوير منتجات إدارة النقد وتسويقها دور مهم في زيادة عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير بنسبة ١١ بالمئة على أساس سنوي.

جي آي بي كابيتال

حققت أعمالنا في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية والأسواق المالية في جي آي بي كابيتال بالمملكة العربية السعودية زيادة في صافي الدخل بنسبة ٦٧ بالمئة على أساس سنوي، ليصل إلى ١٠,٣٤ مليون دولار أمريكي. وتشمل الأعمال تمويل الشركات والوساطة وإدارة الأصول، إضافةً إلى خدمات الاستشارات التي ارتفع حجم أعمالها.

ويُعزى الأداء المتميز لجي آي بي كابيتال في عام ٢٠٢٢ إلى تنفيذ صفقات مهمة في الديون والأسهم والاستشارات، ومن ذلك طرح صندوق الاستثمارات العامة الافتتاحي للسندات الخضراء بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يُعد أول طرح لسندات خضراء يصدرها صندوق ثروة سيادي وأول سندات خضراء بشريحة تُستحق في مدة ١٠٠ عام، والطرح العام لشركة الدواء بقيمة ٤٩٦ مليون دولار أمريكي، واندماج الشركة الوطنية للبتروكيماويات مع المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي بقيمة ٣ مليار دولار أمريكي، وبيع أصول صندوق الإنماء مكة العقاري لشركة جبل عمر للتطوير بقيمة ١,٣ مليار دولار أمريكي. وحققت وحدة الوساطة تقدماً جيداً في مجال تعزيز خدماتها الرقمية، حيث بات ممكناً الآن إتمام خطوات انضمام العملاء الجدد وتنفيذ إجراءات «اعرف عميلك» وتنفيذ أعمال التجارة رقمياً بشكل كامل.

كما حققت وحدة إدارة الأصول أداءً جيداً على الرغم من الصعوبات التي واجهتها أسواق الأسهم، حيث نمت الأصول الخاضعة لإدارتها بنسبة ١٧ بالمئة خلال العام. كما أطلقت جي آي بي كابيتال صندوق جي آي بي لأسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أول صندوق أسهم عام في المنطقة يُدار وفقاً لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

الخزينة

حققت أعمال الخزينة في بنك الخليج الدولي أداءً قوياً استثنائياً في عام ٢٠٢٢، سواء في أسواقنا المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي أو في أوروبا عبر بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة). وقد أظهر أعضاء فرق العمل مرونة وخبرة مع اهتمامهم الواضح والشديد بخدمة العملاء، الأمر الذي فتح الباب أمامهم للاستفادة من فرص السوق. وبلغ إجمالي الدخل ١٠٠,٩ مليون دولار أمريكي. وأطلقت إدارة الخزينة منتجات جديدة، بما في ذلك تسهيلات مستدامة لاتفاقيات إعادة الشراء في البحرين، في حين أظهرت أعمال العملات الأجنبية والمشتقات نمواً كبيراً نتيجة نجاح عمليات البيع المترافق وتكثيف التواصل مع العملاء.

تقرير الإدارة (تتمة)

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)

حققت أعمالنا في إدارة الأصول المؤسسية في المملكة المتحدة أداءً قوياً خلال العام. ويعد مفهوم «الاستثمار المسؤول» الأساس الذي يقوم عليه منهج عملنا وتوجهنا نحو إعادة تخصيص رأس المال بمنح عملائنا مجموعة من المنتجات المستدامة التي تتميز بأداء مالي جيد. وأطلق بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) خلال عام ٢٠٢٢ صندوقين مستدامين جديدين، هما: «صندوق بنك الخليج الدولي للاستثمار في الأسواق الناشئة» و»صندوق العالم المستدام».

وتجدر الإشارة إلى أن تقديم الخدمات المستدامة أسهم في تحقيق ميزة تنافسية جوهرية لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، وساعد على استقطاب أفضل الكفاءات، وفتح آفاق استثمارية جديدة. وبعد بناء القدرات على مدى عامين متتاليين، بات الآن لدى البنك فريق العمل المناسبة لتحقيق رؤيته بشكل أمثل.

الخدمات المصرفية للأفراد

شهدت علامتنا التجارية للخدمات المصرفية للأفراد (ميم) عاماً آخر من النمو القوي في ٢٠٢٢، حيث ارتفع عدد العملاء بنسبة ٦٣ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١، وزادت الأصول بنسبة ٤٣ بالمئة، وارتفع عدد العقود المبرمة مع أصحاب العمل بمعدل خمسة أضعاف. وتحسّنت تجربة العملاء من خلال نقل عملية انضمام العملاء الجدد بنجاح إلى منصة رقمية بالكامل، وهو ما أسهم في تسهيل العملية وساعد على تسريعها.

وشهد عام ٢٠٢٢ أيضاً الدخول في شراكة مبتكرة للغاية مع «مرسول»، أحد أكبر تطبيقات التوصيل في المملكة العربية السعودية. وأطلقت «ميم» بطاقتي صراف آلي وائتمان تحملان العلامتين التجاريتين المشتركتين بعد إبرام اتفاقية الشراكة الاستراتيجية. وقد شكلت هذه الشراكة المبتكرة علامة فارقة في تطوير مجموعة منتجات «ميم»، وستتبعها بإذن الله مبادرات أخرى خلال عام ٢٠٢٣.

العمليات الرقابية

مع تزايد تعقيدات القطاع المصرفي ولوائحه التنظيمية، باتت وظائف الرقابة القوية أمراً أساسياً لتحقيق النجاح، حيث أظهرت استثمارات البنك في مجال الالتزام تقدماً ملموساً في أتمتتها وتحولها الرقمي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحسين أنظمة الالتزام وتعزيز إجراءات التحقق والرقابة، إلى جانب تحقيق الالتزام لمكافحة الاحتيال والجرائم المالية. وقد استثمر البنك في تدريب موظفيه في هذه المجالات، ورفع مستوى وعيهم، وعمل على تعزيز مهاراتهم من خلال برامج متقدمة عديدة، وأصبح الالتزام عنصراً أساسياً في ثقافة بنك الخليج الدولي.

وواصل البنك تعزيز إطار إدارة المخاطر لديه، مُركزاً على الإدارة الاستباقية للمخاطر المتعددة والمشتركة بين المؤسسات، مع مواكبة التشريعات وآخر التطورات في السوق، وهو ما سيمكن البنك من المبادرة إلى اقتناص الفرص الناشئة، ويحسن فاعلية توزيع رأس المال على أساس مُعدّل بحسب المخاطر. كما أن الاستثمار المستمر لتعزيز قدرات البنك على إدارة المخاطر أمر أساسي في أسلوب إدارته لأعماله.

توجه استراتيجي

شهد العام كذلك اعتماد مجلس الإدارة لاستراتيجية متعددة السنوات التي تهدف إلى تحويل بنك الخليج الدولي إلى مؤسسة مالية متخصصة عالمية المستوى تتمحور حول أنشطته المؤسسية الأساسية، وتقدم منتجات وخدمات متميزة ذات قيمة مضافة لعملاء البنك داخل دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها.

وسوف يستثمر البنك على مدى السنوات القليلة المقبلة في البنية الرقمية لإدارة الأصول والثروات، والاستشارات المالية للشركات، والأنشطة المتصلة برؤوس الأموال الخاصة. وسيؤدي التركيز على هذه المجالات إلى مساعدة المجموعة على تنويع إيراداتها وتعزيزها، وتحسين عوائد مساهمينا بشكل كبير، وتقديم قيمة حقيقية لعملائنا.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والتقدير،

جمال بن علي الكشي

الرئيس التنفيذي

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

يركز بنك الخليج الدولي على خمس أولويات استراتيجية، وهي:

- تقليل الاعتماد على صافي دخل الفوائد من خلال الاستثمار في المنتجات والخدمات المتميزة المدرة للرسوم في كل من: المعاملات المصرفية العالمية، والاستثمارات المصرفية، وإدارة الأصول، وإدارة الثروات؛
- زيادة الإيرادات وتنويعها من خلال مبادرات البيع المترافق بين قطاعات البنك المختلفة والكيانات الاعتبارية؛
- تعزيز استقطاب العملاء وتحسين تجربتهم والخدمة المقدمة لهم؛
- الحفاظ على أداء البنك ومكانته في مجال التمويل؛
- تحسين استثمار رأس المال والعائد على الأصول.

حظيت دول مجلس التعاون الخليجي ببيئة اقتصادية جيدة على المستوى الكلي العام مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى حول العالم في عام ٢٠٢٢، حيث أدى كل من ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة واستقرار العملة وارتفاع أسعار النفط إلى تعزيز مستوى الثقة في الأسواق وإنعاش الآمال بمعدلات نمو أكبر. وأدى تنفيذ العديد من المبادرات المرتبطة برؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية إلى نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، وأسهم ارتفاع أسعار النفط في تمكين الحكومة من مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمشاريع الكبرى. وبدأت أسواق رأس المال الخليجية في التوسع أكثر من أي وقت مضى، وشرعت عدة دول خليجية في تنفيذ عدد من المشاريع الضخمة، ما أدى إلى بث الثقة والتفاؤل في أسواق هذه الدول.

وأكدت التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية حالة الثقة هذه، التي أسهمت في رفع التصنيف الائتماني لدول المنطقة على مدار العام، وكانت هذه التقارير بمثابة دليل داعم على التقدم الكبير الذي أحرزه البنك على مستوى أدائه المالي وتنفيذ استراتيجيته.

وأحرز بنك الخليج الدولي تقدماً ملموساً في عام ٢٠٢٢ في مختلف مجالات أعماله. ونجح البنك في تعزيز قاعدة عملائه وزيادة إيراداته في مختلف القطاعات من خلال التركيز على احتياجات العملاء وتزويدهم بمجموعة متكاملة من الحلول والخدمات. وعوضاً عن مجرد منح القروض والتمويل للعملاء، تمكن بنك الخليج الدولي من إيجاد مصادر جديدة للإيرادات بتقديم خدمات عديدة مدرة للرسوم. وقد نجح البنك في تحقيق ذلك من خلال اعتماد أسلوب البيع المترافق، وتوظيف خبراته في شؤون الأعمال المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، إضافةً إلى حرصه الدائم على إدارة حسابات العملاء بأسلوب مُحكَم وحصيف.

وواصل بنك الخليج الدولي الحفاظ على ميزانية عمومية قوية في عام ٢٠٢٢ نظراً لنمو ودائع العملاء بنسبة 0 بالمئة لتصل إلى ٢١,٩ مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى التنويع الناجح لخيارات وحلول الودائع التي يقدمها البنك. وقد زادت الالتزامات التي لا تحمل فائدة بنسبة 00 بالمئة من عام ٢٠٢١، وهي شهادة على نجاح مبادرة التنويع.

ويتمتع بنك الخليج الدولي بمستويات سيولة جيدة بفضل نجاحه في تعزيز الخدمات المصرفية للأفراد والمعاملات العالمية، وهو ما أدى إلى تنويع ودائع العملاء الذي قاد بدوره إلى تقليل تكلفة التمويل. كما واصل البنك الاحتفاظ بمحفظة تمويل آجل قوية مكنته من إصدار قروض مرتبطة بالاستدامة. كما مكنت قوة الميزانية العمومية البنك من النمو في عام ٢٠٢٢ مع تمتعه بوضع مالي متميز يؤهله لمواصلة النمو في المستقبل. وأسهم جذب ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير من العملاء غير المقترضين (من خلال التركيز على المنتجات والحلول وتصميمها) بشكل كبير في خفض تكلفة التمويل وزيادة الدخل المتأتي من الرسوم.

وكانت النتيجة زيادة مستويات السيولة بشكل كبير من شأنه تمكين البنك من مواصلة النمو في المستقبل بما يعود بالمنفعة على عملاء البنك ومساهميه.

وباتت التقنية هي المحرك الأساسي للتحول الحاصل في القطاع المصرفي في مختلف أنحاء العالم. وأصبح هناك إقبال متزايد على اعتماد الأتمتة والذكاء الاصطناعي والروبوتيات والتعلم الآلي أكثر من أي وقت مضى رغبةً في خفض التكلفة وتحسين مستويات الخدمة.

وواكب بنك الخليج الدولي التطور التقني الحاصل في المجال، حيث اعتمد في عام ٢٠٢٢ عدداً من مشاريع التطوير التي أعطت مؤشراً واضحاً على التقدم الذي قطعه البنك في هذا السياق.

وقد قامت شركة جي آي بي كابيتال بأتمتة عملية فتح الحسابات عبر الإنترنت وتحديث إجراءات «اعرف عميلك» لعملاء قطاع الوساطة. كما نفذ البنك العديد من مبادرات تقنية المعلومات الرامية إلى تحسين جميع جوانب العمليات، بما في ذلك التميز التشغيلي وتقليل التكاليف. وشملت هذه المبادرات إطلاق أدوات جديدة لتقييم محفظة التطبيقات وطريقة عملها وإجراء تحديث كامل لنموذج عمل تقنية المعلومات والخدمات التي يقدمها.

وأصبح التحول الرقمي الآن من بين أهم المبادرات في بنك الخليج الدولي، ما يضفي التزاماً وعُمقاً لإدارة مشاريع التحول الجارية في البنك. ونجح البنك خلال عام ٢٠٢٢ في إكمال ٧٥ مشروعاً، بما في ذلك تسليم ٢٥ واجهة مؤتمتة للمعاملات المصرفية، وتقليل التكلفة وزيادة دقة وسرعة معالجة معاملات العملاء.

وواصل بنك الخليج الدولي التركيز على العملاء في جميع مجالات عمله، حيث يتبنى مفهوم «العميل أولاً» ويعده عنصراً جوهرياً في إدارته لأعماله ومكوناً أساسياً في جميع منتجاته وحلوله الرقمية وعملياته الداخلية. ويواصل قطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات تعزيز منتجاته وخدماته من خلال تصميم وإطلاق حلول جديدة، ويتعاون في هذا الصدد مع قطاعات أخرى في البنك، بما في ذلك إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية والخزينة، لهدف تقديم حلول ذات قيمة مضافة للعملاء.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

ويتم الآن في الخدمات المصرفية للأفراد استخدام مصرفية «ميم» الرقمية كقناة لإدارة العلاقة مع العملاء، حيث لا يكتفى فيها فقط بتقديم المنتجات والخدمات، بل يراعى أيضاً استقبال التعليقات والآراء والملاحظات من العملاء والتفاعل معها بشكل بنّاء، وهو ما يتيح للبنك تطوير مستويات خدماته ومنتجاته باستمرار. وتمكّن هذه الميزة البنك من الحصول على كم هائل من تعليقات العملاء على مدار الساعة واستغلالها للنهوض بجودة الخدمات والمنتجات المقدمة. ويتم الآن تنفيذ طلبات العملاء باستخدام أسلوب معالجة مباشر يوفر السرعة والكفاءة التي يحتاجها العملاء الأفراد المنضمون حديثاً إلى البنك.

وأولى بنك الخليج الدولي في إدارة الأصول اهتماماً أكبر باحتياجات العملاء وكيفية مساعدتهم على الوصول إلى أهدافهم بشكل فاعل، وهو ما دعم البنك في تحقيق إيرادات أعلى وتقوية علاقاته بعملائه.

لقد أصبح التركيز على العملاء ووضعهم نُصب الاهتمام جزءاً لا يتجزأ من أسلوب إدارة البنك ومكوناً أساسياً لنموذج العمل فيه. ويعمل البنك حالياً على تعزيز التمسك بهذا النهج الطليعي وتحقيق مزيد من التقدم فيه خلال السنوات القادمة.

ويعمل بنك الخليج الدولي على بناء قدراته في مجال الموارد البشرية منذ عدة سنوات، وبات مُلاحظاً بأن فِرق العمل في مختلف قطاعات البنك والكيانات المنتمية إليه تتمتع بدرجة كبيرة من النضج والوعي والكفاءة والمسؤولية. ويتجلى ذلك بشكل أكبر في نوعية الكفاءات الاستثنائية التي تُستقطب الآن؛ إذ يحظى البنك بسمعة طيبة في سوق الوظائف، ويُعد من جهات التوظيف المرغوبة بشدة ووجهةً رئيسية للمواهب المتميزة.

ولم يتبلور هذه التميز في الثروة البشرية من قبيل الصُدفة، بل كان ثمرة من ثمار تركيز البنك على رؤية متطورة للموارد البشرية، إلى جانب الاستثمار في البنى التحتية المادية والرقمية والتنظيمية لتحقيق هذه الرؤية. والنتيجة هي أن أصبح البنك الآن أحد أكثر جهات التوظيف تطوراً في المنطقة، حيث يقدم مجموعة كبيرة من المزايا والخدمات لموظفيه لقاء إنتاجيتهم وكفاءتهم وإخلاصهم. وليس من المبالغة القول بأن النتائج المالية لعام ٢٠٢٢ كانت أحد مخرجات تطور البنك في مجال تنمية موارده البشرية.

الجـــوائــز

جوائز «رواد المعاملات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الممنوحة من قبل مجلة جلوبال تريد ريفيو:

- أفضل بنك للتمويل التجاري في البحرين

جلوبال بانكنج أند فاينانس ريفيو:

- أفضل صفقة مراعية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات في البحرين لعام ٢٠٢٢م
- أفضل قرض مرتبط بالاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٢م
- أفضل بنك لتمويل المشاريع والتمويل المهيكل في السعودية لعام ٢٠٢٢م

جوائز «إيميا فاينانس» الشرق الأوسط للمصرفية ٢٠٢٢م

- أفضل بيت قروض – البحرين
- أفضل بيت قروض – عُمان
- أفضل بنك استثماري أجنبي – عُمان

جوائز القمة السعودية للتمويل التجاري:

- أفضل بنك في تمويل سلسلة التوريد بالسعودية
- أفضل فريق معاملات مصرفية في المملكة العربية السعودية

جوائز شركة بيان للمعلومات الائتمانية لعام ٢٠٢٢م

- جائزة الامتياز في إدارة الائتمان

جوائز بيئة العمل المستقبلية لعام ٢٠٢٢م

- رئيس الموارد البشرية للعام

جوائز «إيميا فاينانس» الشرق الأوسط للمصرفية ٢٠٢٢م

أفضل بنك استثماري محلي – البحرين

- أفضل بيت للتمويل – البحرين

تقرير الإدارة (تتمة)

أبرز الصفقات مع مؤسسات وشركات من المنطقة

الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات

وزارة المالية العُمانية

نجح بنك الخليج الدولي في ترتيب قرض مشترك بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي لصالح وزارة المالية في سلطنة عُمان. وقد عمل البنك منظماً رئيسياً مفوضاً للصفقة وضامناً لها ومديراً لسجل الاكتتاب فيها. وقد هدفت هذه التسهيلات لتمويل استحقاقات ديون حكومية في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وقد تم تنظيم التسهيلات الائتمانية بطريقة تسمح بتوزيع المدفوعات على مدى ٧ سنوات لتتناسب مع الطريقة التي تستدين بها وزارة المالية بالفعل الأموال بالعملة الأجنبية.

الشركة القابضة للنفط والغاز – نوغاهولدينغ Nogaholding

عمل بنك الخليج الدولي ضامناً ومنظماً رئيسياً مفوضاً ومديراً لسجل الاكتتاب ومنسقاً للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة وبنك الهيكلة الوحيد ووكيل التسهيلات العالمية لقرض ثنائي الشريحة (إسلامي وتقليدي) مرتبط بالاستدامة تبلغ قيمته ٢,٢ مليار دولار.

وهذا هو أول تمويل مؤسسي مرتبط بالاستدامة تحصل عليه الشركة ويستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة المتعلقة بخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتدابير السلامة المتصلة بها، إضافة إلى معدل تكرار الإصابات المضيعة للوقت. وقد مكنت التسهيلات المعاد تمويلها الشركة من تغطية برنامج نفقاتها الرأسمالية لعام ٢٠٢٢ لهدف زيادة حجم وتنويع أصول النفط والغاز لديها وتحقيق أهدافها التي تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المدرجة في رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

شركة ألمنيوم البحرين – ألبا Alba

عمل بنك الخليج الدولي ضامناً ومنظماً رئيسياً مفوضاً ومديراً لسجل الاكتتاب ومنسقاً للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة وبنك الهيكلة الوحيد ووكيل التسهيلات العالمية لقرض ثنائي الشريحة (إسلامي وتقليدي) مرتبط بالاستدامة تبلغ قيمته ١,٢٥ مليار دولار. وقد رُبط التغيير السنوي في سعر الفائدة على هذا القرض (سواء صعوداً أو نزولاً) بثلاثة مؤشرات أداء رئيسية مرتبطة بالاستدامة هي: إجمالي النفايات المعاد تدويرها (النفايات الصلبة)، وعدد ساعات التدريب، ومعدل تكرار الإصابات المضيعة للوقت.

البنك الأهلي المتحد

عمل بنك الخليج الدولي منظماً مفوضاً رئيسياً وشارك في أول تمويل مرابحة ثنائي الشريحة مرتبط بالاستدامة على مستوى العالم لفائدة مؤسسة مالية معروفة، وهي البنك الأهلي المتحد. وبلغت قيمة التمويل ١,١ مليار دولار لأجل ثلاث سنوات. وسيتم استخدام العوائد الناشئة عن التمويل لدعم الأهداف المؤسسية العامة للبنك الأهلي المتحد.

وقد تم تضمين ثلاثة مؤشرات أداء رئيسية في هذا التمويل، وهي التمويل الأخضر، وتمويل الإسكان الاجتماعي، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويعتمد كل مؤشر أداء رئيسي على هدف أداء مرتبط بالاستدامة. وسيتم تعديل الهامش وخفضه أو رفعه اعتماداً على أداء البنك في مؤشر الأداء الرئيسي ذي الصلة.

شركة إميا باور – AMEA Energy Investment I DMCC

كان بنك الخليج الدولي هو المزود الوحيد لقرض ملكية، ومزود التحوط، ومزود تسهيلات السندات لحصة العميل من التسهيلات في مشروع شركة أمونت لطاقة الرياح في مصر. وقد بلغت قيمة التمويل ١٤١ مليون دولار أمريكي. وشركة أمونت لطاقة الرياح مملوكة بنسبة ٦٠ بالمئة لشركة «إميا باور» و٤٠ بالمئة لشركة سوميتومو.

تقرير الإدارة (تتمة)

أبرز الصفقات مع مؤسسات وشركات من المنطقة

الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات

منتجع جميرا، جزيرة شُورى، البحر الأحمر

(مشروع مشترك مناصفة بين شركة البحر الأحمر العالمية وشركة المطلق للاستثمار العقاري)

تولى بنك الخليج الدولي دور المنظم الرئيسي المفوض ومتعهد التغطية ووكيل تسهيل قرض مضمون لأجل مدته ١٠ سنوات بقيمة ٢٨٨ مليون دولار أمريكي لمشروع ضيافة جديد في الجزيرة المركزية لوجهة البحر الأحمر. ويقع المشروع ضمن وجهة مميزة على البحر الأحمر تبلغ مساحتها ٢٨,٠٠٠ كيلومتر مربع تم تطويرها من قبل شركة البحر الأحمر العالمية. ومن المقرر أن تستقبل أول الضيوف هذا العام. ويندرج المشروع ضمن التزامات الاستدامة الشاملة لشركة البحر الأحمر. وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية: النفايات والمياه والانبعاثات وكفاءة الطاقة ومقاييس الإدارة البيئية.

وسيتضمن التقرير السنوي للمشروع عن تأثيره البيئي قيام طرف خارجي بعملية التحقق لضمان التزام المشروع بالاستدامة. وسيكون بنك الخليج الدولي هو البنك الرئيسي الذي سيتم من خلاله معالجة جميع المتطلبات المصرفية التشغيلية للشركة، بما في ذلك مدفوعات البائعين ومدفوعات سداد، وكشوف الرواتب، والتحصيلات.

شركة لوسيد

حظي بنك الخليج الدولي بشرف المشاركة في تمويل إنشاء أول منشأة لتصنيع السيارات الكهربائية في المملكة العربية السعودية. وقد شارك بنك الخليج الدولي بتسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة ٢٦٧ مليون دولار أمريكي (تم الالتزام بها لمدة ٣ سنوات) لدعم هذه المبادرة. وقد نجحت شركة لوسيد في جمع التمويل المطلوب لبناء مصنع بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ ١٥٥,٠٠٠ مركبة. ومن المتوقع أن يلبي المصنع السعودي الجديد الطلب العالمي المتزايد على سيارات لوسيد الكهربائية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية العالمية للشركة. وستسهم الصفقة في جهود تحول الاقتصاد السعودي على النحو المنشود في رؤية ٢٠٣٠ ومبادرة السعودية الخضراء.

شركة «تيك هولدنغ ليميتد» – Tech Holding Limited

نجح بنك الخليج الدولي في إغلاق تسهيل مرابحة لأجل بقيمة ١٥٣ مليون دولار أمريكي لتمويل جزء من استثمارات صندوق تديره شركة إنفستكورب. وتولى بنك الخليج الدولي دور متعهد التغطية الوحيد ومدير سجل الاكتتاب والمنسق ووكيل الاستثمار ووكيل الضمان وبنك الحساب ووكيل الإيداع في هذه الصفقة.

تقرير الإدارة (تتمة)

أبرز الصفقات مع مؤسسات وشركات من المنطقة

الخدمات المصرفية الاستثمارية: أسواق رأس المال

شركة الدواء للخدمات الطبية (الدواء) - الطرح الأولي العام

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً، ومدير الاكتتاب، ومدير سجل اكتتاب ومتعهد التغطية الرئيسي للاكتتاب العام الأولي الناجح لشركة الدواء للخدمات الطبية بقيمة ٤٩٦,٤ مليون دولار أمريكي، حيث تم طرح ٢٥,٥ مليون سهم للاكتتاب تمثل ٣٠ بالمئة من رأسمال الشركة. وشركة الدواء هي واحدة من أكبر سلاسل صيدليات البيع بالتجزئة في المملكة والأولى من نوعها التي يتم إدراجها في البورصة السعودية. وقد تجاوزت طلبات اكتتاب شريحة المؤسسات الأسهم المطروحة بـ ٥٤ مرة، وتلقت طلبات اكتتاب بقيمة ٢٦,٧ مليار دولار، بينما تجاوزت طلبات اكتتاب شريحة الأفراد الأسهم المطروحة بـ ٢٥,٢ مرة.

شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات (بترورابغ) - اكتتاب حقوق الأولوية

عمل بنك الخليج الدولي كمتعهد تغطية مشترك لإصدار حقوق الأولوية الناجح بقيمة ٢,١ مليار دولار، وهو ثاني أكبر إصدار من نوعه في السوق السعودية على الإطلاق وأكبر إصدار عام خلال العام. وقد تم تغطية الإصدار بمعدل مرتفع جداً.

الخدمات المصرفية الاستثمارية: عمليات الاندماج والاستحواذ

الشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم)

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً لشركة بتروكيم فيما يتعلق بعرض المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي الاستحواذ على أسهم الشركة المُصدرة وغير المملوكة للمجموعة السعودية للاستثمار الصناعي من خلال آلية مبادلة الأسهم التي من شأنها زيادة رأس المال السوقي إلى أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي. وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية لكل من المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي والشركة الوطنية للبتروكيماويات على الصفقة في ١٠ أبريل ٢٠٢٢.

صندوق الإنماء مكة العقاري

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً لصندوق الإنماء مكة العقاري (الصندوق)، الذي تديره شركة الإنماء للاستثمار، فيما يتعلق بالبيع المحتمل للأصول إلى شركة جبل عمر للتطوير (مقدم العرض) مقابل أسهم في مقدم العرض. وقد بلغت قيمة الصفقة ١,٣ مليار دولار أمريكي واعتبرت الأولى من نوعها.

شركة تداول للحلول المتقدمة (وامض)

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً لشركة تداول للحلول المتقدمة (وامض) بشأن توقيع اتفاقية البيع والشراء للاستحواذ على نسبة ٥١ بالمئة من رأس المال المصدر لشركة مباشر المالية «دايركت فاينانشل نيتورك المحدودة» (دايركت إف إن). وتعتبر هذه الصفقة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية نمو شركة وامض وستخلق فرصة لبناء قدرات جديدة ورفع مستوى الابتكار في أسواق رأس المال الإقليمية وتنويع الإيرادات. وقد تم توقيع الاتفاقية في ٢٤ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٢٢.

الخدمات المصرفية الاستثمارية: أسواق الديون الرأسمالية

صندوق الاستثمارات العامة

قام بنك الخليج الدولي بدور مدير سجل الاكتتاب لصالح صندوق الاستثمارات العامة في إصدار سندات خضراء متعدد الشرائح هو الأول من نوعه بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي وتكون من تسهيلات بآجال ٥ و١٠ سنوات وسندات خضراء فريدة من نوعها (سندات المئة سنة). واجتذبت الصفقة طلباً قوياً من جميع أنحاء المنطقة وتجاوزت نسبة التغطية أكثر من ٩ أضعاف إجمالي الإصدار.

تقرير الاستدامة

انطلق بنك الخليج الدولي في مسيرته نحو تطبيق مبادئ استراتيجية للحوكمة البيئية والاجتماعية على جميع مستويات المؤسسة، واتخذ خطوات ملموسة نحو تحقيق هذا الهدف بحيث شكلت الاستدامة عنصراً أساسياً لاستراتيجيته الكلية للأعمال.

إن الأعمال الجيدة هي الأعمال المستدامة، وإدراكاً منه لذلك، فقد عمل بنك الخليج الدولي طوال السنوات القليلة الماضية على وضع البنية التحتية وتشكيل الفرق ووضع العمليات التي ستترجم هذه الرؤية إلى واقع.

ويمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لنهج وسجل ومقاييس البنك بشأن الحوكمة البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات في تقريرنا للاستدامة ٢٠٢٢ الذي سننشره قريباً.

الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالاستدامة في ٢٠٢٢

مبادرة السوق الطوعية لتداول الائتمان الكربوني

في أكتوبر ٢٠٢٢، شاركنا في أكبر مزاد من نوعه على مستوى العالم لتداول الائتمان الكربوني الذي أطلقه صندوق الاستثمارات العامة السعودي. وتم خلال المزاد تداول ١,٤ مليون طن من الائتمان الكربوني. وتهدف مبادرة السوق الطوعية لتداول الائتمان الكربوني إلى تشجيع الشركات في المملكة على تطوير وشراء الائتمان الكربوني لتسريع التحول إلى مستقبل من الحياد الصفري.

الشركة القابضة للنفط والغاز (نوجا القابضة)

عيّنت شركة النفط والغاز القابضة بنك الخليج الدولي ضامناً ومنظماً رئيسياً مفوضاً ومديراً لسجل الاكتتاب ومنسقاً لأهداف الاستدامة البيئية وبنك الهيكلة الوحيد ووكيل التسهيلات العالمية، لحصة ٢,٢ مليار دولار أمريكي من تسهيل إعادة تمويل مستدام بنظام مزدوج (إسلامي وتقليدي). ويُعتبر التسهيل المالي المُقدّم أول تمويل مستدام للشركة القابضة للنفط والغاز، حيث يعتمد على مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بخفض انبعاثات الكربون ومراعاة إجراءات السلامة بما فيها خفض معدل الإصابات المضيعة للوقت. وأتاح تسهيل إعادة التمويل للشركة تغطية برنامج النفقات الرأسمالية لعام ٢٠٢٢ والذي يهدف إلى زيادة حجم وتنويع أصول النفط والغاز والوصول إلى المساعي المرجوة التي تتوافق مع التطلعات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠.

شركة ألمنيوم البحرين (البا)

عيّنت شركة ألمنيوم البحرين (البا) بنك الخليج الدولي ضامناً، ومنظماً رئيسياً مفوضاً ووكيل التسهيلات العالمي لحصة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي من تسهيل مالي مستدام مزدوج (إسلامي وتقليدي) بهامش يخضع للتعديل (صعوداً أو هبوطاً) على أساس سنوي يرتبط بثلاث مؤشرات أداء أساسية مستدامة هي إجمالي المخلفات المدارة (المخلفات الصلبة)، وساعات التدريب، ومعدل الإصابات المضيعة للوقت.

البنك الأهلي المتحد

تم تعيين بنك الخليج الدولي منسقاً رئيسياً مفوضا وشارك في أول تسهيل مرابحة مزدوج لمؤسسة مالية في العالم. وبلغت قيمة التسهيل الذي مدته ثلاث سنوات ١,١ مليار دولار أمريكي، وستستخدم عائداته في تحقيق الأهداف العامة للبنك الأهلي المتحد.

شركة لوسِد موتورز (Lucid Motors)

من بين الإنجازات التي يفتخر بها بنك الخليج الدولي مساهمته في تمويل إنشاء أول مصنع دولي للسيارات الكهربائية في المملكة العربية السعودية، حيث ساهم البنك بتسهيل ائتماني قيمته ٢٦٧ مليون دولار أمريكي (بالتزام لمدة ٣ سنوات) لدعم هذه المبادرة. وشركة لوسِد هي شركة رائدة في صناعة السيارات الكهربائية وجمعت رأس مال لبناء مصنع في المملكة قادر على إنتاج ١٥٥,٠٠٠ سيارة. ويتوقع أن يلبي المصنع الطلب العالمي المتزايد على هذه السيارات من خلال زيادة قدرة الشركة العالمية على الإنتاج. وسيساهم هذا التمويل في تحويل الاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية السعودية ٢٠٣٠ ومبادرة السعودية الخضراء.

تقرير المسؤولية الاجتماعية

منذ تأسيسه في عام ١٩٧٥م، يقدم بنك الخليج الدولي التبرعات للعديد من الجهات الخيرية والقضايا النبيلة. وللبنك تاريخ يفتخر فيه من العطاء والمشاركة المجتمعية، ويلتزم بالاستمرار في ذلك مستقبلاً.

يتبنى بنك الخليج الدولي بشكل عام المبادرات والشراكات التي تحدث تغييراً ولها أثر مباشر على المجتمع الذي يدير أعماله فيه، بشكل يعود بنتائج إيجابية مستدامة طويلة الأمد.

ونحن نركز على مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تعالج احتياجات المجتمع في العديد من المجالات، ومن بينها التعليم، والتنمية الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة، وتمكين المرأة، والتدريب المهني.

فيما يلي تفاصيل التبرعات الخيرية التي قدمها بنك الخليج الدولي في إطار مسؤوليته الاجتماعية خلال العام ٢٠٢٢م:

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	موجز عن المبادرة
جمعية الأطفال ذوي الإعاقة	دعم بنك الخليج الدولي برنامج المسؤولية الاجتماعية «مبادرتي» الذي أطلقته جمعية الأطفال ذوي الإعاقة السعودية بالرياض، وقدم التمويل لعقد ٥٠٠ جلسة تعليمية يتلقى من خلالها الأطفال ذوو الإعاقة برنامجاً تعليمياً وفقاً لأعمارهم وقدراتهم الخاصة. وتحفز جلسات إعادة التأهيل مهارات الطفل اللغوية والمعرفية والاجتماعية والحركية باستخدام مجموعة من الأدوات لتتناسب مع قدرات الطالب.
الجمعية البحرينية لمتلازمة داون	يواصل بنك الخليج الدولي دعم الجمعية البحرينية لمتلازمة داون من خلال التبرعات لتحسين نوعية حياة طلابهم عن طريق تزويدهم بالتقنيات اللازمة لتعليمهم ودمجهم في المجتمع.
جمعية حُسن الجوار الخيرية	قدم بنك الخليج الدولي تبرعاته إلى جمعية حُسن الجوار، وهي مؤسسة خيرية مسجلة ومعتمدة في البحرين، لمساعدة النساء الذين يحتاجون إلى الدعم المالي والتدريب والتطوير.
AFK	AFK هي مؤسسة خيرية تدعم الأطفال والشباب ذوي التنوع العصبي من خلال توفير التعليم ودعم التوظيف والتدريب. وتعاون بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) مع مؤسسة AFK لتنظيم يوم انضم إلى مكتبنا فيه بعض الشباب الذين تدعمهم المؤسسة للاطلاع على طريقة سير العمل في بيئة مكتبية وحضروا ورشات عمل التي عقدناها حول طريقة تصميم السيرة الذاتية وآلية سير مقابلات التوظيف. وتواصل هذه الشراكة مسيرة نجاحها حيث يقوم بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) حالياً بمراجعة السير الذاتية لبعض الأعضاء المنتسبين للجمعية ودراسة إمكانية انضمامهم للبنك كزملاء مستقبليين للحصول على خبرة العمل أو فرصة التدريب الداخلي.
مبادرات تنظيف البيئة	نظم بنك الخليج الدولي في البحرين حملات لتنظيف الشواطئ وندوة عبر الإنترنت في إطار حزمة مبادراته المستمرة الصديقة للبيئة. وفي حين أن مشكلة البلاستيك في محيطاتنا قد حظيت باهتمام واسع، إلا إن حالة أنهارنا تثير القلق أيضاً. لذلك، ومن أجل لعب دور في معالجة تلوث المياه، تطوع بعض الزملاء من فريق بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) محلياً مع فريق Thames21، حيث انطلقوا بمغامرة نهرية باستخدام الزوارق لجمع القمامة من نهر ليا. ونجحت الفرق بجمع العديد من أكياس القمامة من النهر.
عمليات التطوع	تطوع موظفو بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) للعمل في مطبخ Food Cycle الذي يقدم الطعام مجاناً للفقراء، للمساعدة في إطعام المشردين وإشعار أولئك المنسيين بأن هناك من يهتم بأمرهم وأنهم ليسوا وحدهم. واستمتع الفريق بتقديم يد العون والتفاعل مع أفراد المجتمع المحلي والمشاركة في هذا التدريب المفيد الذي منحهم شعوراً رائعاً.

تقرير المسؤولية الاجتماعية (تتمة)

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	موجز عن المبادرة
كسوة – البحرين	يدعم بنك الخليج الدولي كسوة البحرين، وهي جمعية خيرية تجمع الملابس المستعملة وتتبرع بها للأسر المتعففة.
جمعية بنيان	قدم بنك الخليج الدولي – السعودية الدعم لمساعدة الأسر في تحسين جودة مساكنهم، وذلك بما يصب في إطار تحقيق هدف رؤية ٢٠٣٠ المتمثل في تحسين جودة برامج الإسكان والتنمية عبر جميع المستويات الاجتماعية.
برنامج جماز السحيمي للخريجين	في كل عام دراسي، يقدم بنك الخليج الدولي منحتين دراسيتين لاثنين من الطلبة السعوديين المستحقين في السنة الأخيرة لدى شريكتنا جامعة الأمير سلطان بالرياض لإكمال دراساتهم العليا.
مبادرات التشجير	«من يزرع شجرة، يزرع الأمل». تشكل مبادرات التشجير جزءاً رئيسياً من أجندة الاستدامة لدينا، وقد لعب الزملاء من مكاتبنا في الخليج ولندن، دورهم في المساهمة في تخضير بيئاتهم المحلية، حيث قاموا بزراعة ما يزيد على ١٥٠٠ شجرة في عام ٢٠٢٢. **السعودية** تعد مبادرة «السعودية الخضراء» جزءاً من الاستراتيجية الوطنية لرؤية السعودية ٢٠٣٠، وتضم تحت مظلتها مجموعة طموحة من الأنشطة والاستراتيجيات التي تسعى إلى تسهيل جعل المملكة أكثر اخضراراً. وقد عمل بنك الخليج الدولي مع المنظمات المحلية غير الربحية في المنطقة الشرقية، بما في ذلك جمعية «أصدقاء البيئة»، وفي الرياض مع جمعية «آفاق خضراء البيئية» في مناطق محددة تحتاج إلى إعادة التشجير. وفي الإجمالي، زرعت فرقنا ما لا يقل عن ٢٥٠ شجرة في المنطقة الشرقية و٧٩٠ شجرة في الرياض. **المملكة المتحدة** ينظم بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) أياماً تطوعية للتشجير لتعويض انبعاثات الشركة من الكربون وذلك بالتعاون مع مؤسسة Time4Trees. وفي يوم غرس الأشجار التطوعي الأول، زرعنا ما يزيد على ١٥٠ شجرة في مشتل خاص حيث سيتم تجذيرها قبل زراعتها في مناطق أخرى بعد ثلاثة أشهر. **البحرين** في إطار المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، قام موظفونا بزراعة ٢٠٠ شجرة في المملكة. وتساهم مبادرة بنك الخليج الدولي هذه في تعزيز الشراكة النشطة بين القطاعين العام والخاص من خلال إطلاق مشاريع بيئية عبر محافظات البحرين الأربع، وتحقيق رؤية البحرين ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٦٠، كما أعلن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس الوزراء. **الإمارات** زرع متطوعون من مكاتبنا في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة، ٢٠٠ شتلة من شتلات «الغاف» وذلك في إطار برنامج «من أجل إماراتنا نزرع».

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية

التطورات الدولية وأبرز اتجاهات ٢٠٢٢

لقد كان ٢٠٢٢ أحد أصعب الأعوام التي شهدها الاقتصاد العالمي في التاريخ المعاصر؛ فقد ازدادت حدة الغموض واتسعت بسرعة خلال العام بسبب الاضطرابات الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية. وأدى ذلك إلى انخفاض التفاؤل الذي ساد عقب تخلص الدول من قيود الإغلاق التي تسببت بها جائحة كورونا. وبدلاً من انتعاش النمو العالمي، فقد شهد العالم تراجعاً زاد من مخاطر انخفاض النمو.

وتعد زيادة الأسعار عالمياً من بين أهم التحديات الاقتصادية التي شهدها عام ٢٠٢٢، حيث ارتفعت أسعار السلع إلى أعلى مستوياتها منذ أربعة عقود في مناطق عديدة حول العالم، وتزايد اختلال التوازن ما بين العرض والطلب في الأسواق. وبدأ التضخم في الارتفاع في ٢٠٢١، وزاد من تسارعه النزاع الروسي الأوكراني الذي أحدث اضطرابات في أسواق الطاقة والسلع الغذائية العالمية، كما أثر سلباً على مستويات طلب السلع. وتحول التضخم من أمر تبدو أسبابه انتقالية، إلى مشكلة واسعة بعد التعافي القوي لطلب الخدمات الذي زاد من الضغوط.

وجاءت استجابة البنوك المركزية وعلى رأسها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، برفع أسعار الفائدة بسرعة غير مسبوقة، ما أثار المخاوف من حدوث مزيد من التباطؤ في نمو الاقتصاد، وربما الركود. وقد تأثرت معظم مناطق العالم بدرجات متفاوتة بهذه التطورات السلبية. إلا أن بعض المناطق كانت استثناءً لذلك، ومنها منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي استمرت في تحقيق انتعاش قوي عقب الجائحة، يعود سببه في المقام الأول للارتفاع القوي في أسعار السلع.

ورغم وجود اتجاهات متسقة على مستوى العالم، ومنها: إنفاق المستهلكين القوي، وتحقيق الشركات أرباحاً قوية، وأسواق العمالة القوية، وجهود التحول في مجال الطاقة التي بقيت جميعها في صدارة الأجندات العالمية، إلا أنه يُتوقع استمرار حالة الغموض على المدى القريب. ومن بين المخاطر التي تلوح في الأفق الحسابات الخاطئة في السياسات النقدية الهادفة لخفض التضخم نظراً لاختلاف مسارات هذه السياسات في أنحاء العالم؛ وتشديد شروط التمويل عالمياً، وارتفاع سعر الدولار، وهو ما يهدد بالضغط على الأسواق الناشئة؛ وزيادة تأخر فتح الصين لأبوابها. وستتأثر توقعات ٢٠٢٣ بالمعايير المستمرة للسياسات النقدية والمالية، وتطور النزاع الروسي الأوكراني، وتوقعات النمو في الصين.

النمو الاقتصادي العالمي

الناتج المحلي الإجمالي العالمي
١٠١,٦ تريليون دولار أمريكي (٢٠٢٢)

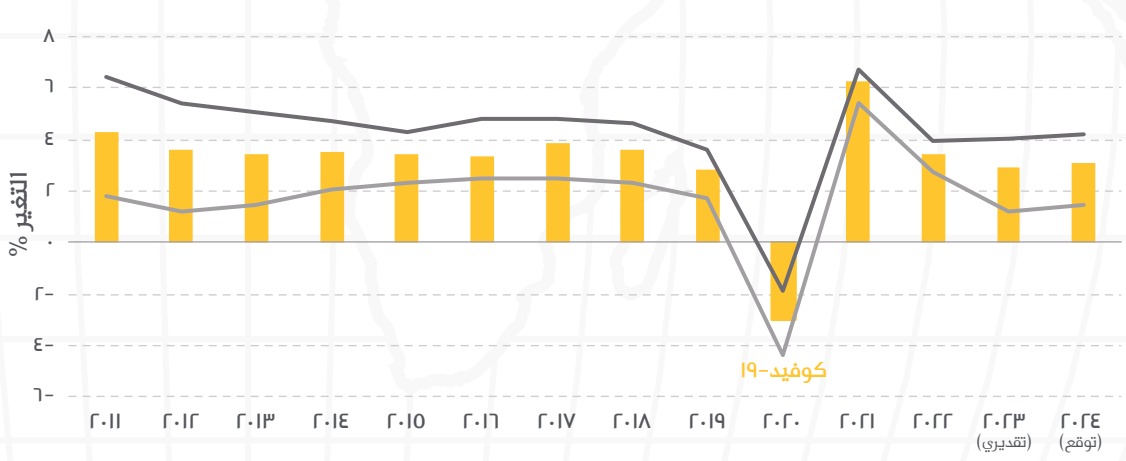

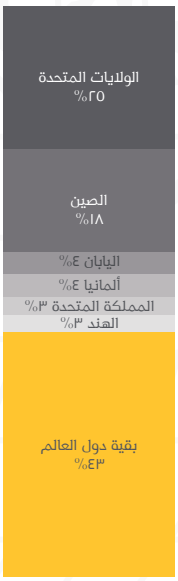

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

نظرة مستقبلية

بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات غير المتوقعة التي أحدثت أضراراً كبيرة للاقتصاد العالمي، إلا أن هناك بوادر للتفاؤل أخذت في الظهور أخيراً في ٢٠٢٣. وعلى الرغم أن حالة الغموض لا تزال هي المهيمنة على التوقعات المستقبلية، ومع أن الاقتصاد العالمي ما يزال معرضاً لمزيد من الصدمات، إلا أن المخاطر بدأت في التراجع.

وينعكس ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي الذي رفع توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى ٢,٩ بالمئة في ٢٠٢٣ رغم أنه ما يزال أقل من معدله في ٢٠٢٢ وهو ٣,٤ بالمئة.

محركات النمو على المدى القصير

- انخفاض مخاطر الركود العالمي في حال تسارع انخفاض التضخم
- تزايد التوقعات بالتوجه نحو خفض أسعار الفائدة
- انتعاش الزخم الاقتصادي الصيني في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣
- استمرار انخفاض حدة اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد
- استفادة الاقتصادات الناشئة من انتعاش الدورة الاقتصادية العالمية
- تسجيل نمو في الدول المصدرة للنفط بسبب الضغط على سوق النفط
- تزايد الاعتماد على نماذج الأعمال القائمة على البيانات والمستهلكين

محركات النمو على المدى الطويل

- توجه دول منطقة الشرق الأوسط المتزايد نحو الشرق (آسيا)
- محركات الرعاية الصحية والتقنية الصحية والأمن الغذائي
- استمرار عنصري الابتكار والتحول الرقمي ضمن الركائز الرئيسة للنمو الاقتصادي
- الاستعانة بالقدرات المجاورة وإعادة النظر في سلاسل الإمداد والتوريد
- الاهتمام العالمي الكبير بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة
- بروز اتجاهات عالمية كبرى في مجالات الطاقة النظيفة، والتنقل، والاتصال، والاستهلاك المستدام، والهندسة الحيوية، وتقنيات الفضاء. وستوفر هذه الاتجاهات الكثير من الفرص في المستقبل

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

اتسم عام ٢٠٢٢ بحالة من الغموض بسبب التوترات الجيوسياسية، وأزمة الطاقة العالمية، واستمرار اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، إضافةً إلى تقلبات الأسواق المالية. وتفاقمت هذه المشكلات بحدة بسبب النزاع الروسي الأوكراني. ولكن، ورغم هذه التحديات والمصاعب التي أدت إلى تراجع كبير في المشهد العالمي الكلي خلال العام الماضي، إلا أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت مرونة مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والميزانيات العامة القوية، وجهود تنويع الاقتصاد، وضعف تأثير النزاع الروسي الأوكراني، وتوقعات النمو المستقرة. وقد أدى ذلك إلى أداء حقيقي وقوي للناتج الإجمالي المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٢٢، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وإلى جانب قطاع النفط، فقد برز كذلك انتعاش الاقتصادات غير النفطية في دول الخليج. فبينما بقيت حصة الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الكلي مستقرة، شهد القطاع غير النفطي توسعاً كبيراً. وقد تجلى ذلك في الأداء القوي لمؤشرات مديري المشتريات في القطاع غير النفطي، التي واصلت توسعها معظم العام الماضي. وفي الحقيقة، فقد قاد القطاع غير النفطي الانتعاش الذي أعقب الجائحة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وحافظت البنوك في المنطقة على مكانتها القوية، وتجاوز أداء معظم القطاعات الاقتصادية مستوياته المعهودة. ورغم ذلك، فما تزال هناك مخاطر غير مباشرة تلوح في الأفق. ومن بين المخاوف الرئيسة انخفاض أسعار النفط بشكل غير متوقع، خصوصاً عند التدهور الحاد للأوضاع العالمية وانخفاض طلب النفط تبعاً لذلك. كما يمكن أن تؤثر الزيادات الإضافية في تكلفة المخاطر ونفور المستثمرين العالميين من المخاطرة على النشاط الاقتصادي في المنطقة، ومن ثَمَّ على فرص القطاع المصرفي. كما أن الزيادة غير المسبوقة في أسعار الفائدة الأمريكية والتي تبعتها ارتفاعات مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتفظ بأسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، وضعت ضغوطاً كبيرة على السيولة في الأسواق، خصوصاً في المملكة العربية السعودية. وقد أدت الزيادة المفاجئة والحادة في معدلات الفائدة، لاسيما بعد فترة طويلة من انخفاض هذه المعدلات، إلى ارتفاع سريع في الإقراض لم يماثله نمو في الإيداع، وهو أمر غير معتاد في فترة تشهد ارتفاعاً في أسعار النفط. وأدت مشكلات السيولة في ٢٠٢٢ إلى تدخل البنك المركزي السعودي (ساما) حيث قام بضخ مبالغ على هيئة ودائع في النظام المصرفي وعمليات السوق المفتوحة.

ولكن، ورغم كل هذه التحديات، إلا أن مستويات زخم النمو على المدى القريب والتوقعات بالنسبة للاقتصاد غير النفطي ما تزال إيجابية في دول مجلس التعاون الخليجي. ووسط توقعات بثبات أسعار النفط عند مستويات داعمة، ما تزال السياسات الاقتصادية لدول المنطقة تتجه بشكل حازم نحو التنويع وفصل التنمية والنمو عن أسعار النفط. وما تزال استراتيجيات الاقتصاد الوطني والتنمية تشير إلى الالتزام بتنويع الاقتصاد من خلال تدخلات السياسة المتضافرة والاستثمارات. ويشكل الإنتاج الصناعي جزءاً مهماً من هذه الاستراتيجيات، إضافة إلى توسيع قطاعي السياحة والترفيه بشكل كبير. كما تسارعت الجهود لدمج الاستدامة في صدارة خطط التنمية لتشمل الاستثمار في الطاقة المتجددة، وخفض استهلاك الطاقة ومستويات كثافة الكربون، وتعزيز دور المالية المستدامة.

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي
٢,٠٧٢ مليار دولار أمريكي (٢٠٢٢)

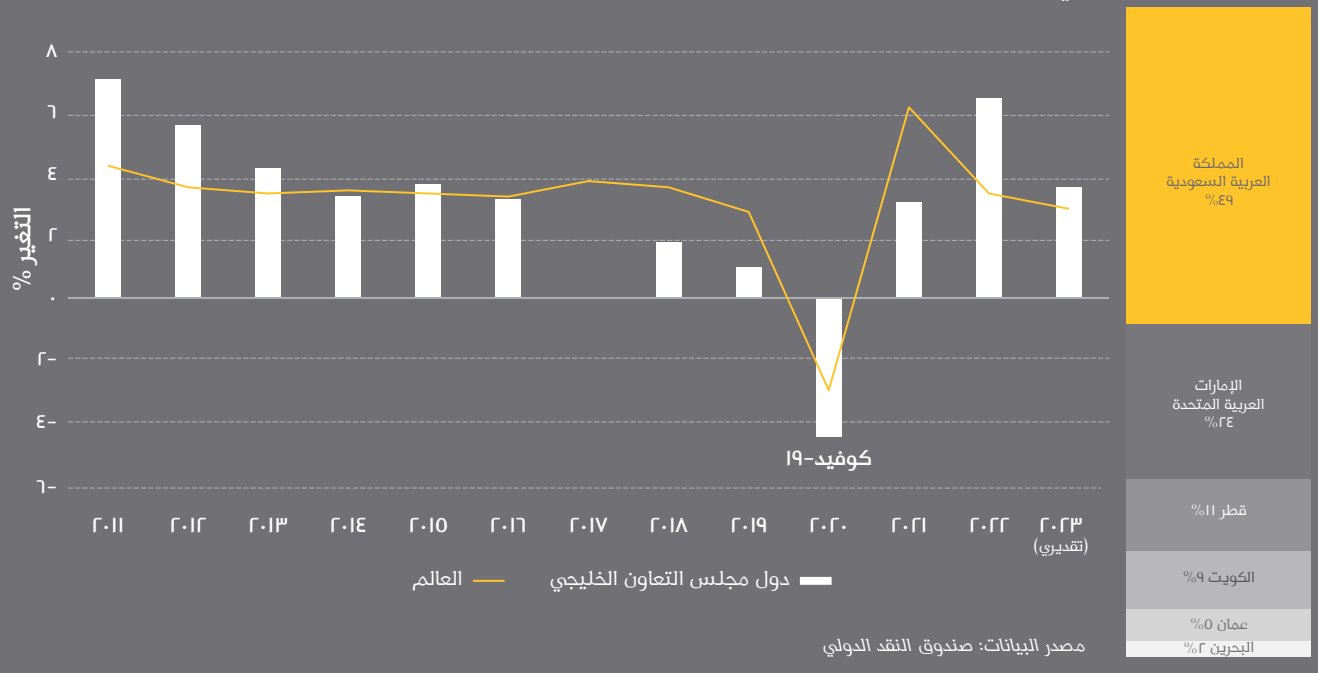

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

أسعار النفط

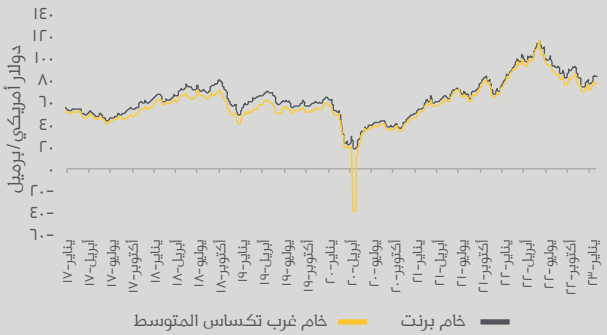

أسعار النفط التعادلية في الموازنات الحكومية

ميزان الصادرات والحسابات الجارية

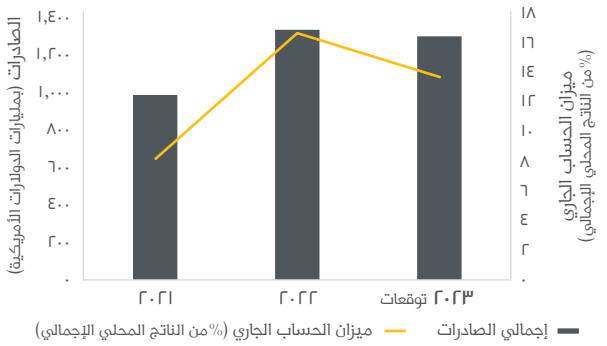

الرساميل في الأسواق المالية

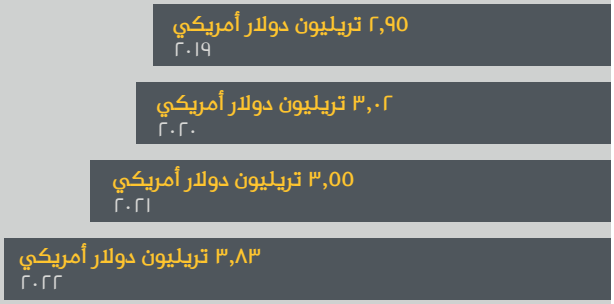

إجمالي الدَّين العام

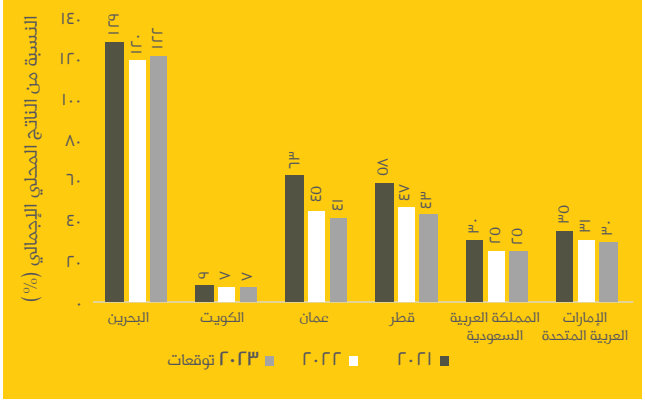

احتياطيات النقد الأجنبي

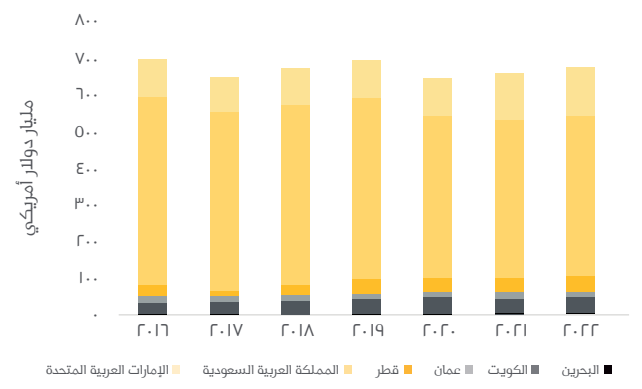

المصدر: صندوق النقد الدولي وبلومبيرغ

meem
من بنـك الخليـج الـدولي
By Gulf International Bank
صُممت لتكون
مختلفة
meem.com | 8001166336
بنك الخليج الدولي (فرع تجزئة) مُرخص
من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تقليدي

استعراض الوضع المالي لعام ٢٠٢٢

يعكس الأداء المالي لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٢ نتائج مالية قياسية ومسار نمو يؤكد نجاح البنك في جهوده ومبادراته الهادفة إلى تحقيق التنويع الاستراتيجي، وتركيزه المستمر على خدمة العملاء ودعم الاقتصاد بشكل عام.

ارتفع إجمالي الدخل السنوي إلى ٥٢١,٨ مليون دولار أمريكي من ٣٩٤,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، نتيجة زيادة الإيرادات وتنويعها التي تُعد إحدى المبادرات الاستراتيجية الرئيسة للبنك. وبلغ إجمالي المصاريف التشغيلية ٣٤٦,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ٢٩٦,٧ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ليبلغ صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب ١٧٥,٣ مليون دولار أمريكي، صعوداً من ٩٨,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١.

كما سُجِّلَت مخصصات صافية قدرها ٧١,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، مقابل ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي في العام الذي سبقه. وساعد الإطلاق الناجح لوحدة الأصول الخاصة لإدارة ومعالجة الديون المتعثرة في تقليص حجم تلك الديون حيث انخفضت نسبة الديون المتعثرة إلى ١,٦ بالمئة في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٢١، إضافة إلى زيادة نسبة تغطية مخصصات البنك الإجمالية لتصل إلى ١٦١ بالمئة في عام ٢٠٢٢ صعوداً من ١١٣ بالمئة في عام ٢٠٢١.

وعليه، سجل بنك الخليج الدولي أرباحاً صافية بلغت ٩٦,١ مليون دولار أمريكي خلال العام، بزيادة قدرها ٨٢ بالمئة مقارنة بـ ٥٢,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١.

وحافظت الميزانية العمومية للبنك على قوتها، حيث بلغ إجمالي قيمة الأصول الموحدة في نهاية العام ٣٢,٦ مليار دولار أمريكي، ما يعكس مستوى عالٍ من السيولة والاستقرار لدى البنك. وبلغت قيمة النقد والأصول السائلة الأخرى والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع والودائع قصيرة الأجل ١٣,٥ مليار دولار أمريكي، تمثل ٤١ بالمئة من إجمالي الأصول. وبنهاية عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي القروض والسُلَف ١١,٥ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ١١,٧ مليار دولار أمريكي في العام السابق، بينما بلغت ودائع العملاء ٢١,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وظلت نسبة القروض إلى الودائع قوية عند مستوى ٤٢,٨ بالمئة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور الدخل الإجمالي

(بملايين الدولارات الأمريكية)

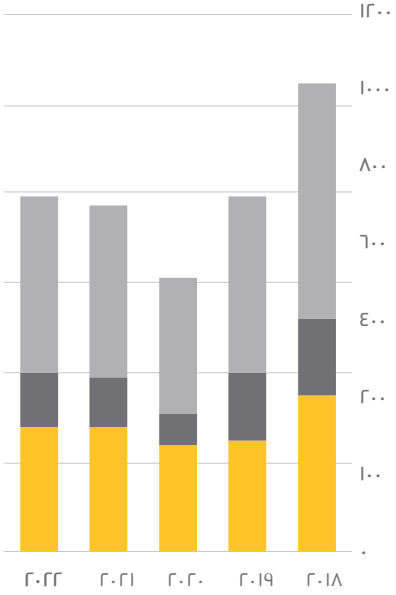

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
صافي دخل الفوائد	٢٧٣,٧	٢٨٠,٤	٢٣٢,٨	٢٤٦,١	**٣٤٥,٨**
الدخل من غير الفوائد	١٢٤,٨	١٠٤,٣	٧٤,٩	١٤٨,٦	**١٧٦,٠**
الدخل الإجمالي	٣٩٨,٥	٣٨٤,٧	٣٠٧,٧	٣٩٤,٧	**٥٢١,٨**

النسب المالية الرئيسة للمجموعة

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
نسبة كفاية رأس المال	**%١٧,٣**	%١٦,١	%١٧,٢
صافي نسبة التمويل المستقر	**%١٦١,٥**	%١٤٦,٢	%١٥٦,٠
نسبة تغطية السيولة	**%٢٩٩,٣**	%١٧٦,٣	%١٥٥,٢
نسبة القروض إلى الودائع [١]	**%٤٢,٨**	%٤٤,٧	%٤٢,٨
نسبة القروض المتعثرة	**%١,٦**	%٢,٥	%٣,٤
نسبة تغطية المخصصات	**%١٦١**	%١١٣	%٩٣

[١] تشمل الودائع على التمويل طويل الأجل.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي الدخل من الفوائد لعام ٢٠٢٢ إلى ٣٤٥,٨ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٢٤٦,١ مليون دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة قدرها ٤١ بالمئة، بسبب الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة هوامش الربح.

يأتي الدخل من الفوائد بشكل أساسي من المصادر التالية:

- القروض والسُلَف
- الأوراق المالية الاستثمارية
- الودائع لدى البنوك

وتأتي مصروفات الفوائد من المصادر التالية:

- الودائع
- التمويل لأجل

ارتفع دخل الفوائد من القروض والسُلَف إلى ٤٧٣,٤ مليون دولار أمريكي وبزيادة نسبتها ٦٣ بالمئة عن العام السابق، وارتفع دخل الفوائد من الأوراق المالية الاستثمارية إلى ١٣٩,٤ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٤٦,١ بالمئة عن العام السابق، في حين بلغ دخل الفوائد على ودائع البنوك والأصول السائلة الأخرى ٣٠٤,٣ مليون دولار أمريكي.

فوائد مدفوعة

ازدادت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء – بالتوازي مع ارتفاع أسعار الفائدة – بمقدار ٢٣٢,٥ مليون دولار أمريكي، بنسبة قدرها ٣٨٨,٨ بالمئة. كما ارتفعت مصروفات الفوائد على التمويل لأجل بنسبة ٤٦,٨ بالمئة عن العام السابق لتبلغ ١٥٠,٥ مليون دولار أمريكي.

ونتيجة لذلك، ارتفع صافي إيراد الفوائد المكتسبة بمقدار ٩٩,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤٠,٥ بالمئة.

أما بالنسبة لمساهمة كل وحدة من وحدات البنك في صافي إيراد الفوائد المكتسبة، فقد ارتفع صافي دخل الفوائد الصافي لوحدة الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات إلى ٢٠٩,٨ مليون دولار أمريكي لهذا العام مقارنة بـ ١٧٠,٣ مليون دولار أمريكي في العام السابق، وهو ما يشكّل ٦٠,٧ بالمئة من إجمالي صافي إيراد الفوائد المكتسبة، وبلغ صافي دخل الفوائد لوحدة الخزينة ١١٢,٣ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٦١,٩ دولار أمريكي في العام السابق، أي ما يمثل ٣٢,٤ بالمئة من إجمالي صافي دخل البنك من الفوائد.

الدخل من غير الفوائد

يشمل الدخل من غير الفوائد على إيرادات الرسوم والعمولات، والدخل من صرف العملات الأجنبية، ودخل المتاجرة، وإيرادات أخرى.

وارتفع دخل الرسوم والعمولات إلى ١٠١,٤ مليون دولار أمريكي بنسبة ٣٩,٩ بالمئة عن مستوى العام السابق، وهو ما يعكس تحقيق الفوائد من الاستثمارات في أنشطة الأسواق المالية وتوزيع المخاطر وخدمات التجزئة والمعاملات المصرفية العالمية، ويرد تحليل للإيراد من الرسوم والعمولات مع مقارنات بأرقام السنة السابقة في الإيضاح رقم ٢٣ من القوائم المالية الموحدة، وبلغت قيمة العمولات على خطابات إئتمان وضمانات ٣٣,٩ مليون دولار أمريكي، لتكون أكبر مصدر للدخل القائم على الرسوم، حيث شكّلت ٣٢,١ بالمئة من قيمة الدخل المتأتي من الرسوم والعمولات للعام.

وتتألف رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية من الرسوم الناتجة عن أنشطة إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الاستثمارية، واستشارات الشركات، والتعاملات في أسواق الدين ورأس المال، وأنشطة الاكتتاب. وبلغت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والرسوم الإدارية ٣١,٩ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٣٠,٢ بالمئة من الدخل من الرسوم والعمولات.

وسجلت مختلف أنشطة التداول للمجموعة دخلاً قدره ٦,٨ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٢ مقارنة بالدخل البالغة قيمته ٣٠,٧ مليون دولار أمريكي في العام السابق. ويوجد تحليل للإيراد من المتاجرة ورد في الإيضاح رقم ٢٤ من القوائم المالية الموحدة. ويتكون الدخل من المتاجرة بشكل أساسي من التغيرات التي تحدث في السوق والمسجلة على الأوراق المالية وحقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وخيارات السلع ومشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعميل.

وقد تحقق صافي خسارة قيمته ٨,١ مليون دولار أمريكي من استثمارات المتاجرة في الأوراق المالية لحقوق الملكية نتيجة التقلبات في أسواق رأس المال، بينما سجلت الاستثمارات في الصناديق المدارة أرباحاً صافية بمقدار ٠,٢ مليون دولار أمريكي. وكما هو مبين في تحليل المتاجرة بالأوراق المالية الاستثمارية في الإيضاح رقم ١٠ من القوائم المالية الموحدة، فإن أغلب أنشطة المتاجرة للمجموعة تتعلق بالاستثمارات الأولية في الصناديق التي تديرها البنوك الاستثمارية وشركات إدارة الأصول التابعة للمجموعة، وهي «جي آي بي كابيتال» و«بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة».

بلغت إيرادات صرف العملات الأجنبية ٣٦,٦ مليون دولار أمريكي للعام، وهو أعلى بمقدار ١٦,٦ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك إلى التعاملات الفورية المواتية لصرف الدولار الأمريكي مقابل الريال السعودي خلال الربع الأخير من العام، ما أدى إلى زيادة الدخل بنسبة ٨٣,٠ بالمئة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الدخل من غير الفوائد (تتمة)

ارتفعت الإيرادات الأخرى إلى ٤٤,٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٢ من ٢٥,٤ مليون دولار أمريكي في العام السابق. ويرد تحليل الإيرادات الأخرى في الإيضاح رقم ٢٦ من القوائم المالية الموحدة. وبلغت قيمة المبالغ المستردة من القروض المشطوبة سابقاً ٣٥,٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٢٠,٧ مليون دولار أمريكي في العام السابق، وكان ذلك من ثمار الإطلاق الناجح لـ«وحدة الأصول الخاصة» في منتصف عام ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، جنى البنك مبلغ ٣,٢ مليون دولار أمريكي من توزيعات أرباح استثمارات في أسهم مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وقد تحققت مكاسب صافية بقيمة ١,٩ مليون دولار أمريكي على سندات دين استثمارية، وسُجّلَت إيرادات أخرى بقيمة ٤,٣ مليون دولار أمريكي نتيجة إعادة تقييم العائد على التزام تأجيري.

المصروفات التشغيلية

بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية ٣٤٦,٥ مليون دولار أمريكي للعام، وهو أعلى بمقدار ٤٩,٨ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٢١.

وبلغت مصروفات الموظفين ٢٠٧ مليون دولار أمريكي تمثل ٥٩,٧ بالمئة من إجمالي المصروفات التشغيلية، وهي أعلى من العام السابق وتعكس استثمار البنك المتركز في تعزيز ثروته البشرية. وانخفضت مصاريف المباني بمقدار ٣,٧ مليون دولار أمريكي لتصل إلى ١٩,٦ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٢، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إغلاق فروع التجزئة وأجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

وارتفعت مصروفات التشغيل الأخرى البالغة ١١٩,٩ مليون دولار أمريكي بمقدار ٢٣,٣ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٢١، مع زيادات تتعلق بمبادرات استثمارية استراتيجية في مجال التقنية وتطوير الأعمال.

المخصصات

سجلت المجموعة مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة قدرها ٧١,٦ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ما يعكس إدارة البنك الاستباقية الحكيمة للمخاطر التي أدت إلى زيادة ملحوظة في نسبة تغطية المخصصات وخفض نسبة القروض المتعثرة إلى ١,٦ بالمئة. وبلغ صافي مخصصات القروض للقروض والسُلَف ٦٦,٧ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ٥٧,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، ما أدى إلى تغطية قروض المرحلة الأولى بمقدار ٦٣ نقطة أساس. وتتألف مخصصات القروض من ٤٤,٢ مليون دولار أمريكي تمثل مخصصات محددة (المرحلة الثالثة)، و ٢٢,٥ مليون دولار أمريكي تمثل مخصصات غير محددة (المرحلتان الأولى والثانية). وحُجِزَت مخصصات بقيمة ١,٤ مليون دولار أمريكي لأوراق مالية استثمارية من المرحلة الأولى و١,١ مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية و٠,٢ مليون دولار أمريكي للأصول الأخرى. وكما هو مشار إليه في الإيضاح رقم ٢٧ من القوائم المالية الموحدة، فإن هذا يمثل مخصصاً يتعلق بالأصول الأخرى.

قـوة المـركز المـالي

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٣,١٨٤,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، من بينها ٢,٢٢١,٦ مليون تعود إلى المساهمين في البنك.

وفي ضوء امتلاك إجمالي قاعدة رأس مال تنظيمي قدره ٢,٩٧٣,٣ مليون دولار أمريكي، ومجموع التعرضات الموزونة للمخاطر قدره ١٧,١٨٧,٨ مليون دولار أمريكي، فقد بلغ معدل مخاطر الأصول المحتسب وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي المرتبطة باتفاقية (بازل ٣) ١٧,٣ بالمئة، في حين بلغ معدل الفئة الأولى لرأس المال ١٤,٨ بالمئة، وهي نسب عالية مقارنةً بالنسب الدولية كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي. وتشكّل الفئة الأولى لرأس المال ٨٥,٤ بالمئة من إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي.

مكونات الدخل الإجمالي

(%)

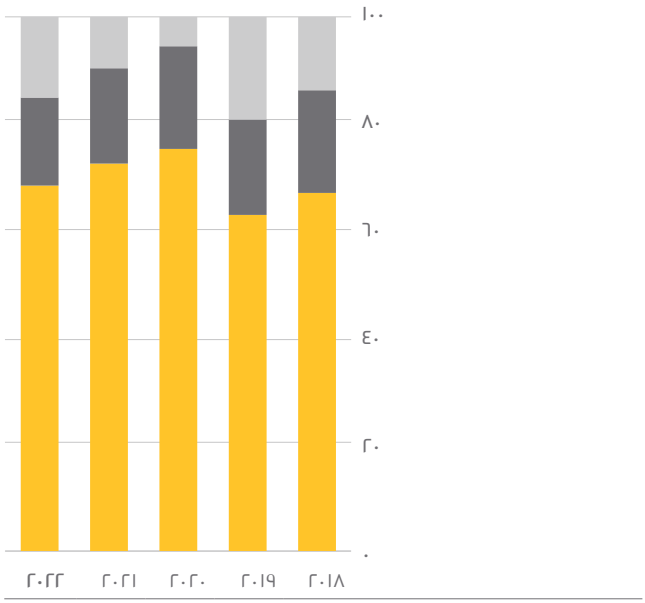

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
صافي دخل الفوائد	٦٨,٧	٧٢,٩	٧٥,٧	٦٢,٤	٦٦,٣
الدخل من العمولات والرسوم	١٥,٤	١٦,٨	١٩,٢	١٨,٤	١٩,٤
إيرادات المتاجرة، تحويل الدخل من صرف العملات الأجنبية والتداول ومصادر أخرى	١٥,٩	١٠,٣	٥,٢	١٩,٣	١٤,٣
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تطور المصروفات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

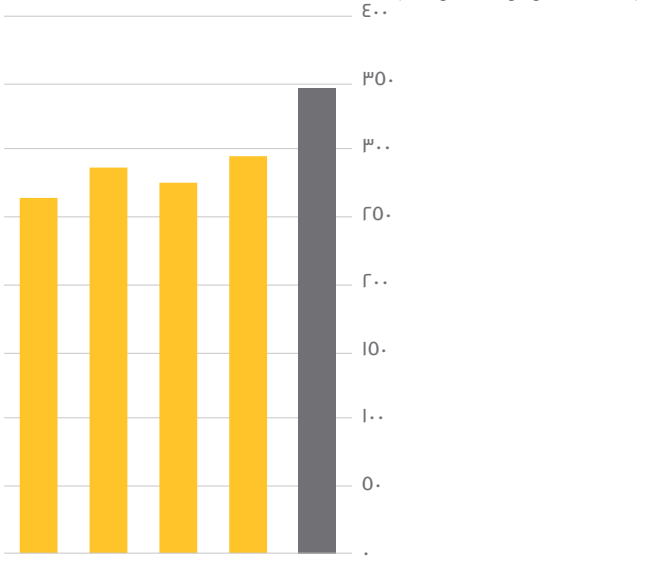

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
المصروفات التشغيلية	٢٦٥,٤	٢٨٥,٩	٢٧٦,٩	٢٩٦,٧	٣٤٦,٥

استعراض الوضع المالي (تتمة)

معدل كفاية رأس المال

(%)

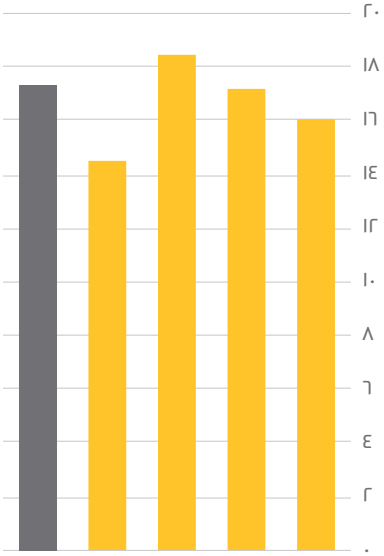

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
معدل كفاية رأس المال	١٤,٥	١٨,٤	١٧,٢	١٦,١	**١٧,٣**

مزيج الأصول وفق الفئة

(%)

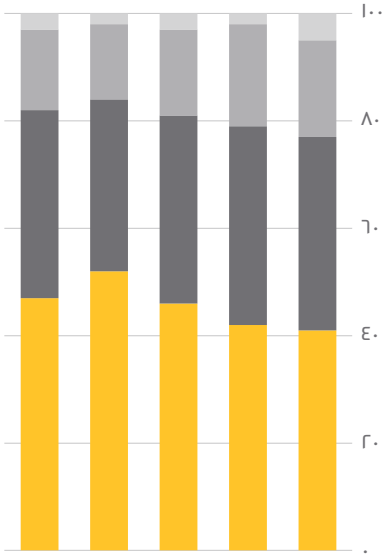

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الودائع والأصول السائلة الأخرى	٤٦,٨	٥١,٨	٤٥,٦	٤١,٩	**٤١,٤**
القروض والسُلَف	٣٥,٦	٣٢,٧	٣٥,٤	٣٦,٧	**٣٥,٢**
الأوراق المالية	١٤,٨	١٣,١	١٦,٢	١٩,٢	**١٨,٣**
أخرى	٢,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٣	**٠,١**
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**١٠٠,٠**

قوة المركز المالي (تتمة)

ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، فإن الأرباح والخسائر غير المحققة المصنفة (دخلاً شاملاً آخراً) تُدرَج في قاعدة رأس المال التنظيمي. ويستبعد إجمالي رأس المال التنظيمي ٣٨٥,٩ مليون دولار أمريكي من حقوق الملكية البالغة قيمتها ٩٦٢,٦ مليون دولار أمريكي، العائدة إلى حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في «بنك الخليج الدولي – السعودية»، نظراً لعدم تضمينها في قاعدة رأس المال التنظيمي طبقًا لتوجيهات رأس المال التنظيمي لاتفاقية (بازل ٣) التي يفرضها مصرف البحرين المركزي.

تشمل نسبة المخاطر على الانكشافات المرجّحة للمخاطر السوقية والتشغيلية. وتطبق المجموعة منهجاً قياسياً للتعامل مع مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

يقدم تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول الملاءة المالية وإطار إدارة رأس المال للمجموعة. ويوجد توضيح لسياسات الحكومة فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٣٠,٥ من القوائم المالية الموحدة. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثّل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والنظراء والسوق، وتعزيز النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

جودة الأصول

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المخاطر مبين في الإيضاح رقم ٣١ من القوائم المالية الموحدة. أما بيان المخاطر الائتمانية في الأصول المالية المستند على التصنيف الداخلي للائتمان فهو مبين في الإيضاح رقم ٣٠,١ (ب). ويشير إلى أن نسبة ٧٩,٧ بالمئة من مجموع الأصول المالية التي تتكون من أصول سائلة وودائع لدى بنوك وأوراق مالية وقروض والتزامات ائتمانية مشروطة كانت مصنفة عند درجة -٤ أو أعلى، أي بما يعادل مستوى تصنيف الاستثمار أو أعلى.

يمكن الاطلاع على المزيد حول تقييم جودة الأصول بالرجوع إلى الإيضاح رقم ٤٠,٧ من القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبناءً على منهجيات التقييم الموضحة في هذا الإيضاح، فإن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يكن مختلفاً بشكل كبير عن قيمتها الدفترية.

في نهاية عام ٢٠٢٢، شكّلت نسبة النقد والأصول السائلة الأخرى، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، والودائع نسبة ٤١,٤ بالمئة من إجمالي الأصول، وشكّلت الأوراق المالية الاستثمارية نسبة ١٧,٧ بالمئة، في حين شكّلت القروض والسُّلَف نسبة ٣٥,٢ بالمئة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ٧٨٥٫٠ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وتُمثِّل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة. وبناءً على ذلك، فهي تتألف أساساً من سندات دين مصنفة على أساس الاستثمار، صادرة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الرئيسية والكيانات المرتبطة بالحكومات.

وتتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين واستثمارات محدودة في حقوق الملكية وصناديق الأسهم. وتتضمن أكبر محافظ سندات الدين أوراقاً مالية بسعر فائدة متغير أو ثابت تم تبادلها لجني الفروق الثابتة من سعر الفائدة على سعر الليبور. وقد بلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٣٬٦٠٤٫٣ مليون دولار أمريكي أو ٦٣٫٣ بالمئة من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية ٢٠٢٢. أما بالنسبة للمحفظة الصغرى من سندات الدين فهي تُمثِّل استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في سندات الخزينة قصيرة الأجل بسعر فائدة ثابت مع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ٢٬٠٨٨٫٧ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٢، وتتكون من استثمارات في سندات بسعر فائدة ثابت خاصة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي نهاية عام ٢٠٢٢، بلغت قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية ٩٢٫٥ مليون دولار أمريكي. وتتألف غالبية استثمارات حقوق الملكية وبشكل كبير من أسهم مدرجة تبلغ قيمتها ٧٧٫٠ مليون دولار، إضافةً إلى استثمارات مرتبطة بالأسهم الخاصة.

ويرد تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف في الإيضاح رقم ١١ من القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٥٬١٠٩٫٦ مليون دولار أمريكي أو ٩٠٫٦ بالمئة من سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢٢ على تصنيف A-/A3 أو أعلى. واستناداً إلى تصنيف جهة الإصدار، يمثل مبلغ ١٢٤٫٦ مليون دولار أمريكي أو ٢٫٢ بالمئة من سندات الدين أوراقاً مالية أخرى مصنفة بدرجة استثمارية. كما صُنِّف ما قيمته ٤٠٨٫٨ مليون دولار أو ٧٫٢ بالمئة من سندات الدين على أنها دون مستوى الاستثمار، أي أقل من BBB-/Baa3 يتكون معظمها من سندات دين صادرة من إحدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

لم تكن هناك أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وتم تصنيف جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى لأغراض وضع المخصصات باستثناء سند دين واحد تم تحويله إلى المرحلة الثانية خلال عام ٢٠٢٢.

القروض والسُلَف

انخفض مبلغ القروض والسُّلَف إلى ١١٬٤٩٧٫٦ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٢، وذلك من مبلغ ١١٬٦٥٧٫٥ مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وكان إجمالي القروض والسُّلَف أقل بـ ١٨٨٫٣ مليون دولار أمريكي مقارنةً بنهاية عام ٢٠٢١. تنعكس قوة محفظة القروض والتركيز المستمر للبنك على أن يكون انتقائياً في تمديد القروض الجديدة في جودة محفظة القروض حيث يمثل ٩٢٫٧ بالمئة من صافي القروض المرحلة الأولى.

بناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية لحلول تاريخ صدور الميزانية العمومية، كان ما نسبته ٥٥٫٠ بالمئة من محفظة القروض مستحق السداد خلال عام واحد، بينما كان ٢٣٫٣ بالمئة مستحق السداد خلال ثلاث سنوات. وشُكِّلت القروض المستحقة إلى ما بعد خمس سنوات نسبة ٦٫٤ بالمئة فقط. وقد وردت تفاصيل تصنيف القروض والسُّلَف حسب القطاع في الإيضاح رقم ١٢٫٣ من القوائم المالية الموحدة، بينما ورد التوزيع الجغرافي للقروض والسُّلَف في الإيضاح رقم ٣١.

درجات تصنيف الأوراق المالية الائتمانية الاستثمارية

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
AAA إلى Aaa/A- إلى A3	٥٬١٠٩٫٦	٩٠٫٦%
BBB+ إلى Baa1/BBB- إلى Baa3	١٢٤٫٦	٢٫٢%
BB+ إلى Ba1/BB- إلى Ba3	٤٠٨٫٨	٧٫٢%
	٥٬٦٩٣٫٠	١٠٠٫٠%

أجل استحقاق القروض

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
سنة واحدة	٦٬٣٢٣٫٢	٥٥٫٠
سنتان إلى ثلاث	٢٬٦٧٨٫٤	٢٣٫٣
أربع إلى خمس سنوت	١٬٧٦٢٫١	١٥٫٣
أكثر من خمس سنوات	٧٣٣٫٩	٦٫٤
	١١٬٤٩٧٫٦	١٠٠٫٠

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور قروض الالتزامات متأخرة السداد
(بملايين الدولارات الأمريكية)

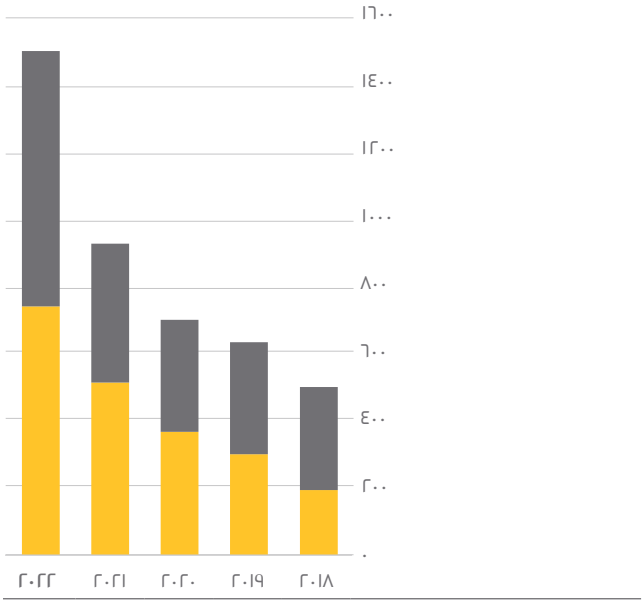

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إجمالي قروض الالتزامات متأخرة السداد (بملايين الدولارات الأمريكية)	**١٩٣,٩**	٢٩٨,٤	٣٦٣,٥	٥١١,٤	٧٤١,٣
نسبة إجمالي قروض الالتزامات متأخرة السداد من إجمالي القروض	**١,٦**	٢,٥	٣,٤	٥,٠	٧,٠
المخصصات	**٣١١,٥**	٣٣٦,٦	٣٣٧,٨	٤١٩,٦	٧٦٣,٩

القروض والسُلَف (تتمة)

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مثّل التصنيف الصناعي على القطاع المالي ما نسبته ١٨,٩ بالمئة من إجمالي محفظة القروض مقارنةً بـ ١٧,٦ بالمئة في نهاية عام ٢٠٢١. وتلاه قطاع التجارة والخدمات بنسبة ١٦,٦ في المئة.

يتضمن الإيضاح رقم ٣٠,١ (ب) من القوائم المالية الموحدة تقييماً لمستوى مخاطر الائتمان للقروض والسُلَف، وذلك بناءً على تصنيفات ائتمانية داخلية. وحصل ما قيمته ٧,٦٣٥,٢ مليون دولار أمريكي أو ٦٦,٤ بالمئة من إجمالي القروض على درجة -٤ أو أعلى، أي ما يعادل التصنيف بمستوى الاستثمار. وصُنِّفَ ما قيمته ٧٦٠,١ مليون دولار أمريكي أو ٦,٦ بالمئة فقط من إجمالي القروض والسُلَف، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها انكشافات من المرحلة الثانية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، أي أنها انكشافات لقروض شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. وبلغت قيمة المخصصات الصافية لانخفاض القيمة للانكشافات المصنفة من المرحلة الثالثة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ٧٦,٤ مليون دولار أو ٠,٧ بالمئة فقط من إجمالي القروض والسُلَف. وتُعرف انكشافات المرحلة الثالثة بأنها تلك الانكشافات التي تُرصَد لها مخصصات بشكل خاص على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

قد بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٢٦٦,٧ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للنظراء (المرحلة الثالثة) ١١٧,٥ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (المرحلتان الأولى والثانية) ١٤٩,٢ مليون دولار. وبلغ إجمالي المخصصات ٢٦٦,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثّل ١٣٧,٥ بالمئة من إجمالي القيمة الدفترية للقروض المتعثرة.

وفي عام ٢٠٢٢، حُوِّلَ مبلغ ٩٤,٧ مليون دولار أمريكي من القروض ذات المخصصات بنسبة ١٠٠ بالمئة إلى السجلات، وقد أدى ذلك إلى استخدام قيمة معادلة من مخصصات المرحلة الثالثة.

وتُحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. ويُحدَّد المبلغ القابل للتحصيل كقيمة حالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخفّضة على أساس سعر الفائدة عند نشوء القرض.

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (المرحلتان الأولى والثانية)، فإن المجموعة لا تأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء النقد أو الأسهم المتداولة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تستخدم كضمانات لأغراض التخفيف من المخاطر والحماية، إلا أنها لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض متأخرة السداد ١٩٣,٩ مليون دولار أمريكي و ٧٦,٤ مليون دولار أمريكي على التوالي.

فئات الأصول الأخرى

يتناول الإيضاح رقم ٧ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً للأصول النقدية والسائلة الأخرى التي بلغت ٦,٣٢٩,٠ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٢. وتتضمن إجمالاً النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تعمل فيها المجموعة.

وبلغ إجمالي الودائع لدى البنوك ٦,٩٨٨,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٢، وهي متنوعة جغرافياً بشكل جيد، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣١ من القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الودائع لدى النظراء المصرفيين في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، ومثلت الودائع ٢١,٤ بالمئة من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٢، ودُعِمَت بما قيمته ١٩٠,٨ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع. وهذه الودائع لدى البنوك مضمونة، ما يقلل من تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

ويوجد في الإيضاح رقم ١٠ من القوائم المالية الموحدة تحليلٌ للإيراد من الأوراق المالية. وبلغت قيمة الأوراق المالية المتداولة ١٧٥,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ويتألف معظمها من استثمارات تديرها شركتان تابعتان للمجموعة، هما «جي آي بي كابيتال»، و «بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة».

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٣٧,٥٦٧ مليون دولار أمريكي. وتضمنت جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى)، إضافةً إلى التزامات ائتمانية مشروطة. وكما أشير سابقاً، يرد تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والموقع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣١ من القوائم المالية الموحدة. وكما يتجلى في هذا الإيضاح، فإن مبلغ ٢٤,٩٧٠,٠ مليون دولار أمريكي أو ٦٦,٥ بالمئة من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر تُمثّل الانكشاف على النظراء والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر فتتمثل إلى حد كبير في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأوروبية الرئيسة، والأوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويوجد تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية ورد في الإيضاح رقم ٣٤ من القوائم المالية الموحدة، بينما قدّم الإيضاح رقم ٣٥ تحليلاً إضافياً للالتزامات الائتمانية المشروطة وما يقابلها من مخاطر مرجّحة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٤,٩٧٠,٠	٦٦,٥
باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٤٩,٠	١,٢
أوروبا	٧,٧٩٣,٠	٢٠,٧
أمريكا الشمالية	٢,٧١٤,٤	٧,٢
آسيا	١,٦٤٠,٣	٤,٤
	٣٧,٥٦٦,٧	١٠٠,٠

التوزيع الجغرافي للودائع

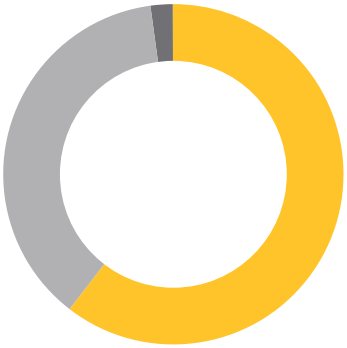

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
دول مجلس التعاون الخليجي	١٣,٥٨٤,٥	٦٠,٥
باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٦٨,١	٢,١
باقي دول العالم	٨,٣٩٧,٠	٣٧,٤
	٢٢,٤٤٩,٦	١٠٠,٠

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٢٢,٤٤٩,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وبلغت ودائع العملاء ٢١,٩٤٠,٥ مليون دولار أمريكي، ما يمثل ٩٧,٧ بالمئة من إجمالي الودائع، بينما بلغت ودائع البنوك ٥٠٩,١ مليون دولار أمريكي، ما يمثل ٢,٣ بالمئة.

ويتناول الإيضاح رقم ١٥ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب الموقع الجغرافي. وجاء ما قيمته ١٣,٥٨٤,٥ مليون دولار أو ٦٠,٥ بالمئة من إجمالي الودائع من النظراء في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الودائع التي جاءت من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أوروبا على وجه الخصوص)، فقد بلغت قيمتها ٨,٨٦٥,١ مليون دولار أمريكي أو ٣٩,٥ بالمئة من إجمالي الودائع. وترتبط الودائع من النظراء في الدول التي تقع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حد كبير بنشاط الإيداع لدى «بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة». ولا تُمثل هذه الودائع مصدر تمويل رئيس للمجموعة، ويتم مقارنتها بالودائع واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والأصول السائلة الأخرى مع النظراء من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغة قيمتها ٩,٤٩٢,١ مليون دولار أمريكي والمودعة لآجال قصيرة في الأسواق المالية. وعليه، فإن المجموعة عبارة عن مودِع صِرف للأموال في الأسواق المالية الدولية بين البنوك، ولذا فهي لا تعتمد اعتماداً صافياً على التمويل من هذه الأسواق.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ما قيمته ٥٣٧,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وتستخدم المجموعة أوراقها الاستثمارية عالية الجودة وعالية التصنيف لتعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكل فاعل من ناحيتي التكلفة وأجل الاستحقاق، إضافةً إلى مواصلة إثبات قدرتها على إعادة شراء الأوراق المالية بصفتها جزءاً من خططها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وقد بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل ٤,٩٤٠,٩ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ومثّل التمويل بأجل وحقوق الملكية ما نسبته ١٥٧,٠ بالمئة من القروض التي تُستحق بعد أكثر من عام.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات المتعلقة بالسيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات

منذ تأسيس بنك الخليج الدولي (البنك) في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة فيه، ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

ممارسات الحوكمة السليمة

وقد اعتمد بنك الخليج الدولي منذ تأسيسه تطبيق معايير حوكمة الشركات المتعلقة بالمؤسسات المالية على الرغم من كونه شركة غير مدرجة، والتزم البنك بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣م. ويعتمد بنك الخليج الدولي في الوقت الحالي العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، وأعضاء اللجان التابعة للمجلس، ووضع لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفادي تضارب المصالح)، ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، إضافةً إلى وضع سياسة التشغيل التفصيلية، وإنشاء وحدة مخصصة لحوكمة الشركات؛ علاوة على تحديث إطار المكافآت المتغيرة للامتثال الكامل والمتوافق تماماً مع ممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وقام البنك علاوة على ما سلف بوضع معايير إضافية شملت - من بين جُملة أمور أخرى - تحديث لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة، وتحديث لوائح عمل اللجان التابعة للمجلس، وتحديث برنامج الإبلاغ عن التجاوزات، وإنشاء لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، وتأسيس وحدة خاصة للحوكمة، وتحديث إطار عمل المكافآت المتغيرة بما يتلاءم على نحو تام مع الممارسات السليمة للحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتبنى مجلس إدارة البنك سياسة للإبلاغ عن المخالفات؛ حيث عينت الإدارة مسؤولين يمكن للموظفين التواصل معهم للإبلاغ عن أية مخالفات. وتوفر السياسة حماية كافية للموظفين الذين يبلغون عن أية مخالفات بحسن نية. ويراجع مجلس الإدارة السياسة بشكل دوري.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

وتخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بهذه المهام، وبأفضل الممارسات، وبأية متطلبات رقابية مستجدة. واطلع مجلس الإدارة على آخر التحديثات في اجتماعه الذي انعقد في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م.

وتم نشر لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة بأكملها على موقع البنك الإلكتروني (www.gib.com)، وهي تعكس إلى حد كبير الحوكمة الواردة في مجلد الضوابط العليا من الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (المجلد الأول).

وعملاً للمتطلبات المنصوص عليها في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاح السنوي لمجلس الإدارة بخصوص توظيف أقارب شاغلي المناصب القيادية بالبنك ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين، أفصح الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة عن عدم وجود صلة قرابة تجمع بين أي من موظفي البنك وشاغلي المناصب القيادية المذكورين خلال العام ٢٠٢٢م.

واعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة المهنية لدى البنك، ومن شأنها أيضاً تأكيد مدى التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الإنصاف والإفصاح عن المعلومات المالية، وتوفيرها لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الرقابية، والعملاء، وشركاء الأعمال، ووكالات التصنيف الائتماني وغيرها من الجهات المعنية.

وفي شهر مارس من كل عام، يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير حول مدى التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الحوكمة، يتم من خلاله الإفصاح في حال وجود أي متطلبات لم يتم الالتزام بها - إن وجدت - ومسوغاتها، ويتم تقديم هذا التقرير في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للمساهمين. وتم ذكر الإيضاحات المضمنة في تقرير (الالتزام والتفسير) بالنسبة لقواعد الحوكمة في نهاية تقرير الحوكمة من هذا التقرير السنوي.

ويُفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-1,3,8 من لائحة الإفصاحات العامة لمصرف البحرين المركزي - المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً للقسم PD-6,1,1 من الدليل الإرشادي.

المساهمون

يوضح الجدول التالي بيانات مساهمي البنك، ونسبة ملكية كل منهم:

المُساهم	نسبة المُلكية
صندوق الاستثمارات العامة	
المملكة العربية السعودية	%٩٧,٢٢٦
الهيئة العامة للاستثمار	
دولة الكويت	%٠,٧٣٠
شركة قطر القابضة	
دولة قطر	%٠,٧٣٠
شركة ممتلكات البحرين القابضة	
مملكة البحرين	%٠,٤٣٨
جهاز الاستثمار العُماني	
سلطنة عمان	%٠,٤٣٨
وزارة المالية	
دولة الإمارات العربية المتحدة	%٠,٤٣٨

الهيكل التنظيمي: القواعد والأدوار

يهدف الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي إلى تحديد وفصل مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- وجود مجلس إدارة فعال تم تشكيله وفقاً للمتطلبات يتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله؛ حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته، ومسؤوليات اللجان التابعة له على أكمل وجه، كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.
- وجود هيكل إدارة تنفيذية فعال تم تعيينه وفقاً للمتطلبات يتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك، وتنفيذ استراتيجية، وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- وجود تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
- وجود نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض حسب الأحوال) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحات رقم ٦٤-٦٥ من هذا التقرير السنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مجلس الإدارة

بموجب النظام الأساسي للبنك، يجوز أن يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء كحد أقصى، يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يمنح النظام الأساسي كل مساهم يملك ١٠% من رأس المال الحق بتعيين عضو في المجلس. وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذا التعيين واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي.

في نوفمبر ٢٠٢١، قام صندوق الاستثمارات العامة بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦% - بتعيين ٩ أعضاء في مجلس الإدارة لمدة ٣ سنوات تبدأ في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١ وتنتهي في ٩ نوفمبر ٢٠٢٤. هذا، وخلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقدة في ٣١ مارس ٢٠٢٢، عيّن السادة المساهمون عضواً إضافياً بمجلس الإدارة حتى ٩ نوفمبر ٢٠٢٤.

وأبرم البنك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات ونطاق مساءلة أعضاء مجلس الإدارة، إضافةً إلى المسائل الأخرى المتعلقة بتعيينهم، بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة تخصيصه للبنك، وتحديد مهامهم في لجان المجلس وتعويضاتهم، ومستحقاتهم المالية والمصاريف التي يتم تغطيتها من قبل البنك، وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وكما في نهاية العام، تألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، أربعة منهم أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة، وخمسة أعضاء مستقلين بما في ذلك نائب رئيس مجلس الإدارة، وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون مجتمعين بخبرات تشمل قدرات مهنية متنوعة على نطاق واسع. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن السيرة الذاتية لأعضاء المجلس في الصفحات ٥٨-٦١ من هذا التقرير السنوي.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، يتألف مجلس الإدارة من خمسة أعضاء مصنفين كغير مستقلين وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء الخمسة كمستقلين (راجع الجدول في الصفحة ٤٢).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام، وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة والأدوات الرقابية. وإلى ذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح تفادياً لسوء استغلال السلطة في إبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة بصورة عادلة، التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً، التي من شأنها تمكين إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ المقصود.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جدول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم أقلية المساهمين.

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

وفي إطار التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكل المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، إضافةً إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية، التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية مقابل الأهداف المعتمدة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقا للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً، مع جواز عقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وخلال اجتماعات المجلس المنعقدة في عام ٢٠٢٢م، امتنع أربعة أعضاء عن التصويت على أربعة مقترحات تسهيلات ائتمانية و استثمارية تم طرحها خلال الاجتماعات، نتيجة لإفصاحهم عن وجود تضارب في مصالحهم الشخصية والمهنية لارتباطهم بالمقترضين. هذا، ولم لم تطرح على المجلس أية مسائل جوهرية تتعلق بنشاطات أعمال البنك.

ويتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠٢٢م.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
المهندس عبدالله بن محمد الزامل رئيس مجلس الإدارة	٦ (٦)	٤ (٤)				٤ (٥)	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	٦ (٦)	٤ (٤)				٥ (٥)	تنفيذي	غير مستقل
الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	٦ (٦)			٣ (٣)	٤ (٤)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	٦ (٦)		٥ (٥)			٥ (٥)	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	٦ (٦)			٣ (٣)			غير تنفيذي	غير مستقل
السيد فرانك شواب *	٦ (٦)		٥ (٥)	٣ (٣)	١ (٤)	٥ (٥)	غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	٦ (٦)	٤ (٤)	٥ (٥)				غير تنفيذي	مستقل
الدكتور خالد بن عبدالله السويلم	٦ (٦)				٤ (٤)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	٥ (٦)	٣(٤)			٤ (٤)		غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ نزار الساعي **	٥ (٦)				٣ (٤)	٣ (٥)	غير تنفيذي	مستقل

تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى الحد الأقصى لعدد الاجتماعات خلال العام.

* كان السيد فرانك شواب عضواً في لجنة سياسة المخاطر من ١٠ يناير ٢٠٢٢ إلى ١٤ أبريل ٢٠٢٢.

** تم تعيين الأستاذ نزار الساعي في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠٢٢ للفترة المتبقية من مجلس الإدارة المنتهية في ٩ نوفمبر ٢٠٢٤، وتم تعيينه لاحقاً كعضو في لجنة سياسة المخاطر ولجنة الابتكار. استقال الأستاذ نزار الساعي من لجنة الابتكار اعتباراً من ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٢ وتمت الموافقة على استقالته من قبل مجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس صلاحياتها وصلاحياتها من المجلس. وترد تفاصيل عضوية اللجان وحضورها في الجداول أدناه:

عضوية لجان مجلس الإدارة (١ يناير ٢٠٢٢م - ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	المهندس عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
	الأستاذ فهد السيف	عضو
لجنة التدقيق	السيد راجيف كاكار	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	الدكتور خالد السويلم	عضو
	الأستاذ فهد السيف	عضو
	السيد فرانك شواب*	عضو
	الأستاذ نزار الساعي**	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	المهندس عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	الأستاذ نزار الساعي ***	عضو
	الأستاذ جمال الكشي	عضو
	السيدة انجو باتوردهان	مدعوة

* تم تعيين السيد فرانك شواب من قبل مجلس الإدارة كعضو في لجنة سياسة المخاطر اعتباراً من ١٠ يناير ٢٠٢٢ إلى ١٤ أبريل ٢٠٢٢.

** تم تعيين الأستاذ نزار الساعي في لجنة سياسة المخاطر اعتباراً من ١٤ أبريل ٢٠٢٢.

*** تم تعيين الأستاذ نزار الساعي في لجنة الابتكار اعتباراً من ١٤ أبريل ٢٠٢٢ حتى ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٢ حيث انتهت عضوية الأستاذ نزار الساعي بعد استقالته منها.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠٢٢م

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ٢٤ فبراير ٢٠٢٢
	٢. ١١ مايو ٢٠٢٢
	٣. ٢٩ يوليو ٢٠٢٢
	٤. ٣ أكتوبر ٢٠٢٢
	٥. ٨ نوفمبر ٢٠٢٢
	٦. ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢
اللجنة التنفيذية	١. ١٧ يناير ٢٠٢٢
	٢. ٢٤ فبراير ٢٠٢٢
	٣. ١١ مايو ٢٠٢٢
	٤. ٢٩ يوليو ٢٠٢٢
لجنة التدقيق	١. ١٦ فبراير ٢٠٢٢
	٢. ٩ مايو ٢٠٢٢
	٣. ٢٧ يوليو ٢٠٢٢
	٤. ٧ نوفمبر ٢٠٢٢
	٥. ١١ ديسمبر ٢٠٢٢
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	١. ٢٢ فبراير ٢٠٢٢
	٢. ٢٠ مارس ٢٠٢٢
	٣. ١١ ديسمبر ٢٠٢٢
لجنة سياسات المخاطر	٤. ٢٢ فبراير ٢٠٢٢
	١. ١٠ مايو ٢٠٢٢
	٢. ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢
	٣. ٦ نوفمبر ٢٠٢٢
لجنة الابتكار	١. ١٦ فبراير ٢٠٢٢
	٢. ١٠ مايو ٢٠٢٢
	٣. ٣ أغسطس ٢٠٢٢
	٤. ٧ نوفمبر ٢٠٢٢
	٥. ١١ ديسمبر ٢٠٢٢

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية – من بين جُملة أمور أخرى – ما يلي:

١. مساندة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن الأمور الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات المهمة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك في نطاق الصلاحيات المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.

٤. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٥. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في الأمور التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة خلال الظروف الطارئة التي يتعذر فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ولمجلس الإدارة بالإجماع القيام بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه الأمور.

وفي جميع الأحوال، يتعين على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم، واتخاذ القرارات وفقاً لتقديرهم على أفضل وجه يكفل حفظ مصالح البنك ومساهميه.

لجنة التدقيق

يتمثل دور لجنة التدقيق في مساندة مجلس الإدارة في الإشراف على (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين (٣) نظم الرقابة الداخلية (٤) التحقق من مؤهلات واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراقبة أدائهم (٥) عمليات المراجعة المستقلة و التفتيش الرقابي (٦) مراجعة السياسات والاجراءات المنظمة لأعمال التدقيق والمعايير المحاسبية وآلية إعداد البيانات والتقارير المالية للبنك.

وتتضمن لائحة صلاحيات اللجنة تفاصيل إضافية بشأن مسؤوليات اللجنة حول آلية إعداد التقارير المالية، والضوابط الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وتقارير الامتثال الرقابي والشكاوى / الابلاغ عن المخالفات . ويخضع كل من رئيس التدقيق والرئيس التنفيذي للالتزام للمجموعة لإشراف لجنة التدقيق بصورة مباشرة، ويتبعان الرئيس التنفيذي للمجموعة في الأمور الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر

تساند لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر، التي يحددها البنك، والحدود التي يمارسها من خلالها أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة واعتماد سياسات لإدارة المخاطر الجوهرية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة ومناقشة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفاعلية.

٤. التأكد من أن المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام و/أو رؤساء الأقسام للمجموعة للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة عن أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها، وذلك ليتسنى للجنة الاطلاع عليها وأخذ العلم بها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإخطار اللجنة دورياً بكل المخاطر الجوهرية التي قد تواجه أعمال البنك، والتأكد من ارتياحها للإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ولهذا الغرض:

- استلام ومراجعة تقارير الانكشاف للمخاطر الائتمانية بناءً على الدولة، والتصنيف الائتماني، والصناعة/التركيز، والقروض المتعثرة، وكذلك تقارير اختبارات الضغط الائتماني.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق بما في ذلك اختبارات الاجهاد ذات الصلة.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
- استلام التحديثات بشأن المخاطر الأخرى، مثل مخاطر الاحتيال ومخاطر تكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت

الغرض الرئيس لهذه اللجنة هو مساندة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب وإبقاء وتشجيع الكفاءات المتميزة، من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة دون حصر، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة في المجلس واللجان التابعة له والإدارة العليا.

٢. القيام بتقييم دوري لمدى تحقق وجود المهارات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٣. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومجلس الإدارة ككل.

٤. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا منفردين والإدارة ككل.

٥. وضع إجراءات لتحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل هذه المناصب.

٦. وضع خطة الإحلال لأعضاء الإدارة العليا.

شؤون المكافآت

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

١. سياسة المكافآت والحوافز التنفيذية التي تتضمن المكافآت الثابتة، والمتغيرة للأشخاص المعتمدين و/أو القادرين على تحمل المخاطر الجوهرية.

٢. السياسات المتعلقة بتعيين وإبقاء وتقييم أداء وعزل أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا.

٣. اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعته لضمان عمل هذا النظام وفق الغرض المحدد منه.

٤. اعتماد مبالغ المكافآت لكل شخص مُعتمَد ومتحمل للمخاطر الجوهرية، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المقرر توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما يشمل الرواتب والرسوم والمصروفات والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

٥. مراجعة نتائج اختبارات الاجهاد واختبارات التنبؤ قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة المراد توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

شؤون حوكمة الشركات

١. الإشراف على تطوير ومراجعة سياسات حوكمة الشركات.

٢. مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات.

٣. مراجعة مهام وتقييم لوائح أداء عمل المجلس ولجانه ورفع التوصيات إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.

٤. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق ما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح واتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.

٥. الإشراف على النشاطات التعليمية لحوكمة الشركات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.

٦. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل حوكمة الشركات.

لجنة الابتكار

لجنة الابتكار هي لجنة غير تنظيمية مفوضة لغاية خاصة تتمثل في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته من خلال الإشراف على القدرات العامة للبنك وتوجهه الاستراتيجي في مسائل التقنية المالية والابتكار، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير وغيرها من المبادرات التقنية. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بمسائل التقنية المالية والابتكار.

٢. الإشراف على تطوير الإدارة وتنفيذ استراتيجية التقنية المالية والابتكار الخاصة بالبنك، وقدراته، وبنيته، وتطبيقها جميعاً.

٣. مراجعة ابتكارات واتجاهات التقنية المالية الناشئة للتطبيق المحتمل داخل البنك.

٤. تحديد الفرص التي لا تخلق فقط نقطة تنافسية فارقة في دول مجلس التعاون الخليجي، بل وتوفر كذلك ميزة السبق على المستوى الإقليمي.

٥. تعزيز الوعي بالتحديات والفرص التي تتيحها الثورة الرقمية.

تقييم مجلس الإدارة

تقضي لائحة مهام عمل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، وكذلك ميثاق مجلس الإدارة، قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس كل على حده مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من جميع اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسة خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. وإضافةً لذلك، يتم تقييم أداء أعضاء المجلس استناداً لمعايير تقييم يمكن قياسها، والتقييمات الذاتية التي يجريها الأعضاء، إضافة إلى تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. هذا ويتم تزويد المساهمين بتقرير عن نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

هيئة الرقابة الشرعية

تم تشكيل هيئة للرقابة الشرعية من قبل مجلس إدارة بنك الخليج الدولي بدءً من عام ٢٠١٢م، وقد قام مجلس الإدارة بإعادة تشكيل الهيئة للدورة الحالية في الأول من يناير ٢٠٢١م. وتستمر فترة عضوية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاليين لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. كما صادق السادة المساهمون على تشكيل هيئة الرقابة الشرعية في ٣١ مارس ٢٠٢٢.

وهيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة مكونة من علماء شريعة موقرين، وتتولى مسؤولية توجيه ومراجعة والإشراف على الأنشطة المصرفية الإسلامية للبنك للتأكد من أنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل مسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية بشكل أساسي في:

١. الإشراف الشرعي على الأعمال والأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
٢. تحديد المعايير الشرعية اللازمة بخصوص الأنشطة المصرفية الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
٣. إصدار القرارات ذات الصلة بالمواضيع الشرعية لتمكين البنك من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
٤. التأكد من أن سياسات وإجراءات البنك الشرعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٥. تقديم الفتاوى والموافقات والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات الإسلامية لبنك الخليج الدولي قبل طرحها على العملاء.

خلال العام ٢٠٢٢، مارست هيئة الرقابة الشرعية مهامها الرقابية من خلال مراجعة ومناقشة المواضيع المتعلقة بالأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي بشأن الصيرفة الإسلامية، والتأكد من توافق كافة أنشطة الصيرفة الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

قامت هيئة الرقابة الشرعية بإتمام مهامها بشكل مستقل وبدعم وتعاون الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وتلقت الهيئة الرقابة الشرعية الدعم المطلوب وتم تزويدها بمستندات الصيرفة الإسلامية والبيانات وراجعت وناقشت التعديلات اللازمة المعايير الشرعية لإصدار قرارات موضوعية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

اسم العضو	مركز العضو
فضيلة الشيخ محمد علي القري	الرئيس
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	عضو تنفيذي
فضيلة الشيخ أسامة بحر*	عضو اعتباراً من ٢٠٢٢/٩/١
فضيلة الشيخ راشد الغنيم**	عضو حتى ٢٠٢٢/٨/٢٣

* تمت المصادقة على تعيين فضيلة الشيخ أسامة بحر من قبل السادة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي لعام ٢٠٢٣.

** بناءً على قرار مجلس الإدارة تم تعيين فضيلة الشيخ أسامة بحر خلفاً لفضيلة الشيخ راشد الغنيم ومكملاً لمدة عضويته التي تنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال ٢٠٢١م

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	٧ مارس	٦ يونيو	٢٦ سبتمبر	٢٦ ديسمبر
فضيلة الشيخ محمد علي القري	✓	✓	✓	✓
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	✓	✓	✓	✓
فضيلة الشيخ راشد الغنيم*	-	-	N/A	N/A
فضيلة الشيخ أسامة بحر*	N/A	N/A	✓	✓

* بناءً على قرار مجلس الإدارة تم تعيين فضيلة الشيخ أسامة بحر خلفاً لفضيلة الشيخ راشد الغنيم ومكملاً لمدة عضويته التي تنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

تم تحديد المكافآت الحالية لهيئة الرقابة الشرعية بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م. بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية بما في ذلك الأتعاب وبدل حضور الاجتماعات خلال عام ٢٠٢٢م على النحو التالي:

الأتعاب	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي
بدل حضور الاجتماعات	٥٠٠٠ دولار أمريكي
المجموع**	**٥٥,٠٠٠ دولار أمريكي**

**لا يشمل ضريبة القيمة المضافة.

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

تتم إحاطة مجلس الإدارة واللجان التابعة له بآخر المستجدات والتطورات في المجال التنظيمي والرقابي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم بصورة دورية.

ويولي المجلس أيضاً أهمية بالغة لتوفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

اعتمدت لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت برنامج تدريب مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٢ والذي تم تطبيقه على مدار العام، متمثلة في جلسات الافتراضية والتي قدمها مزودون عالميون، تم وضعها بمنهجية مدروسة بهدف إلى إحداث تأثير ملموس.

غطى البرنامج مواضيع تتعلق بالتغييرات على البيئة الرقابية على الصعيد العالمي، و Blockchain، Fin Tech / التشفير, تطبيق ومبادئ التنمية المستدامة لدى الشركات، الروبوتات والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية البشرية السلوكية، الأمن السيبراني، وأدوات وتقنيات الحماية الإلكترونية للمديرين التنفيذيين – حماية البيانات، وتمويل التنمية المستدامة – الوجه المتغير للأعمال المصرفية، واتخاذ القرار التنفيذي – تحليل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG والتقييم والتكامل، والحوسبة السحابية، والابتكار.

بالإضافة إلى البرنامج المذكور أعلاه، تم تقديم جلسة توعية لمجلس الإدارة بشأن مكافحة غسل الأموال خلال عام ٢٠٢٢ تماشياً مع المتطلبات الرقابية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية وفقاً للصلاحيات المفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويرأس هذه الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، يساندهما أعضاء في فريق الإدارة العليا وسكرتير مجلس الإدارة. وقد وردت تفاصيل السير الذاتية للمديرين التنفيذيين في الصفحات رقم ٦٢-٦٣ من هذا التقرير السنوي.

وتقوم اللجان الإدارية المؤلفة من فريق الإدارة العليا التالي بيانها بمساندة مكتب الرئيس التنفيذي في إدارة البنك:

١. لجنة الإدارة للمجموعة
٢. لجنة الإدارة
٣. لجنة إدارة المخاطر للمجموعة
٤. لجنة الأصول والمطلوبات
٥. لجنة الائتمان لوحدة الأصول الخاصة [١]
٦. مجلس الاستدامة
٧. لجنة إدارة أمن المعلومات
٨. لجنة إدارة المخاطر التشغيلية
٩. لجنة مراجعة المناقصات
١٠. لجنة الائتمان
١١. لجنة الاستثمار
١٢. لجنة الرقمنة
١٣. لجنة تقييم المشاريع
١٤. لجنة المخصصات
١٥. لجنة إدارة الأزمات
١٦. لجنة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث
١٧. لجنة ضبط التكاليف[٢]
١٨. اللجنة التوجيهية لإدارة التحول

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي للمجموعة وفقاً للسلطات والحدود التي يقررها له مجلس الإدارة.

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك. وتصدر خطابات التعيين إلى فريق الإدارة العليا لتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم، التي تشمل المساندة والمساهمة في الآتي:

١. بلورة الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.
٢. إعداد الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بجميع أعمال البنك.
٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً إلى مستوى المخاطر المحددة.
٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بحرفية نص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.
٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

كما يتم لفت انتباه الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تُعد إضافة إلى مسؤولياتهم الوظيفية والأهداف المحددة لهم، التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات وإجراءات البنك.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، التي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، فضلاً عن سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسة التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

يتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه خلال اجتماع الجمعية العامة في عام ٢٠١٥م. وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

إن سياسة البنك في الأجور والمكافآت هي تقديم مستوى تنافسي في إجمالي الأجور لاستقطاب والحفاظ على الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم. وتعتمد سياسة البنك للمكافآت المتغيرة في المقام الأول على الثقافة القائمة لمستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل النتائج المحققة على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر ونتائج المخاطر.

وتشكل كفاءة الموظفين والتزامهم على المدى الطويل العاملان الأساسيان لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل تحقيق مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسة التالية:

- الأجور الثابتة
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة

---

١ سابقاً تحت مسمى لجنة مراجعة الحسابات المتعثرة

٢ لجنة مخصصة تم تشكيلها لمعالجة تداعيات وباء كوفيد-١٩ على المصاريف. واعتباراً من عام ٢٠٢٢، تنضوي المبادرات الخاصة باحتواء التكاليف على البنك بأسره تحت برنامج تنفيذ الاستراتيجية الذي دشنه البنك، إذ تولت مبادرات هذا البرنامج بشكل كبير المهام المناطة باللجنة ليحل محلها.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

استراتيجية المكافآت (تتمة)

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق عمل البنك وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه؛ حيث تخضع جميع الأمور المتعلقة بالأجور والمكافآت والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادراً على تحمل المخاطر الجوهرية و/ أو شخص مُعتمَد في دوائر الأعمال أو وظائف دوائر الرقابة أو الدعم. والشخص المُعتمَد هو الموظف الذي يخضع تعيينه للحصول على الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يُعتبر الموظف متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال المهمة، وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على إطار المخاطر لدى البنك.

وسعياً لضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك ككل وأداء الأقسام والأفراد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى، التي تم تلخيصها بما يتماشى مع خطة العمل وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وفي المقام الأول العمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً على كيفية تحقيق ذلك؛ إذ إن من شأن هذا العنصر أن يُسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت ومحور تركيزها

تشرف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت على جميع سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تُعد اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجور. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما أنها مسؤولة عن وضع مبادئ وإطار عمل الحوكمة لجميع قرارات الأجور والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل وحجم المخاطر لدى البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت خلال العام على هيئة بدل حضور ثلاثة اجتماعات [٢٠٢١: ٣ اجتماعات] ٢٧ ألف دولار أمريكي [٢٠٢١: ٢٧ ألف دولار أمريكي].

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ السياسة الخاصة بالمكافآت على المستوى الكلي للمجموعة، بينما يتم تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك من خلال ما تحدده القوانين والأنظمة المحلية السارية والممارسات المتبعة في السوق.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة من قبل المساهمين بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. كما يتم اعتماد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة ويتكون مما يلي:

- أتعاب نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له.
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

وخلال عام ٢٠٢٢م، بلغ مجموع الأتعاب والنفقات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ١,٥ مليون دولار أمريكي [١,٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢١م]. وعلى مستوى المجموعة، بلغ مجموع الأتعاب والنفقات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين ٣٠,٤ مليون دولار أمريكي [٢٠,٩ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢١م] والتي تشمل مبلغ ٣,٦ مليون دولار أمريكي [٣,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢١م] دُفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف أساساً من مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين المرتبطة بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة، والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

واتبع البنك إطار عمل معتمَد من قبل مجلس الإدارة لهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى التي تسهم على قدم المساواة في اعتماد الحزمة المستهدَفة لمكافآت الموظفين، وذلك قبل النظر في تخصيص أي مكافأة للإدارات وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تسعى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسة على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، التي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب للإدارات ذات الصلة والموظفين المعنيين.

وفي تحديد مبلغ المكافآت المتغيرة يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف العائدات وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية، التي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث يتم مراعاة المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

وتقّيم لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيت واحتمالية تحقيقها غير مؤكد. وتتخذ اللجنة قراراتها بناء على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المتغيرة للموظفين (تتمة)

ويتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة العائدات. ويسعى البنك إلى صرف المكافآت من العائدات المحققة والمستدامة. وعندما لا تكون الأرباح بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة مكافآت متغيرة، فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان خفض إجمالي المكافآت المتغيرة عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدَفة، كما تم توضيحه أعلاه، لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر.

وقد عين البنك مؤسسة Aon McLagan كمستشار مكافآت مستقل وفق معايير السوق لتقديم رأي مهني إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت إذا تطلب ذلك.

مكافآت إدارات الرقابة

يسمح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العليا في هذه الإدارات. ويكفل البنك أن تكون مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة، وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند إلى تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويؤدي نظام إدارة الأداء لدى البنك دوراً محورياً في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية، فضلاً عن المهام ذات قيمة مضافة خاصة بكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيس بمدى تحقيقها لأهداف الأداء الأساسية المحدَدة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، منها السيطرة على المخاطر ومدى الالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها البنك، ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل من قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر لهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

وتأخذ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة، التي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر، وذلك قبل توزيع المكافآت المتغيرة. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويُراعى في حزمة المكافآت المتغيرة أداء البنك، الذي يُنظر إليه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

وعند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك يؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة المتوقع عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المدرجة ضمن العائدات الحالية.

وتَطّلع لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر المستقبلية، وهو تقييم نوعي لدعم اختبار الأداء الفعلي مقابل افتراضات المخاطر. وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، يتم تطبيق إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يمثل الأداء الضعيف للبنك عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة للأفراد، التي تخفض بدورها تقييم أداء الموظف.
- خفض قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- التغيرات المحتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي للمكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز تدارس تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

وللجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت - بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة - ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي.
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم.
- الاستعادة من خلال ترتيبات الضبط والاسترداد.

إطار التعديل والاسترداد

من شأن أحكام التعديل والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت تحديد، متى ما كان ذلك ملائماً، ما إذا كان بالإمكان مصادرة أو تعديل العناصر غير المستحقة بموجب الخطة المؤجلة، أو ما إذا كان بالإمكان استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل.

وتشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تُمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين، الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير جوهري ضار على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ أي قرار باسترداد مكافأة أحد الأفراد.

ومن شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد، متى ما كان ذلك ملائماً، إذا كان بالإمكان تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/ غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة تثبت سوء تصرف الموظف أو ارتكابه لخطأ جوهري يتسبب في الإضرار بسمعة البنك، أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض وحدة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر، أو إعادة صياغة جوهرية للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف وبشكلٍ متعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- حدوث تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى وحدات الأعمال بالبنك خسائر مادية.

ويمكن تنفيذ إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير كاف بالنظر إلى طبيعة الحالات وحجمها.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسة التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره على هيئة أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه على هيئة أسهم بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط. ويتم صرف جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر كفترة احتفاظ من تاريخ الاستحقاق. ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف الأرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون من درجة ١٢ وأعلى لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة		مدة التأجيل	الاحتفاظ	الضبط	الاسترداد
	الرئيس التنفيذي والمديرون التنفيذيون وأعلى خمسة موظفين أجراً من وحدات الأعمال	المناصب العليا (الدرجة ١٢ وأعلى)				
النقد المقدم	٤٠%	٥٠%	لا يوجد	–	–	نعم
الأسهم المقدمة	–	١٠%	لا يوجد	٦ أشهر	نعم	نعم
النقد المؤجل	١٠%	–	٣ سنوات*	–	نعم	نعم
الأسهم المؤجلة	٥٠%	٤٠%	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم	نعم

*يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٢	٢٠٢١
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (بما في ذلك بدلات الحضور)	**١,٤**	١,٤
مصاريف سفر الأعضاء	**٠,١**	٠,١
مصاريف أخرى للأعضاء	**٠,٠**	٠,٠
المجموع	**١,٥**	١,٥

مجموعة بنك الخليج الدولي		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢٢	٢٠٢١
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	**٣,٢**	٣,٣
مصاريف سفر الأعضاء	**٠,٤**	٠,٢
مصاريف أخرى للأعضاء	**٠,٠**	٠,٠
المجموع	**٣,٦**	٣,٥

الموظفون

٢٠٢٢										
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة				الإجمالي
						مقدمة		مؤجلة		
		نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	
الأشخاص المعتمدين											
– وحدات الأعمال	١١	٥,٤٦٠	٤١٠	–	–	٢,٤٤٦	٦٧	٥٢٣	٢,٨٨٦	–	١١,٧٩٢
– الرقابة والدعم	١٥	٤,٤٠٣	٢٤٥	–	–	٨٣٩	١٦٠	–	٦٤٢	–	٦,٢٨٩
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٤	٣,٧٨٢	٢٩١	–	–	٦١٠	١٠٦	٢٠	٥٢٤	–	٥,٣٣٣
موظفون آخرون	٢١٩	٢٣,٤٤٥	٤,٦٠٦	–	–	٣,١٤٩	٥٤	–	٢١٥	–	٣١,٤٦٩
موظفون في الخارج	١,٠٠٥	٩٩,٩٢١	١٩,١٦٣	–	–	٢٠,٢٢٣	٦٦	٢,١٦٤	٩٤٧	–	١٤٢,٤٨٤
المجموع	**١,٢٦٤**	**١٣٧,٠١١**	**٢٤,٧١٥**	–	–	**٢٧,٢٦٧**	**٤٥٣**	**٢,٧٠٧**	**٥,٢١٤**	–	**١٩٧,٣٦٧**

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الموظفون (تتمة)

ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة				الإجمالي
						مقدمة		مؤجلة		
		نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	
٢٠٢١											
الأشخاص المعتمدين											
- وحدات الأعمال	٨	٤,٥٢٧	٣٢٤	١٣٠	-	١,٦٩٩	١١	٤٠٨	٢,٠٨١	-	٩,١٨٠
- الرقابة والدعم	١٣	٤,٠٣٥	٢٢٠	١٠٠	-	٦٦٨	١٢٥	-	٥٠٢	-	٥,٦٥٠
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٠	٢,٨٩٦	٢١١	-	-	٤٩٣	٨٥	١٧	٤٢٦	-	٤,١٢٨
موظفون آخرون	٢١٥	٢٢,٥٩١	٤,٣٥٠	-	-	٢,٤٨٦	٢٩	-	١١٨	-	٢٩,٥٧٤
موظفون في الخارج	٩٤٢	٨٥,٣٩٩	١٦,٣٣٨	-	-	١٩,١٧٤	٨٨	٧٧٣	٦٠٧	-	١٢٢,٣٧٩
المجموع	**١,١٨٨**	**١١٩,٤٤٨**	**٢١,٤٤٣**	**٢٣٠**	-	**٢٤,٥٢٠**	**٣٣٨**	**١,١٩٨**	**٣,٧٣٤**	-	**١٧٠,٩١١**

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق والبالغة ٩,٧ مليون دولار أمريكي [٢٠٢١: ٩,٩ مليون دولار أمريكي] تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

المكافآت المؤجلة

	٢٠٢٢			
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	١,١٤٨	٥,٦٩٠,٥٧١	٤,٨٨٣	-	٦,٠٣١
المكافآت التي تم منحها	٥٨٦	٤,٢٢٧,٦٤٨	٣,٦٢٧	-	٤,٢١٣
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٥٧٤)	(٢,٩٩٠,١٧١)	(٢,٥٦٦)	-	(٣,١٤٠)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	٢١٥	-	٢١٥
الرصيد الختامي*	**١,١٦٠**	**٦,٩٢٨,٠٤٨**	**٦,١٥٩**	-	**٧,٣١٩**

*تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

	٢٠٢١			
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	١,١٩٨	٤,٩٨٥,٣٦٠	٤,١٣٣	-	٥,٣٣١
المكافآت التي تم منحها	٤٥٧	٣,٢٥٥,٠٨٥	٢,٧٩٣	-	٣,٢٥٠
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٥٠٧)	(٢,٥٤٩,٨٧٤)	(٢,١١٤)	-	(٢,٦٢١)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	٧١	-	٧١
الرصيد الختامي*	**١,١٤٨**	**٥,٦٩٠,٥٧١**	**٤,٨٨٣**	-	**٦,٠٣١**

*تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف [٢٠٢١: ٩] من مكافآت نهاية الخدمة خلال العام لا شيء دولار أمريكي [٢٠٢١: ٩٣٨,٤٨٨ دولار أمريكي]، منها مبلغ لا شيء دولار أمريكي [٢٠٢١: ٣١٥,١١٩ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الاتصال المؤسسي

تتضمن سياسة الإفصاح العام التي ينتهجها البنك وسياسة الاتصال المؤسسي لديه أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وفي التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسة للبنك: الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات التواصل مع الموظفين والإعلانات في وسائل الإعلام المناسبة.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، الذي يوفر معلومات شاملة تتضمن نبذة تعريفية عن البنك ورؤيته ورسالته وبياناته المالية والصحفية للسنوات الخمس السابقة على الأقل.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة، وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يجب عليهم اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه جميع الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، العملاء والموظفين والسلطات المعنية والموردين والعامة والدول التي يعمل بها البنك) امتثالاً لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وتنظم قواعد السلوك المسائل المتعلقة بتطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسئولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وحماية المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالأنظمة الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

ويتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجباتهم الواردة ضمن قواعد السلوك عبر التواصل معهم من خلال بريد إلكتروني يرسل لهم مرفق به نسخة من هذه القواعد باللغتين العربية والإنجليزية، ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها، وكذلك التعهد بأنه في حال وجود أي مخاوف بشأن أي إخلال بقواعد السلوك، فسوف يتم رفع الأمر إلى الشخص المعني في البنك وفقاً لهذه القواعد.

وعلاوة على ذلك، فإنه يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه بما يكفل تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإنه يتوجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية التوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

الإفصاحات

يتم نشر التقارير السنوية في موقع البنك الإلكتروني. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك والبيانات المالية وتحليلاً لإدارة المخاطر. وتعكس التقارير المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في عام ٢٠٢٢م.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

الرقابة الداخلية

تتولى الإدارة العليا مسؤولية صياغة وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي ومتابعتها ومراقبتها لضمان الأداء الفعال للبنك. ويشمل عمل أنظمة الرقابة الداخلية صياغة السياسات، والإجراءات، والعمليات، والأنظمة، وإطار المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذها في جميع إدارات وأقسام بنك الخليج الدولي.

ويُعد مجلس الإدارة، بدعم من لجنة سياسات المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين له، مسؤولاً عن ضمان فاعلية الأنظمة والضوابط الداخلية لأعمال بنك الخليج الدولي، ومراقبة المخاطر ذات الصلة.

وتقوم لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتحديد سياسات المخاطر ورفع التوصيات الخاصة بها (المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة)، وتسعى كذلك إلى تحديد المخاطر الرئيسة التي تواجه المجموعة وإدارتها. وتشرف اللجنة بشكل شامل على مدى تقبل البنك للمخاطر والمعايير العامة وحدود المخاطر التي يمارس البنك نشاطاته ضمنها، لضمان استجابة الإدارة لهذه المخاطر على النحو والوقت المناسبين.

ولتحقيق ذلك، تكفل لجنة سياسات المخاطر امتلاك البنك إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر على نطاق المجموعة بكاملها، وأن جميع ضوابط المخاطر المتبعة في إدارة وأقسام البنك تتوافق مع المتطلبات التنظيمية، ومعايير أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في البنوك. ويراعي نهج البنك المستند إلى إطار إدارة المخاطر في المجموعة جميع فئات المخاطر على أساس استباقي، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر غير المالية مثل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر نموذج الأعمال، ومخاطر السمعة، ومخاطر التركز، وغيرها. ويتيح هذا الأمر للإدارة التعامل بفاعلية في حال عدم الاستقرار، وأية مخاطر ومجالات متصلة، ويحسن قدرتها على تعزيز القيمة لأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المواءمة بين إقبال البنك على المخاطر واستراتيجيات المخاطر، ما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة باستفاضة بشأن الاستجابة للمخاطر، ويساعد في خفض وتيرة وفداحة الخسائر التشغيلية، ويحدد ويساعد على الإدارة الاستباقية للمخاطر المتعددة على مستوى كامل المنظومة، ويهيئ البنك لانتهاز الفرص بشكل استباقي، ويرفع كفاءة استغلال رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الرقابة الداخلية (تتمة)

ولضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر، تعتمد لجنة سياسات المخاطر على المهام التنفيذية والتوجيهية المناطة بالإدارات المعنية بالرقابة المستقلة وضمان الجودة بالبنك، باستخدام نموذج "***خطوط الدفاع الثلاثة***" لإدارة المخاطر لضمان استقلالية الرقابة وفصل المسؤوليات؛ ففي "***خط الدفاع الأول***" تدير الإدارات المختلفة بالبنك المخاطر باعتبارها الجهات التي تتعامل مع المخاطر بصورة مباشرة، وفي "***خط الدفاع الثاني***" إذ يتابع العمل متخصصون في إدارة المخاطر والرقابة المالية وشؤون الالتزام، ويوفر "***خط الدفاع الثالث***" ضمان الجودة المستقل عبر فرق العمل التابعة لإدارة التدقيق الداخلي وشركات التدقيق الخارجي التي يتم تعيينها وفقاً للمتطلبات الرقابية. ويتبع بنك الخليج الدولي إطار اختبار الضغط المستقبلي في جميع الفئات المعرضة للمخاطر لتحديد الأحداث أو التغييرات المحتملة في ظروف السوق التي قد تؤثر سلباً على البنك، ما يساعد في تحديد خطط العمل، بما في ذلك الاستعداد للتمويل في حالات الطوارئ، لإجراءات الحد من المخاطر في الوقت المناسب.

ويخضع ***الرئيس التنفيذي للمخاطر*** مباشرة لإشراف ***لجنة سياسات المخاطر*** ويتبع ***للرئيس التنفيذي*** في الأمور الإدارية، ما يجعل ***إدارة المخاطر*** وظيفة مستقلة عن الإدارة قادرة على التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر في جميع أرجاء المنظومة وممارسة رقابة مستقلة دون قيود. ويتم تزويد إدارة المخاطر بالموارد المناسبة والكافية من خلال كادر احترافي يتمتع المعرفة والمهارات والخبرات المناسبة.

وتشرف ***لجنة التدقيق*** على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي، من خلال مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتجتمع مع قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة لتقييم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والحصول على التأكيدات المعقولة منها بشكل دوري. وتتسلم لجنة التدقيق بشكل دوري تقارير بشأن وجود أوجه ضعف أو قصور جسيمين في هيكلة أو تطبيق أية ضوابط داخلية متعلقة بإعداد التقارير المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قدرة بنك الخليج الدولي على تسجيل البيانات المالية ومعالجتها وتلخيصها، وتتضمن هذه التقارير معلومات بشأن وجود أي احتيال، سواءً أكان مادياً أم لا، يتعلق بالإدارة أو أي موظفين ممن لهم تأثير جوهري على الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية في بنك الخليج الدولي. وإضافة إلى ذلك، يستعرض رئيس لجنة التدقيق آخر المستجدات للمجلس بشأن المناقشات والقرارات الرئيسة التي تطرقت إليها لجنة التدقيق.

وباعتبارها خط الدفاع الثالث، تقدم وحدة ***التدقيق الداخلي*** تقييماً مستقلاً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإلى الإدارة فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية مستقلة لأنشطة إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، من أجل ضمان الالتزام التنظيمي والالتزام بسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.

ويتم الإبلاغ عن جميع النتائج المهمة والجوهرية لمراجعات التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من خلال تقارير الأنشطة ربع السنوية. وتشمل التحديثات وصفاً للثغرات الملحوظة في نظام الرقابة الداخلية ومتابعة خطط العمل التصحيحية لمعالجة هذه الثغرات بالشكل المناسب من قبل الإدارة. وتراقب لجنة التدقيق بشكل فعال مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للتأكد من تخفيف المخاطر المحددة، لحماية مصالح البنك وأصحاب العلاقة.

وتبذل جميع إدارات وأقسام البنك جهوداً متسقة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة على مستوى صغار الموظفين من خلال المراجعة المستمرة وتنظيم الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. ويتم تكليف كل قسم، تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا، بمسؤولية الإشراف على تصحيح أوجه القصور الرقابية التي تحددها الهيئات والجهات الرقابية.

إدارة الالتزام هي إدارة مستقلة تشرف على الالتزام للمتطلبات الرقابية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، ومكافحة الرشوة والفساد، ووحدة مكافحة الإحتيال. تعمل إدارة الالتزام بشكل وثيق مع الأقسام الرقابية الأخرى من أجل إنشاء إطار رقابي فعال وتقديم ضمانات للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من خلال واجباتها ومسؤولياتها في إطار برامج حوكمة الالتزام، واستشارات الالتزام، والمراقبة والاختبار، والتواصل مع الجهات الرقابية، ومكافحة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الإحتيال، التي تمارس المهام المنوطة بها مثل تنفيذ ومراجعة سياسات وإجراءات محددة، وتقييم مخاطر الالتزام، وتأسيس ثقافة التزام راسخة بين الموظفين، ورفع التقارير ذات الصلة إلى لجنة التدقيق التي تقوم بدورها بتقييم تلك البرامج وإصدار التوصيات بشأنها. من حيث مسؤوليات الإدارة وفقاً للمتطلبات الرقابية، تعمل الإدارة بصورة مستقلة بمثابة خط الدفاع الثاني وتتواصل بصورة مباشرة مع مجلس الإدارة، والتأكد من امتثال البنك لجميع القوانين والأنظمة في الوقت المناسب. وبحكم الاستقلالية التي تتمتع بها إدارة الإلتزام، تمتلك الإدارة صلاحية الإطلاع الكامل وغير المقيد إلى جميع البيانات بالبنك للوفاء بواجباتها. كما تخضع أن إدارة الالتزام للإشراف المباشر للجنة التدقيق.

وصُمم نظام الرقابة الداخلية للبنك لتقديم تأكيدات معقولة إلى مجلس الإدارة بشأن إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وعلى الرغم من توفر نظم الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعاليتها، فإن ذلك لا ينفي وجود قيود متأصلة تحول دون الكشف أو منع كافة أوجه القصور في الرقابة. علاوة على ذلك، فإن التوقع بفاعلية تقييم نظام الرقابة الداخلية الحالية مستقبلاً خاضع لاحتمالية عدم كفاية الأدوات الرقابية في حينه نتيجة لأي تغييرات قد تطرأ في الظروف أو للالتزام بالسياسات والإجراءات.

واستناداً إلى نتائج التقييم المستمر لأدوات الرقابة الداخلية الذي أجرته الإدارة خلال العام، ترتأي الإدارة بأن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك مصمم بشكل مناسب ويعمل بفاعلية ويتم مراقبته باستمرار.

ويتم تطبيق عملية الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من الإدارات والأقسام المنفصلة التي تخضع مباشرة للإدارة العليا، وتشمل: إدارة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام. ويساعد هذا النهج المتنوع على الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد وقياس ومراقبة الضوابط من وجهات نظر متنوعة.

ويتبنى بنك الخليج الدولي نهجاً منضبطاً بالنسبة لاتخاذ المخاطر، وذلك باتباعه مجموعة شاملة من سياسات وعمليات وحدود إدارة المخاطر، وتوظيف الأشخاص المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات اللازمة، والاستثمار في التقنية والتدريب، وترويج ثقافة إدارة المخاطر السليمة على جميع المستويات.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الرقابة الداخلية (تتمة)

وفيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، طبق بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر التشغيلية يشتمل على أدوات من بينها التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، ومؤشرات مخاطر رئيسة، وإطار اختبار الرقابة الداخلية الذي ينضوي على نظام متين للتحقق من صحة الضوابط عبر خطي الدفاع الأول والثاني، وإجراءات الحد من المخاطر التشغيلية وإجراءات معالجتها لتفادي تكرارها. وتوفر هذه الأدوات الفرصة أمام الإدارات لإعادة تقييم فاعلية الضوابط المتعلقة بنطاق أعمالها. ويتم مراقبة أية أوجه قصور رقابية حددتها الإدارات نتيجة استخدام هذه الأدوات من قبل الإدارات المختلفة بالبنك تحت إشراف إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة الخاضعة للجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية التابعة للبنك ليتم رفعها في نهاية المطاف إلى لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما يتم رفع أية مواضيع جوهرية تتطلب عناية الإدارة العليا إلى لجنة الإدارة في بنك الخليج الدولي.

ويضمن قسم أمن المعلومات أمان معلومات بنك الخليج الدولي ومعلومات عملائه من خلال تأمين البنية التحتية للتكنولوجيا و أمن المعلومات بالبنك من التهديدات الداخلية والخارجية، بتنفيذ نهج "الدفاع في العمق"، أي من خلال اعتماد ضوابط أمنية متعددة المستويات. وتم تصميم نظام إدارة أمن المعلومات الشامل لبنك الخليج الدولي بما يتماشى مع معايير القطاع المالي، وللمعايير والمتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات العالمية، ويتألف من نموذج متكامل من الأفراد والسياسات والعمليات والاجراءات والتكنولوجيا، بما في ذلك مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، وعمليات إدارة الثغرات الأمنية والحوادث، والاختبارات الدورية لعمليات الاختراق، ومعلومات التهديد السيبراني، وخدمات حماية العلامة التجارية، والخدمات الوقائية والكشفية وحلول محيط الأمن وما إلى ذلك.

ويحرص بنك الخليج الدولي على تأصيل مبدأ تقييم المخاطر والضوابط الداخلية في برامج التدريب الدورية لموظفيه، وزيادة وعيهم بأهمية تقييم المخاطر، ومسؤوليتهم في الالتزام بالضوابط الداخلية.

وعلى الرغم من عدم إمكانية استبعاد مخاطر حدوث إخفاقات في الضوابط الداخلية بشكل تام، إلا أن الإدارة تعكف على تقليل وإدارة مثل هذه المخاطر من خلال الحفاظ على البنية التحتية والضوابط والأنظمة والإجراءات المناسبة، وضمان توظيف الأشخاص المدربين والمؤهلين لحماية مصالح بنك الخليج الدولي، وأصحاب المصلحة المرتبطين به.

رأي لجنة التدقيق بشأن الرقابة الداخلية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، تم إبلاغ لجنة التدقيق بمبادرات تعزيز الضوابط الداخلية لبنك الخليج الدولي. وقامت الإدارة بدراسة بعض هذه التوصيات وتطبيقها، وبعضها لا تزال قيد الدراسة. إضافةً إلى ذلك، قام المدقق الداخلي بتتبع هذه التوصيات والتحقق منه من تطبيقها بشكل مستقل، ويتم تقديم آخر مستجدات تنفيذها إلى لجنة التدقيق بشكل دوري.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات ذات الصلة

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بالبنك التي اعتمدها مجلس الإدارة تحدد آلية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تُعد مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي، كما فرضت حدود التعامل مع هذه الأطراف بما يتوافق مع معايير مصرف البحرين المركزي، مع قيام البنك بتضمين ضوابط إضافية أكثر تشدداً من أنظمة المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي عن معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاحات التي يتم تضمينها في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك حول هذه المعاملات، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

ويطبق البنك سياسة قواعد السلوك المهني المعتمدة من مجلس الإدارة التي تنظم تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ويتم إجراء المعاملات مع المساهمين وفق شروط غير تفضيلية فيما يتعلق بالتعرضات والأموال المودعة منهم. وفي حالة تقديم قروض لأطراف ذات العلاقة، يتم الموافقة عليها بناءً على السلطات والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي، وفي حال تجاوزت قيمة القروض نطاق تلك الصلاحيات، فإنه يتعين الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة حسب الأحوال. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. كما يجب الإشارة إلى أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تحظر أن تكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي يبرمها البنك مع الآخرين.

وفي حال وجود مقترحات بتعاملات مع شركات ذات علاقة بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإن هذه المقترحات (أ) تحال إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها مع امتناع العضو المعني عن التصويت، أو (ب) تحال إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة في حال كانت قيمة التعاملات ضمن سقوف الموافقات الائتمانية المفوضة للرئيس التنفيذي.

وتخضع جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين) وكذلك جميع موظفي البنك للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة سنوياً. ويتم رفع جميع المقترحات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بأعضاء مجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة للبت فيها.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

فوض البنك صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وفي حال تجاوز قيمة أي معاملة تسهيلات ائتمانية مقترحة حدود التفويض الممنوح للرئيس التنفيذي، فإنه يتطلب حينئذ الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على تلك المعاملة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الالتزام بالأنظمة والقوانين

يعكس إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الامتثال السليمة في البنك. كما يوضح التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك، تتمثل مهام قسم مراقبة الالتزام في مساندة الإدارة العليا لضمان التزام جميع أنشطة البنك وموظفيه بالقوانين والأنظمة المرعية وفقاً للممارسات المهنية السليمة ذات العلاقة بتلك الأنشطة. وتعود المرجعية المباشرة للرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام لمتطلبات القوانين السارية والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك الذاتية لكامل المنظومة (يشار إليها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). ويعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم الإدارات ومراقبة التزامها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها بالمجموعة، ويشمل ذلك: تحديد مخاطر ومشاكل الالتزام وإجراء اختبارات مستقلة، والإبلاغ عن وضع أنشطة الالتزام في البنك. وتوضح سياسة الالتزام للمجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارات والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على أساس تقييم المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي عبر البنك.

كما تحدد سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن بيانات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة، دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق.

وتأكيداً على حرص الإدارة في تعزيز أهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بمخاطبة جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بجميع القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين. ويتم ضمان الالتزام الصارم بالقوانين من خلال جعل هذا الالتزام أحد المعايير الإجبارية في عملية تقييم الموظفين.

خلال عام ٢٠٢٢ تم تغريم البنك بمبلغ ٥٠ دينار بحريني من قبل مصرف البحرين المركزي بسبب فتح حساب عن طريق الخطأ في مركز البحرين للمعلومات الائتمانية (BCRB).

وتم إدراج هذا البيان في التقرير السنوي للبنك استيفاءً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بموجب مجلد الإفصاح العام PD-1,3,37 ومجلد الإنفاذ EN-6,1,3 و EN-1,3,3.

مكافحة غسل الأموال

تتطابق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع مكاتب البنك وفروعه وشركاته التابعة في جميع المواقع الجغرافية. وتلتزم فروع ومكاتب البنك خارج مملكة البحرين بقوانين وأنظمة الدول التي تعمل بها، ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأشد إذا تفاوتت القوانين المحلية وقوانين مملكة البحرين.

وتهدف النظم والضوابط المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن تحديد هويتهم وأنشطتهم التجارية بشكلٍ قانوني، وجمع وتسجيل جميع المعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما تحث هذه النظم على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك الوهمية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من الرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومسؤولي الإبلاغ عن الالتزام ومن ينوب عنهم.

إطار عمل حوكمة الشركات - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار حوكمة الشركات سنوياً كمشروع منفصل منذ العمل بقواعد حوكمة الشركات في العام ٢٠١٠م. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في ١٦ أغسطس ٢٠٢٢م. وقد تم إصدار التقرير بتقدير "مُرضٍ" في ١٧ أكتوبر ٢٠٢١م. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في قسم HC (الضوابط العليا) من الدليل الإرشادي (المجلد الأول).

وأكد تقرير المدقق الداخلي أن إطار حوكمة الشركات في بنك الخليج الدولي يعمل بفاعلية كإطار للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

حالة الالتزام بقواعد مصرف البحرين المركزي (الدليل الإرشادي للرقابة عالية المستوى "HC")

يلتزم بنك الخليج الدولي بالدليل الإرشادي للرقابة عالية المستوى (HC) للعام ٢٠٢٢ الصادر عن مصرف البحرين المركزي، مع وجود بعض المتطلبات التي لم يتم الالتزام بها خلال العام والموضحة فيما يأتي:

- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-1.3.4) / ملتزم جزئياً: يُسمح بالوكلاء بموجب النظم الأساسي لبنك الخليج الدولي الصادر بموجب المرسوم رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥. وبموجب المادة (٢) فإنه يخضع البنك للأحكام الصادرة في المرسوم. تلغى الأحكام المذكورة في حالة التعارض مع قوانين البحرين.
- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-1.3.7A) / غير ملتزم: تم عقد ٢ من أصل ٥ اجتماعات في البحرين هذا العام بسبب تفشي جائحة كورونا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، وبالنظر إلى أن غالبية أعضاء مجلس الإدارة يقيمون خارج مملكة البحرين.
- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-1.4.6) / ملتزم جزئياً: المتعلقة بوجوب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي تم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة من قبل المساهم المسيطر في البنك (صندوق الاستثمارات العامة).
- المتطلبات الواردة في القسم (HC-1.3.4)/ملتزم جزئياً- المتعلقة بحظر قيام عضو مجلس الإدارة بتوكيل عضو آخر لحضور اجتماعات مجلس الإدارة نيابة عنه/ملتزم جزئياً- إذ يتعارض ذلك مع أحكام نظام البنك الأساسي التي تقضي بأحقية عضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور أية اجتماعات.
- المتطلبات الواردة في القسم (HC-1.3.7A) المتعلقة بوجوب عقد ما لا يقل عن نصف اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً بمملكة البحرين/غير ملتزم- نظراً لتعذر عقد الاجتماعات بحضور الأعضاء شخصياً نظراً لاستمرار الظروف الاستثنائية نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد-١٩) خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، وفي ظل إقامة أغلب أعضاء مجلس الإدارة خارج مملكة البحرين.
- المتطلبات الإرشادية غير الملزمة الواردة في القسم (HC-1.4.6) المتعلقة باستقلالية رئيس مجلس الإدارة/غير ملتزم - إذ أن رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي تم تكليفه برئاسة المجلس من قبل المساهم المسيطر (صندوق الاستثمارات العامة).
- المتطلبات الواردة في القسم الإرشادي (HC-1.8.2) /غير ملتزم - نظراً لدمج لجنة الحوكمة مع لجنة الترشيحات والمكافآت منذ عام ٢٠١٩ بناءً على موافقة مصرف البحرين المركزي، وذلك لكون القسم HC-1.8.2 من القواعد الإرشادية غير الملزمة. ولما كان ذلك، فقد قام البنك بالامتثال للقاعدة الإلزامية HC-4.2.2 في تشكيل لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت والتي تنص على أنه "يجب أن تضم اللجنة أعضاء مجلس إدارة مستقلين فقط أو -عوضاً لذلك- أعضاء غير تنفيذيين فقط على أن يكونوا أغلبيتهم مصنفين كأعضاء مستقلين. ويجب أن يكون الرئيس عضواً مستقلاً ".
- المتطلبات الواردة في القسم (HC-5.5.4) والقسم (HC-5.5.5) الخاصة بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت غير مرتبطة بالأداء/غير ملتزم - نظراً لخضوعها إلى موافقة المساهمين فقط وفقًا لأحكام المادة (٢٤) من النظام الأساسي لبنك الخليج الدولي.
- المتطلبات الواردة في القسم (HC-7.2.4) الخاصة بتداول المعلومات مع المساهمين من خلال الموقع الإلكتروني بالبنك/ غير ملتزم - إذ يتعارض ذلك مع أحكام نظام البنك الأساسي التي تقضي بإرسال المستندات الخاصة باجتماعات الجمعية العمومية عبر البريد المسجل بعلم الوصول للمساهمين، ومن منطلق أهمية الحفاظ على سرية البيانات المتداولة مع المساهمين من الجهات السيادية التابعة لدول مجلس التعاون.

وبموجب المادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي أدخلت عليها، فإن البنك يخضع أساساً لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي (الوثائق التأسيسية). وفي حال تعارض أحكام الوثائق التأسيسية للبنك والقوانين الأخرى في البحرين، فإن على البنك الالتزام بما جاء في الوثائق التأسيسية. ونتيجة لذلك، لم يتم تبني بعض المتطلبات الواردة في القسم "HC-١" و "HC-٤" و "HC-٥" التي تتعارض مع الوثائق التأسيسية للبنك، بما في ذلك آلية تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات حضور اجتماعات المجلس وحظر استخدام التفويض في اجتماعات مجلس الإدارة ومجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

المهندس عبداللّه بن محمد الزامل

رئيس مجلس الإدارة منذ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩م

يشغل المهندس عبداللّه منصب رئيس مجلس إدارة شركة الزامل للاستثمار الصناعي، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للشركة. وكان يشغل فيما سبق منصب نائب رئيس أول شركة مكيفات الزامل، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي.

ويتولى في الوقت الراهن عضوية مجالس إدارة عدة شركات، بما في ذلك الشركة السعودية العالمية للموانئ، وشركة الزامل للمكيفات القابضة، وشركة الزامل للحديد القابضة، وشركة الخليج للمواد العازلة، وبنك الخليج الدولي - السعودية، و شركة «جي آي بي كابيتال»، كما يتولى عضوية مجلس إدارة شركة الربيعة والنصار والزامل للصناعات الخرسانية، وشركة الزامل البحرية، بالإضافة إلى توليه عضوية مجلس المنطقة الشرقية كجزء من العضويات التي يتولاها لدى الهيئات الحكومة.

المهندس عبداللّه حاصل على درجة الماجستير بالإدارة المالية وإدارة الأعمال (مع التركيز على التمويل) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية، وعلى شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تربو على ٣٥ عاماً.

د. نجم بن عبداللّه الزيد

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

كان الدكتور نجم شريكاً مؤسساً في شركة الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وعضوية لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في مجموعة تداول السعودية، وعضوية مجلس إدارة ولجنة إدارة المخاطر في بنك الخليج الدولي - السعودية.

وشغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولجنة التدقيق في هيئة تطوير بوابة الدرعية، والشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك"، وعضوية لجنة الحوكمة في شركة المراكز العربية، وعضو لجنة الحوكمة في الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)، وعضو اللجنة التنفيذية في نادي الصقور السعودي، وعضو وفد المملكة العربية السعودية الذي تفاوض على عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية.

وقبل تأسيسه شركة الزيد آل الشيخ والراشد، تقلد عدة مناصب من بينها رئيس مجموعة الحوكمة والشؤون القانونية في مجموعة الراجحي المصرفية، وعُيِّنَ بأمر ملكي مفوضاً وعضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية. كما عمل مستشاراً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. كما أنه أكمل بنجاح برنامج القيادة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وبرنامج التطوير الإداري في كلية لندن للأعمال. وتمتد مسيرته المهنية لأكثر من ٢٨ عاماً.

يشغل الدكتور نجم بن عبداللّه الزايد حالياً منصب نائب وزير العدل في المملكة العربية السعودية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٦م
الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي

يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، وهو عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (ش.م.ب)، والرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية، وعضو مجلس إدارة شركة «جي آي بي كابيتال»، ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود.

وقبل التحاقه ببنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، كان الحليسي يشغل منصب وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي (ساما) منذ ٢٠١٣م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافةً إلى الأنظمة الخاصة بشركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفية)، إلى جانب مسؤولياته عن إدارة حماية العملاء.

وقبل التحاقه بـ (ساما)، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ «جي بي مورجان تشيز بنك» في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني – ساب (شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسة للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وشارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة لجسر الملك فهد، وعضوية المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة لدى معهد التمويل الدولي.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٣ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. كما شغل ويشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الخاصة.

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب مدير أول – رئيس قطاع المؤسسات المالية لدى قسم استثمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)، وعضو مجلس إدارة شركة تحكم للاستثمار، وبنك الخليج الدولي – السعودية، والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، وشغل سابقاً عضوية مجلس إدارة شركة المراعي لغاية أغسطس ٢٠٢٢م.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل مناصب رئيسة في عدة مؤسسات مالية مرموقة، حيث شغل منصب مشارك ونائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل مسؤولاً في قسم إدراج الأوراق المالية في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات عملاء في البنك الأهلي التجاري بالسعودية.

يحمل درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. ويتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من ١٩ عاماً.

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية، وعضو لجنة الترشيحات لصندوق الاستثمارات العامة، وعضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – البحرين والسعودية وعضو لجنة حوكمة الشركات والترشيحات والمكافآت فيهما، وعضو مجلس إدارة شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي» ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت فيها. وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة شركة البنية التحتية للألعاب الإلكترونية ورئيس لجنة الترشيحات فيها. إضافةً إلى ذلك، يحمل عضوية شركة جسارة، وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في مجموعة تداول السعودية، وسنابل للاستثمار، ونون، والمركز الوطني للتخصيص، مركز دعم قرار المحكمة الملكية، ونيوم، والقدية، والشركة السعودية للصناعات العسكرية.

عمل سابقاً مديراً لإدارة الموارد البشرية وخدمات الشركات في شركة الأهلي كابيتال، ورئيساً للموارد البشرية في جدوى للاستثمار، كما شغل مناصب عديدة في إدارة شركة الاتصالات السعودية.

يحمل الأستاذ بندر شهادة البكالوريوس في الموارد البشرية وإدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك ٢١ سنة من الخبرة العملية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

د. خالد بن عبدالله السويلم

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

اقتصادي معروف ورجل أعمال ناجح، يمتلك خبرة تزيد عن ٣١ عاماً في قطاع الأعمال والقطاع العام (الحكومي). شغل سابقاً منصب المدير العام للاستثمار في البنك المركزي السعودي (ساما)، وهو واحد من أعرق وأنجح ممارسي الاستثمار السيادي في العالم.

يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة اشمور للاستثمار السعودية. وهو عضو مجلس إدارة مستقل في بنك الخليج الدولي، وعضو مجلس إدارة مستقل في فجر كابيتال، وعضو مجلس إدارة مستقل في شركة سينومي سنترز، وعضو لجنة الاستثمار في برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند».

وهو زميل سابق في مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، وهو حالياً باحث زائر في جامعة ستانفورد، وباحث تابع في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. كان الدكتور خالد المؤلف الرئيسي لثلاث أوراق رئيسية حول نماذج ومؤسسات الصناديق السيادية والتي تم نشرها كتقارير مشتركة من قبل مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية ومركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد.

وأثناء عمله في مركز المشروعات العالمية بجامعة ستانفورد، شارك في تأليف كتاب مهم حول دور الصناديق السيادية في اقتصاديات الموارد في عام ٢٠١٧م، وقد نشرته مطبعة جامعة كولومبيا.

يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة أريزونا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بوسطن، وشهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولورادو، وزمالة ما بعد الدكتوراه من جامعة هارفارد.

الأستاذ فهد بن عبدالجليل السيف

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

انضم الأستاذ فهد السيف إلى صندوق الاستثمارات العامة كرئيس تنفيذي للإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي في يناير ٢٠٢١، حيث يشرف على أنشطة التمويل الاستثماري العالمي للصندوق وشركاته التابعة.

عمل الأستاذ فهد على إعداد إطار التمويل الأخضر للصندوق والحصول على أول تصنيف ائتماني للصندوق من وكالات التصنيف الدولية، ومن ثم إطلاق برنامج السندات الدولية الأول لصندوق الاستثمارات العامة؛ منها إصدار أول سندات خضراء بشريحة ١٠٠ عام، وهو أول سندات من نوعها على مستوى العالم يتم إصداره من قبل صندوق ثروة سيادي. من بين الجهود الأخرى التي تدعم صندوق الاستثمارات العامة وشركاته التابعة، عمل الأستاذ فهد على تنويع مصادر رأس المال لتمويل مشاريع تحولية للصندوق في مختلف القطاعات.

يشغل الأستاذ فهد عدة مناصب في مجالس إدارات شركات محلية ودولية، بما في ذلك ترؤسه لمجلس إدارة شركة تأجير الطائرات (AviLease) وإعمار المدينة الاقتصادية.

ويمتلك الأستاذ فهد خبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في إدارة أقسام متنوعة بما في ذلك الخزينة والاستثمارات وإدارة أسواق رأس مال وتمويل الشركات.

بدأ الأستاذ فهد حياته المهنية في القطاع الخاص وشغل مناصب عليا في كل من البنك السعودي البريطاني (ساب) وإتش إس بي سي السعودية لأكثر من عقد. بعد فترة عمله في القطاع الخاص، عمل الأستاذ فهد مستشارًا أول لمعالي وزير المالية، كما أسس وترأس مكتب إدارة الدين العام في الوزارة، أعيد تسميته لاحقًا باسم المركز الوطني لإدارة الدين العام، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة.

خلال الفترة التي قضاها في المركز الوطني لإدارة الدين العام، عمل الأستاذ فهد على تنفيذ استراتيجية التمويل السيادي متوسطة الأجل، وعلى إطلاق إصدارات الصكوك المحلية والدولية للحكومة، مثل برنامجي السندات المقومة بالدولار والمقومة باليورو بعائد سلبي، والحصول على التصنيف الائتماني للحكومة من وكالات التصنيف، والعمل على توقيع اتفاقيات تمويل مع وكالات صادرات الائتمان العالمية.

والأستاذ فهد حاصل على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وهو عضو في اللجنة الإدارية ولجنة السيولة الإدارية بالصندوق، كما يترأس العديد من مجالس إدارات الشركات التابعة للصندوق وهو رئيس و عضو في مجالس برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والهيئات الحكومية ذات الصلة والشركات الخاصة بما في ذلك القطاع المالي.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ نزار الساعي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٢م

يشغل نزار الساعي منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الخليج للتأمين، ويُعد رائداً للأعمال؛ حيث أسس عدداً من الشركات الإقليمية الرائدة في مجال الاتصالات وقطاعات مواد البناء في مملكة البحرين من بينها شركة (كلام للاتصالات) وشركة (بوليكون البحرين)، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة كلتا الشركتين. كما أمضى نزار ١٤ سنة بالعمل لدى إنفستكورب البحرين؛ حيث كان عضواً في لجنة الإدارة، ومسؤولاً عن طرح الأصول البديلة ومن بينها الأسهم الخاصة، والعقارات، وصناديق التحوط في منطقة الخليج.

وقبل ذلك شغل منصب نائب الرئيس في بنك تشيس مانهاتن البحرين ولندن؛ حيث عمل في أقسام الائتمان العالمي ومصرفية الشركات والمصرفية الخاصة لدى البنك. وشغل نزار عضوية عدد من المؤسسات المالية العامة والخاصة، كما تولى منصب مستشار أول في شركة لازارد بروذرز – لندن وبنك ايتاو – البرازيل.

يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة تكساس، اوستن، ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن للأعمال. ويمتلك ٤٢ سنة من الخبرة العملية.

السيد راجيف كاكار

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

عضو في مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس (اليونان)، والبنك التجاري الدولي (مصر)، وشركة UTI لإدارة الأصول (الهند)، كما أنه عضو في مجلس الاستشارة العالمي لدى كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو، وهو عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية.

وبين عامي ٢٠٠٦–٢٠١٨م، كان مؤسساً شريكاً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة في سنغافورة. وقد تقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة وسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا. وكان مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة «دنيا للتمويل» الإماراتية، وهي شركة تابعة لشركة فوليرتون فايننشال القابضة. وقبل ذلك، شغل على مدى ٢٠ عاماً عدة مناصب قيادية في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل شهادة البكالوريوس في التكنولوجيا في الهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتكنولوجيا. وتمتد خبرته المهنية لأكثر من ٣٦ عاماً.

السيد فرانك شواب

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

مستشار استراتيجي ومؤسس مشارك في منتدى التقنية المالية FinTech في فرانكفورت، وعضو مجلس الإشراف لدى بنك Addiko في فيينا، وعضو لجنة استشارات المخاطر في شركة PayU في أمستردام، وعضو مجلس الإشراف في شركة Hauck & Aufhaeuser Innovative Capital في فرانكفورت، وتتمحور مواضيع اهتمامه الرئيسة حول الإبداع والابتكار، والعملات الرقمية المشفرة، وسلسلة الكتل، والتكنولوجيا، والتحول، والخدمات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة – "GIZS GmbH & Co KG" (Sparkassen-Finanzgruppe / paydirekt)، ومنصب المدير العام لشركة «Token» ألمانيا، والرئيس التنفيذي لشركة Fidor Solutions AG. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة Hufsy في كوبنهاجن، ومستشار أول لشركة McKinsey حول التحول المصرفي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والهندسة وتطوير الأعمال والابتكار، ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين، وتقنية المعلومات والعمليات، كما تولى منصب رئيس قسم الإنترنت وتقنية التجارة الإلكترونية، وعمل محاضراً لعدة سنوات في قسم الابتكار والإبداع بكلية مانهايم لإدارة الأعمال.

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٦ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزيز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٣ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. كما شغل ويشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الخاصة.

كاثرين غاريت كوكس

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٣ عاماً في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. وتحمل شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ديرهام بالمملكة المتحدة، وشاركت في برنامج (القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين) بكلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

مشاري العتيبي

الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٣١ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات. شارك في برنامج القيادة والأداء العالمي في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا، كما شارك في برنامج التمويل للتنفيذيين غير الماليين في كلية الأعمال بالمملكة المتحدة بلندن.

مروان أبيض

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

يمتلك ٤٠ عاماً من الخبرة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة المخاطر والتمويل والمحاسبة والتقنية والعمليات. ويحمل شهادة محاسب قانوني معتمد، ومحلل مالي معتمد، ومدير المخاطر المالية. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت بلبنان.

محمد العجمي

الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في المجموعة

يمتلك خبرة تزيد على ٢٢ عاماً في القطاع المالي والمصرفي محلياً ودولياً، بما في ذلك إدارة الأعمال والمشاريع والتخطيط الاستراتيجي وأعمال الشركات التجارية. ويحمل درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك سعود في الرياض.

جمال الكشي

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

يتمتع بخبرة إقليمية واسعة في القطاع المصرفي تصل إلى ٢٧ عاماً. ويحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة ولاية أريزونا بالولايات المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال بالتركيز على العلوم المالية والمصرفية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

أسامة شاكر

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة – جي آي بي كابيتال

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٤ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والرقابة المصرفية. ويحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

خالد عباس

الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرفية الشركات والمدير الإقليمي
في دولة الإمارات

يتمتع بخبرة مصرفية إقليمية تزيد عن ٢٦ عاماً في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما يحمل شهادات في التعليم التنفيذي من كلية داردن للأعمال في جامعة فرجينيا الأمريكية، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا.

سارة عبدالهادي

الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة للمجموعة

تتمتع بخبرة تزيد على ١٩ عاماً في نشاطات الأسواق العالمية والتخطيط الاستراتيجي، مع خلفية واسعة في الاستثمارات، والأدوات المالية المشتقة، وتداول العملات الأجنبية، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الاستثمار من كلية كاس لإدارة الأعمال في جامعة سيتي بلندن، كما تحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

أرون هاري
الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٣١ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات وإدارة المخاطر. ويحمل شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة نيو هامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية.

علي عبد الهادي
الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية للمجموعة

يمتلك خبرة ٣١ عاماً في المصرفية والمراجعة على أعلى المستويات. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة في المملكة العربية السعودية، كما أنه عضو مشارك في معهد المراجعين الداخليين، ومعهد محاسبي الإدارة.

سليم الدباغ
الرئيس التنفيذي للالتزام في المجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٩ عاماً في مجال إدارة الالتزام والمخاطر، اكتسبها من خلال مسيرة عملية طويلة في مجموعة من المؤسسات المالية المرموقة. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أنجلينا روسكين بلندن، والعديد من الشهادات ذات الصلة، وهو عضو في جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، وعضو في الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية.

هيلين للويد
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة

تمتلك خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٤ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب إفريقيا. كما شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب إفريقيا.

فيكاس سيث
الرئيس التنفيذي للرقمية للمجموعة بالنيابة

يمتلك فيكاس سيث خبرة ٢٦ عاماً عمل خلالها في مناطق مختلفة من العالم لتسخير التكنولوجيا من أجل تحقيق نتائج قوية في الخدمات والاستشارات المالية وفي القطاعات المصرفية والبطاقات. يحمل فيكاس شهادة البكالوريوس في الهندسة من معهد سوراتكال الوطني للتكنولوجيا في الهند، وشهادة ماجستير الأعمال من جامعة أوهايو في الولايات المتحدة.

مايا بساط
الرئيس التنفيذي للتحول في المجموعة

تمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٢١ عاماً في مجال تقنية الخدمات المالية، والعمليات، وتعهيد التحول. وقبل التحاقها بالعمل في بنك الخليج الدولي، تقلدت عدة مناصب عليا في (دويتشه بنك) في سويسرا، وشغلت مؤخراً منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. وهي حاصلة على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من كلية فوكوا للأعمال في جامعة ديوك، وعلى درجة بكالوريوس العلوم في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت.

ريما بهاتيا
المستشار الاقتصادي للمجموعة

تمتلك خبرة تصل إلى ٣١ عاماً في التحليل الاستشرافي للتطورات الاقتصادية والمالية والاستراتيجية. وتحمل درجة الماجستير في العلوم المالية والاقتصاد، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين في مملكة البحرين، وشاركت في البرنامج التنفيذي بجامعة هارفارد في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

أحمد حسين
رئيس وحدة الأصول الخاصة للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٣٠ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية الدولية والأعمال المصرفية للشركات. ويحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة سانت إدوارد، أوستن، تكساس.

جوروموروثي بالاني
رئيس المعاملات المصرفية العالمية

يتمتع جوروموروثي بخبرة تزيد عن ٢٣ عاماً في مجال المعاملات المصرفية العالمية في دول متعددة مثل كندا والمملكة المتحدة والهند والشرق الأوسط. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة آنا، تشيناي، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تورنتو – كلية روتمان للإدارة.

مارك هيرست
رئيس إدارة الأصول والثروات للمجموعة

يتمتع مارك هيرست بخبرة تصل إلى ٤٠ عاماً في إدارة الاستثمار والثروات والخدمات المصرفية الخاصة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة سوانسي، ودرجة الماجستير في الإدارة الدولية من جامعة ماكجيل، ودبلوم البرنامج الدولي لممارسة الإدارة من معهد إنسياد، إلى جانب العديد من المؤهلات المهنية والشهادات الأخرى في الإدارة والتمويل.

حسين بوحليقة
رئيس تقنية المعلومات

يمتلك حسين خبرة تزيد على ٢٠ عاماً في تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك قيادة تكنولوجيا المعلومات واستراتيجية تكتنولوجيا المعلومات. يحمل بوحليقة شهادة البكالوريوس في علم الحاسوب من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، مع دورات تعليم تنفيذي في القيادة وشهادة في إدارة المشاريع.

المهندس عبدالله السلمان
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات ورئيس العمليات

يمتلك خبرة تزيد على ٢٠ عاماً في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية ما بين البنوك والسوق المالية، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في هندسة الحاسوب من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية.

الهيكل التنظيمي للمجموعة

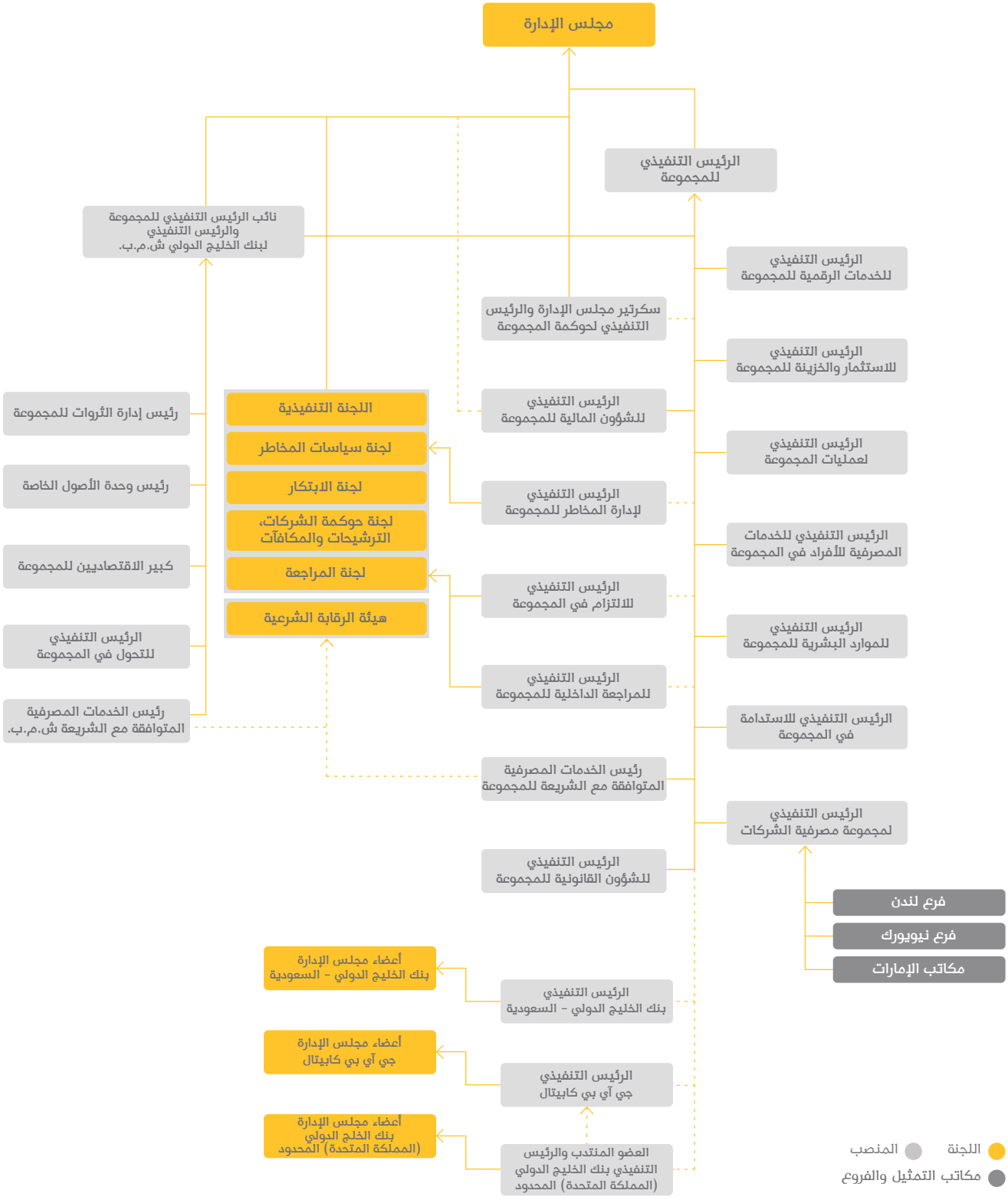

"الرئيس التنفيذي للمجموعة" و "الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي - السعودية" هما منصبان يتولاهما مسؤول واحد.
الرؤساء التنفيذيين في "المجموعة" الذين يعملون أيضاً رؤساء تنفيذيين في "بنك الخليج الدولي ش.م.ب."، لديهم مرجعية إدارية مزدوجة؛ أي للرئيس التنفيذي للمجموعة وكذلك للرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
وظائف الرقابة مثل (الالتزام، المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، إلخ) تقدم التقارير الوظيفية إلى رؤساء المجموعة.

الهيكل التنظيمي
لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

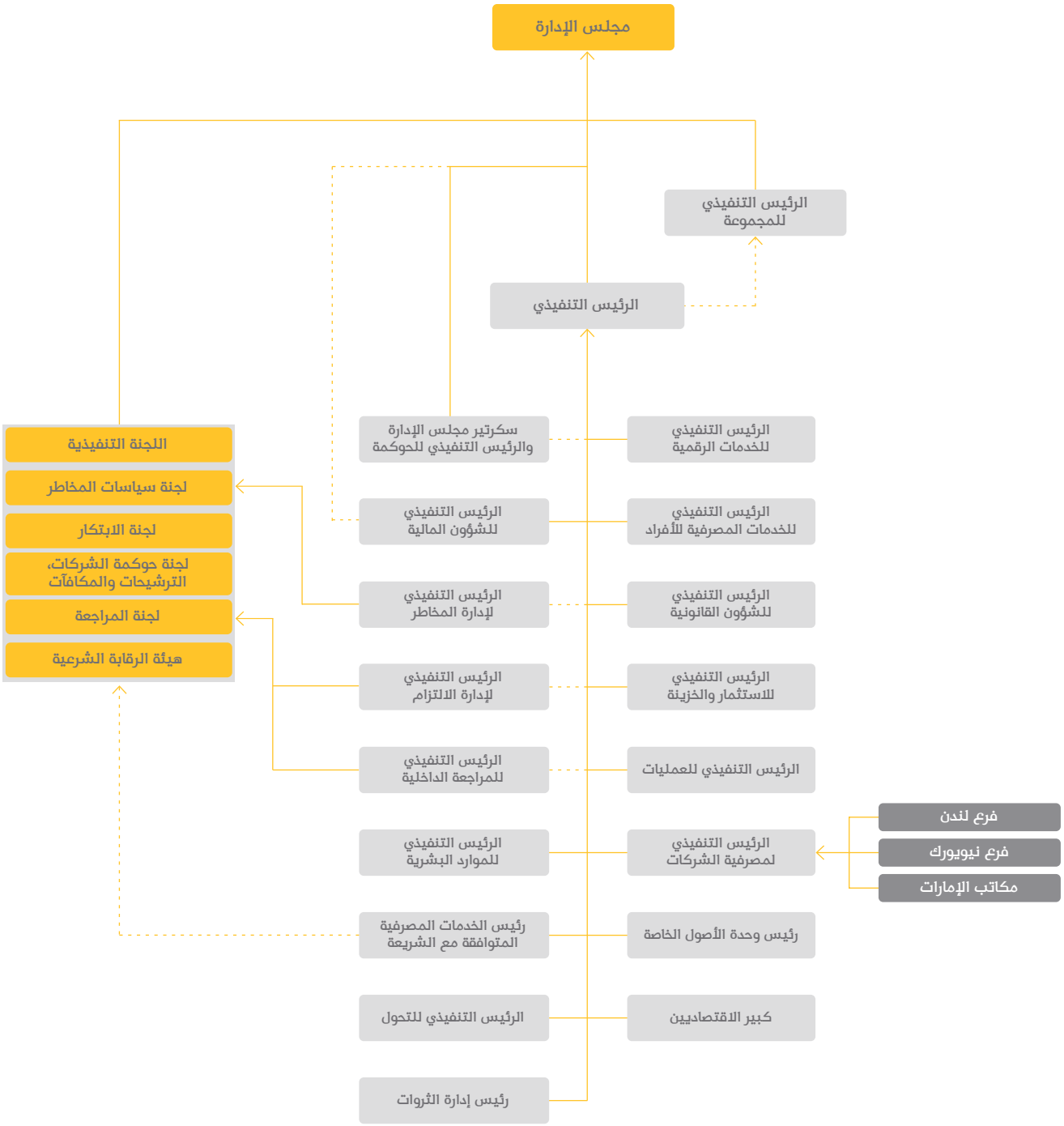

اللجنة المنصب مكاتب التمثيل والفروع

الرؤساء التنفيذيين في "المجموعة" الذين يعملون أيضاً رؤساء تنفيذيين في "بنك الخليج الدولي ش.م.ب."، لديهم مرجعية إدارية مزدوجة؛ أي للرئيس التنفيذي للمجموعة وكذلك للرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

دليل الشركات

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس
مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٠١٧
المنامة، مملكة البحرين

هـاتف:
عام: ٠٣٤٠٠٠ ١٧ ٩٧٣+
سويفت: GULFBHBM
سويفت (مصرفية الأفراد):
GULFBHBMRET
خط رويترز المباشر
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

الفـروع

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي
نيشن تاورز، مكتب رقم ٢٥٠١
الطابق ٢٥، البرج ٢
شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧٠٥١
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتف: ٠٤٤٤ ٣٠٥ ٢ ٩٧١+
فاكس: ١٩٦٦ ٦٣١ ٢ ٩٧١+
سويفت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك
330 Madison Avenue
37th floor, New York NY 10017
United States of America

هـاتف: ٢٣٠٠ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
سويفت: GULFUS33

المملكة المتحدة

لـنـدن
One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom

هـاتف:
عام: ٣١٤٩ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي
بوليفارد بلازا - برج ٢
وحدة رقم ٨٠٢، الطابق الثامن
شارع الشيخ محمد بن راشد
ص. ب. ٩٤٤٥
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+

بنك الخليج الدولي - السعودية

المقر الرئيس
طريق مجلس التعاون
ص. ب. ٩٣، الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية

هـاتف: ٨٦٦٤٠٠٠ ١٣ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

الفـروع

الرياض
غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣

جـدة
مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١

جي آي بي كابيتال
شركة شخص واحد

الطابق الرابع، المباني المنخفضة (ب١)
واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية

هـاتف: ٨٤٠٠ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom

هـاتف: ٣١٤٩ ٧٢٥٩ ٢٠ (.) ٤٤+
سويفت: SINTGB2L

gulfintlbank
GulfIntlBank
gulfintlbank
GulfIntlBank